

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الإسم رباعياً : سالم حمزة السني مدي / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية / قسم الدراسات العليا الشرعية

الأطروحة مقدمة لنيل درجة «المكشوراه» في تخصص : «الفقه»

عنوان الأطروحة «أحكام المداخل في الإسلام صاعداً أحكام الأسرة - دراسة فقهية مقارنة»

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين :

فيبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ : ٢ / ٣ / ١٤٢٣ هـ

بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .

وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ

أعضاء اللجنة

المناقش :-	المناقش :-	المشرف :- ٢
الإسم :- ٣، د محمد الهادي أبو الذبيان	الإسم :- ٣، د عبدالعزيز علي الصامي	الإسم :- ٣، د نوره محمد عبدالصمد
التوقيع : محمد الهادي	التوقيع : عبدالعزيز	التوقيع : نوره

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية
عبدالله بن مصطفى الشمالي

(يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة)

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة أم القرى بمكة المكرمة

كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية

قسم الدراسات العليا الشرعية

فرع الفقه و أصوله

شعبة الفقه

٤١٦٤



١٤١٦/١

أحكام الداخل في الإسلام

دراسة فقهية مقارنة ، فيما عدا أحكام الأسرة

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

سالم بن حمزة بن أمين مدني

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / يوسف عبد المقصود

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

المجلد الثالث

١٤١٦/١

الباب الرابع في :

الصيد و الذبائح

و فيه الفصول الآتية :

الفصل الأول : حكم صيد غير المسلم .

الفصل الثاني : إذا أسلم من لا يحل صيده قبل إصابة السهم الصيد .

الفصل الثالث : اشتراك المسلم مع من لا تحل ذكاته .

الفصل الرابع : حكم التسمية على الذبيحة .

الفصل الأول : حكم صيد غير المسلم

بيان الفصل :

يبحث هذا الفصل في حكم ما صاده غير المسلم ، كالكتابي أو المجوسي أو الصابئي أو الوثني أو المرتد .
و كذلك حكم ما صاده من البر أو البحر .

الحكم :

كما يظهر من بيان المسألة أنها تتعرض لأحكام متعددة ؛ لاختلاف دين الصائد ، و اختلاف نوع الصيد من بحري أو بري .

و لعدم التكرار و التطويل بعرض الحكم المتعلق بكل صائد على حده ، من حيث دينه و ما صاده من البر و البحر ، رأيت جمع هذه الأحكام في جانبين رئيسين ، هما:

الجانب الأول : صيد البحر ، و ما لا يفتقر إلى تذكية .
الجانب الثاني : صيد البر .

و أما صيد البر ، فله الثلاثة الأقسام التالية :
القسم الأول : من لهم كتاب . و هم اليهود النصارى .
القسم الثاني : من لهم شبهة كتاب . كالجوس و الصابئة و السامرة و المتمسكون
بالصحف و غيرهم .
القسم الثالث : من ليس لهم كتاب .

هذا ، و لا فرق في الحكم سواء كان هؤلاء ذميون أم مستأمنون أو حريون . إذ
العبرة بكونهم أهل كتاب ، أم لا .
يقول ابن قدامة : و لا فرق بين الحربي والذمي في إباحة ذبيحة الكتابي منهم ،
وتحريم ذبيحة من سواه .
وسئل أحمد عن ذبائح نصارى أهل الحرب ؟ فقال : لا بأس بها .
ثم نقل عن ابن المنذر قوله : أجمع على هذا كل من نحفظ عنه من أهل العلم . منهم
مجاهد ، و الثوري ، و الشافعي ، و أحمد ، و إسحاق ، و أبو ثور ، و أصحاب
الرأي .^١

١ - المغني ج٩ ص٣١٢ و انظر الإجماع لابن المنذر ج٢ ص٥٨ ، المجموع ج٩ ص٧٩ ، البحر
الرائق ج٨ ص١٩١

الجانب الأول : صيد البحر ، و ما لا يفتقر إلى تذكية .

يجوز صيد البحر من غير المسلم . سواء كان كتابيا أو غيره من الكفار . و هو الذي عليه جمهور الفقهاء و إن لم يكن جميعهم .^١

و نقل ابن المنذر الإجماع على إباحة صيد البحر للحلال و المحرم . و أطلق لفظ الحلال ، و لم يفرق بين المسلم و غيره . فقال :
و أجمعوا على أن صيد البحر حلال للحلال و المحرم اصطياده ، و أكله ، و بيعه ، و شراؤه .^٢

إلا أن ابن قدامة صرح في المغني بالإجماع على صيد المجوسي و غيره من غير أهل الكتاب ، فقال :

أجمع أهل العلم على تحريم صيد المجوسي و ذبيحته ، إلا ما لا ذكاة له ، كالسمك و الجراد ، فإنهم أجمعوا على إباحته . غير أن مالكا والليث و أبا ثور شذوا على

١ - انظر تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٧٣ ، تحفة الملوك ص ٢٠٤ ، المبسوط للسرخسي ج ١١ ص ٢٤٥ ، الثمر الداني ص ٤٠٧ ، كفاية الطالب ج ١ ص ٧٤٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٩١ ، القوانين الفقهية ص ١٢٠ ، التلقين ص ٢٧٦ ، الشرح الكبير ج ٢ ص ١٠٣ ، حاشية العدوي ج ١ ص ٤٧٢ ، منهاج الطالبين ص ١٤٠-١٤١ ، روضة الطالبين ج ٣ ص ٢٣٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٦٦ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٣٣٣ ، المبدع ج ٩ ص ٢٣٥ ، الإقناع و شرحه الكشف ج ٦ ص ٢١٧

٢ - انظر الإجماع ج ٢ ص ٥٨ و ص ١٢٥

الجماعة وأفرطوا فأما مالك والليث فقالا : لا نرى أن يأكل الجراد إذا صاده
المجوسي ، ورخصا في السمك . وأبو ثور أباح صيده وذبيحته .^١

و رواية عن أحمد لا يحل ما صاده المجوسي من سمك و جراد .^٢

الأدلة :

استدل القائلون بجواز صيد البحر من الكتابي وغيره من الكفار ، بما يلي :

١- حكى عن الحسن البصري أنه قال : رأيت سبعين من الصحابة يأكلون صيد
المجوسي من الحيتان . لا يختلج في صدورهم شيء من ذلك .^٣

٢- ما لا يفتقر إلى ذكاة ، كحوت وجراد ، فيباح إذا صاده من لا تباح ذبيحته
من مجوسي ونحوه ؛ لأنه لا ذكاة له . أشبه ما لو وجد ميتا .^٤

هذا ، و لم أجد ما استدل به لما روي عن الإمام أحمد رحمه الله .

١- ج٩ ص٣١٣

٢- انظر المبدع ج٩ ص٢٣٥

٣- رواه سعيد بن منصور. المغني ج٩ ص٣١٤ يقول ابن مفلح : و رواية إسماعيل عن
الشاميين حجة . المبدع ج٩ ص٢٣٥

٤- الإقناع و شرحه الكشف ج٦ ص٢١٧ و انظر روضة الطالبين ج٣ ص٢٣٧ ، مغني
المحتاج ج٤ ص٢٦٧

الجانب الثاني : صيد البر

القسم الأول : صيد الكتابي .

اختلف في حكم صيد الكتابي على الرأيين الآتين . و المقصود من الكتابي اليهودي و النصراني .

الرأي الأول : يجوز صيد الكتابي .

اتفق جمهور الفقهاء على جواز صيد اليهودي و النصراني .

و قال بهذا الرأي الأحناف ، و الشافعية ، و الحنابلة .^١

١- انظر بالترتيب : الأحناف : الهداية ج٤ ص١٢٤ ، المبسوط للسرخسي ج١١ ص٢٤٦ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٢٠٤ ، تحفة الملوك ص٢٠٩ ، البحر الرائق ج٨ ص٢٥١ و ص٢٦٢ ، الدر المختار ج٦ ص٤٦٥ و ص٤٧٣ ، الشافعية : الوسيط ج٧ ص١٠١ ، المجموع ج٩ ص١٠٢ ، منهاج الطالبين ص١٤٠ ، روضة الطالبين ج٣ ص٢٣٧ ، الإقناع للشريبي الإقناع ج٢ ص٥٨٠ ، مغني المحتاج للشريبي ج٤ ص٢٦٥-٢٦٦ ، زبد ابن رسلان ص٣١٣ ، الحنابلة : المغني لابن قدامة ج٩ ص٣١١ ، المحرر ج٢ ص١٩٣ ، المبدع ج٩ ص٢٣٥ ، الإقناع و شرحه الكشف ج٦ ص٢١٧ ، زاد المستقنع ص٢٤ ، الروض المربع ج٣ ص٣٦٠ ، دليل الطالب ص٣٢٣ ، منار السبيل ج٢ ص٣٧٧

و وجه عند المالكية ، قال به ابن وهب ^١ ، و أشهب ^٢ .

و دليلهم في ذلك :

أجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب لقول الله تعالى " ... و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ... الآية " ^٣ يعني ذبائحهم . و الصيد كالذبح . فالاصطياد أقيم مقام التذكية ، و الصائد بمنزلة المذكي ، و الجارح كالآلة كالسكين ، و عقر الجارح للصيد بمنزلة إقراء الأوداج .
و يدل على ذلك قوله عليه الصلاة و السلام " فإن أخذ الكلب ذكاته " .
فلما كان الصائد كالنزكي ، فيجوز صيد الكتابي ، كما تجوز تذكية الكتابي ^٤ .

ويعترض على هذا الاستدلال :

أن المقصود بطعام أهل الكتاب في الآية : ذبائحهم .

١ - هو : عبد الله أبو محمد بن وهب بن مسلم القرشي الأنصاري . تفقه بمالك والليث وابن دينار وغيرهم . قال صحبت مالكا عشرين سنة . وقال أحمد بن حنبل : ابن وهب عالم صالح فقيه كثير العلم صحيح الحديث ثقة صدوق . و هو أثبت الناس في مالك وهو أفقه من ابن القاسم إلا أنه كان يمنعه الورع من الفتيا . ١٢٤هـ و توفي ١٩٧هـ رحمه الله . انظر الديباج المذهب ص ١٣٢-١٣٣

٢ - انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٧٢ ، القوانين الفقهية ص ١٢٠

٣ - سورة المائدة آية ٥

٤ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٩٢ ، المبدع ج ٩ ص ٢٣٥

و يدل عليه قول ابن عباس رضي الله عنهما " وإنما أحلت ذبائح اليهود والنصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة والإنجيل " ^١ ، ^٢ فذكر ذبائحهم و لم يذكر صيدهم .

الرأي الثاني : لا يجوز صيد الكتابي .

و قال بهذا الرأي مالك و جمهور المالكية . ^٣

و استدلوأ :

بقوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ليعلم الله من يخافه بالغيب فمن اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم " ^٤

وجه الدلالة من الآية :

لم يذكر الله سبحانه و تعالى في هذا اليهود ولا النصارى . إذ الخطاب موجه إلى المؤمنين . فدل على اختصاصه بنا دون الكافر . ^٥

١ - رواه الحاكم في المستدرک وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . ج ٢ ص ٣٤١

٢ - أنظر مغني المحتاج للشربيني ج ٤ ص ٢٦٦ ، المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٣١١

٣ - أنظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٧٢ ، الثمر الداني ص ٤٠٧ ، كفاية الطالب

ج ١ ص ٧٤٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٩١ ، القوانين الفقهية ص ١١٨ ، الشرح الكبير

ج ٢ ص ١٠٣ ، حاشية العدوي ج ١ ص ٤٧٢

٤ - سورة المائدة آية ٩٤

٥ - أنظر أحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ٧٢ ، كفاية الطالب ج ١ ص ٧٤٢

يعترض على الاستدلال بالآية :

ويمكن أن يعترض عليهم ، بأن المقصود من الآية المحرم بصفة خاصة ، و ليس جميع المؤمنين .

يقول الشافعي في قوله تعالى "... ليلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم ... الآية " وقوله تعالى " أحل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسيارة وحرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما و اتقوا الله الذي إليه تحشرون " ^١ :
فدل قوله جل ثناؤه على أنه إنما حرم عليهم في الإحرام من صيد البر ما كان حلالا لهم قبل الإحرام أن يأكلوه .

و زاد في موضع آخر : لأنه والله أعلم لا يشبه أن يكون حرم في الإحرام خاصة إلا ما كان مباحا قبله . فأما ما كان محرما على الحلال ، فالتحريم الأول كاف منه .
ولولا أن هذا معناه ما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل الكلب العقور والعقرب والغراب والحدأة والفأرة في الحل والحرم ولكنه إنما أباح لهم قتل ما أضر مما لا يؤكل لحمه ^٢ .

و كذلك يقول الجصاص في قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا ليلونكم الله بشيء من الصيد ... الآية " :

قيل في موضع من ههنا أنها للتبويض بأن يكون المراد صيد البر دون صيد البحر ، وصيد الإحرام دون صيد الإحلال ^٣ .

١- سورة المائدة آية ٩٦

٢- أحكام القرآن للشافعي ج ١ ص ١٢٦-١٢٧ و ج ٢ ص ٩٠

٣- أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٢٩

و مما يدل على أن المحرم هو المقصود من الآية ، تخصيصها بقوله تعالى " أحل لكم صيد البحر " .^١

الرأي الثالث : يكره صيد الكتابي .

و هو وجه آخر عند المالكية . ذكره ابن جزى ، و لم يذكر ما استدلل القائل به .^٢



١- انظر أحكام القرآن للحصص ج ٤ ص ١٣٠ ، بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٩٧

٢- انظر القوانين الفقهية ص ١١٨

القسم الثاني : صيد من لهم شبهة كتاب

و المقصود بهم المجوس و الصابئة و السامرة و المتمسكون بالصحف . و قد سبق تفصيل القول فيهم في الفصل التمهيدي . فليراجع هناك .
و اختلف في صيدهم : فجمهور العلماء و أكثرهم على عدم جواز صيد من له شبهة كتاب . كالمجوسي ، و غيره . و يرجع سبب الخلاف في صيدهم ، إلى اختلافهم في اعتبارهم من أهل الكتاب ، أم لا .

الرأي الأول : لا يجوز صيد من له شبهة الكتاب .

و قال بهذا الرأي الأحناف ، و المالكية ، و الشافعية ، و الحنابلة ، و جمهور العلماء . رحمهم الله . أنظر مصادر الرأي الأول و الثاني من القسم الأول : صيد الكتابي . و لا داعي لتكرارها ؛ لعدم الإطالة .
و نقل ابن قدامة - كما سبق - الإجماع على ذلك .^١

و استدلوأ :

- ١- قوله عليه الصلاة والسلام " سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ولا أكلي ذبائحهم " .^٢

١- انظر المغني ج٩ ص٣١٣

٢- سبق تخريج الحديث و انظر المبسوط للسرخسي ج١١ ص٢٤٥

وجه الدلالة من الخبر :

دل الحديث على أنهم ليسوا من أهل الكتاب . و كذلك يصرح الحديث بعدم جواز تذكيته . و بالتالي لا يجوز صيدهم .

٢- راجع أيضا ما استدل به أصحاب الرأي القائل بأنهم ليسوا بأهل كتاب .

الرأي الثاني : يجوز صيدهم .

و هو قول أبي ثور .^١

و استدل بقول النبي صلى الله عليه وسلم " سنوا بهم سنة أهل الكتاب "

وجه الدلالة من الخبر :

كما أنهم يقرون بالجزية ، فيباح صيدهم وذبائهم ، كاليهود والنصارى .^٢

و يعترض عليه ابن قدامة ، فيقول : وهذا قول يخالف الإجماع فلا عبرة به .^٣

القسم الثالث : صيد غير أهل الكتاب .

يقول ابن حزم :

واتفقوا أن ما صاد مشرك ، ليس مسلما ، و لا نصرانيا ، و لا مجوسيا ، و لا

يهوديا ، فقتله الكلب ، أو غير الكلب : أنه لا يؤكل .^٤

١- انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٦ ص٧٣ ، المغني ج٩ ص٣١٣

٢- المغني ج٩ ص٣١٣

٣- المغني ج٩ ص٣١٣

٤- مراتب الإجماع ج٢ ص١٤٦

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

١- يجوز صيد البحر للمسلم و لغير المسلم . سواء كان كتابيا أو غير كتابي .

٢- يجوز صيد اليهودي و النصراني . لما سبق ذكره أن الصيد يترل مترلة الذبح .

يقول ابن حزم :

وكره بعض الناس أكل ما قتله الكتائبون من الصيد ، وهذا باطل ؛ لأن الصيد ذكاة، وقد أباح الله تعالى لنا ما ذكوا ، ولم يخص ذبيحة من نحيمة من صيد " وما كان ربك نسيا " ^١

وقد قال تعالى " وقد فصل لكم ما حرم عليكم " ^٢ ولم يفصل لنا تحريم هذا . فلو كان حراما ، لفصل لنا تحريمه . فإذا لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال محض . ^٣

و يقول الشوكاني :

أما اشتراط الإسلام ، فلم يقيم على ذلك دليل تقوم به الحجة . ^٤

١ سورة مريم آية ٦٤

٢ سورة الأنعام آية ١١٩

٣ المحلى ج٧ ص٤٦١

٤ السيل الجرار ج٤ ص٥٩

٣- لا يجوز صيد غير الكتابي . سواء المجوسي أو غيره . لأنهم ليسوا بأهل كتاب . كما سبق الترجيح عند الحديث عنهم في الفصل التمهيدي .

٤- لا يجوز صيد المرتد ، و إن ارتد إلى دين أهل الكتاب ؛ إذ أنه لا يقر عليه . فلو كان يقر عليه ، لأصبح منهم ، و بالتالي يجوز ذبحه و صيده .^١

١ . انظر المغني ج ٩ ص ٣٠٩ ، البحر الرائق ج ٨ ص ١٩١

الفصل الثاني :

إذا أسلم من لا يحل صيده قبل الإصابة .

بيان المسألة :

تبحث هذه المسألة في حكم صيد من لا يحل صيده ، إذا أسلم بعد أن رمى السهم ، أو أرسل الكلب أو الجارح على الصيد ، فأسلم قبل وقوع السهم على الصيد ، أو قبل إمساك الكلب أو الجارح .

الحكم :

اختلف العلماء في حكم هذه المسألة على الرأيين الآتيين . و ذلك لاختلافهم في : هل الاعتبار بحال الرمي أو الإرسال ، أم الاعتبار بحال الإصابة أو الإمساك ؟

فمن اعتبر حال الرمي أو الإرسال : لم ييح ما صاده . و من اعتبر حال الإصابة أو الإمساك : أباح صيده .

الرأي الأول : لا يحل صيده .

و ذلك باعتبار وقت رمي السهم ، أو إرسال الكلب أو الجارح .

و قال بهذا الرأي الأحناف .^١

ففي الذخيرة : يجب أن يعلم من رمى سهماً إلى صيد ، أن العبرة في حق الملك لوقت الإصابة . وفي حق الأكل لوقت الرمي . هذا هو المذكورة في عامة الكتب . ولهذا قلنا : المسلم إذا رمى سهماً إلى صيد ، ثم ارتد والعياذ بالله تعالى ، ثم أصابه السهم : حل تناوله . والمرتد إذا رمى إلى صيد فأسلم ، ثم أصابه : لا يحل تناوله .^٢

١- انظر الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص ٤٩٨ ، بداية المبتدي ص ٢٤٤ ، الهداية ج ٤ ص ١٧٦ ، المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٢٤٥ ، تحفة الملوك ص ٢٠٤ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٩-٥٠ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٢٥٦ ، ، العناية ج ١٠ ص ٢٦٨ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز و الأسرار ج ١٠ ص ٢٦٩ نقلاً عن معراج الدراية ، الدر المختار ج ٦ ص ٤٧٥-٤٧٦ و ص ٥٧٣

٢- نقلاً من البحر الرائق ج ٨ ص ٢٥٥

و هو المذهب عند الحنابلة ^١ ، و اعتبره ابن رجب وجها ثانيا . ^٢

و لم أجد هذه المسألة عند المالكية و الشافعية فيما اطلعت عليه من مصنفاتهم ، إلا ما ذكره العدوي في حاشيته . إذ أنه نبه إلى اختلاف الحكم ، لكن لم يذكره . يقول : قوله (أن يكون مسلما) أي حال الإرسال ، وكذا التمييز . وانظر لو تخلف ما ذكر بعد الإرسال ، وقبل الوصول . ^٣

و يقول الشريبي من الشافعية في مغني المحتاج :
ولو أرسل مجوسي ونحوه سهمه على صيد ، ثم أسلم ، و وقع بالصيد : لم يحل ؛
نظرا إلى أغلظ الحالين . ولو كان مسلما في حالتي الرمي والإصابة ، وتخللت الردة
بينهما : لم يحل أيضا . ^٤

١- انظر المحرر ج ٢ ص ١٩٣ ، المبدع ج ٩ ص ٢٣٥ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٤١٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢١٩

٢- انظر القواعد لابن رجب ص ٢٩٤

و ابن رجب هو : عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الحنبلي . الإمام الحافظ ، الفقيه ، الحجة . أحد العلماء الزهاد و الأئمة العباد . سمع خلقا كثيرا و تخرج به حنابلة الشام . له مصنفات كثيرة ، منها : شرح جامع الترمذي ، ذيل طبقات الحنابلة ، جامع العلوم و الحكم . ولد سنة ٧٣٦هـ و توفي سنة ٧٩٥هـ رحمه الله . انظر الفكر السامي في الفقه الإسلامي ج ٢ ص ٣٦٨ ، مصطلحات الفقه الحنبلي ص ١٩١ ، الأعلام ج ٣ ص ٢٩٥

٣- انظر ج ١ ص ٧٤٢

٤- انظر ج ٤ ص ٢٦٧

أما البجيرمي فاعتبر حال الرمي ، فقال :
تغير صفة الصائد ، كأن ارتد ، لا يحرم ما صاده قبل .^١ و يقاس عليه إذا أسلم من
لا يحل صيده .

الأدلة :

استدلوا من المنقول بما رواه البخاري عن عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنه قال :
سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض ؟
قال : ما أصاب بحده فكله ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد .
وسألته عن صيد الكلب ؟
فقال : ما أمسك عليك فكل ؛ فإن أخذ الكلب ذكاة . وإن وجدت مع كلبك أو
كلابك كلبا غيره ، فحشيت أن يكون أخذه معه ، وقد قتله : فلا تأكل . فإنما
ذكرت اسم الله على كلبك ، ولم تذكره على غيره .^٢

وجه الدلالة من الخبر :

قوله عليه الصلاة والسلام " و ذكرت اسم الله عليه " أي على المعراض و
الكلب . ولا تقع التسمية على السهم والكلب إلا عند الرمي ، والإرسال . فكلن
وقت التسمية فيها هو وقت الرمي ، والإرسال .^٣ و بالتالي يكون المعتبر في ترتب
أثر الحكم هو وقت الرمي أو وقت الإرسال .

١- ج ٤ ص ٢٩١

٢- صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٠٨٦

٣- بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٩ و انظر أحكام القرآن للحصص ج ٣ ص ٣١٦

ثانيا من المعقول .

١ . لأن المعتر وقت الإرسال والرمي ، لا حالة الأخذ . لأن الإرسال والرمي فعل الذكاة ، بمنزلة الذبح . فيعتبر إسلامه و تمجسه وردته عند الذبح ، لا عند زهوق الروح . فكذا هنا يعتبر إسلامه وكفره وقت الإرسال والرمي ، لا بعده .^١

٢ . إن كان مجوسيا أو مرتدا فقد تقرر فعله موجبا للحرمة ، فلا يتغير بإسلامه بعد ذلك اعتبارا بفعل الرمي و الإرسال .^٢

٣ . العبرة في حق الملك لوقت الإصابة . وفي حق الأكل لوقت الرمي . لأن الحل يتعلق بالفعل ، والملك يتعلق بالحل .^٣

٤ . أن الرمي هو الذي يفعله (الصائد) . والتسمية معتبرة عند فعله . فكان الاعتبار بحال الرمي .^٤

١- البحر الرائق ج٨ ص٢٥٦ و انظر الهداية ج٤ ص١٧٦

٢- المبسوط للسرخسي ج١١ ص٢٤٦

٣- انظر بدائع الصنائع ج٥ ص٥٦ ، البحر الرائق ج٨ ص٢٥٥

٤- بدائع الصنائع ج٥ ص٥٦

٥. التسمية في الرمي تعين وقت الرمي ، لا وقت الإصابة . بدليل أنه لا يتمكن من التسمية حالة الإصابة ؛ لأنها ليست من فعله ، فاستحال أن يتوجه عليه فيه تكليف .^١

٦. تغير صفة الصائد لا تؤثر في تغير حكم ما صاده .^٢

٧. يعتبر أغلظ الحاليين ؛ تغليبا لجانب الحظر و التحريم .^٣

الأدلة على أن العبرة بوقت الرمي :

١- إذا رمى مجوسي صيدا ، ثم أسلم ، ثم وقعت الرمية بالصيد : لم يؤكل الصيد . أما إذا رمى الصيد وهو مسلم ، ثم تمجس - و العياذ بالله - : أكل الصيد . فالمعتبر حال الرمي في حق حل أكل الصيد و تحريمه ؛ لأن الرمي هو بمثابة التذكية للحيوان . فتعتبر الأهلية و انسلامها عند وقت الرمي .^٤

١- الفروق ج ٢ ص ٢٤

٢- انظر حاشية البجيرمي ج ٤ ص ٢٩١

٣- انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٦٧

٤- انظر الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص ٤٩٨ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧٢ ، البدايق و كذلك شرحها الهداية ج ٤ ص ١٧٦ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣ ، العناية ج ١٠ ص ٢٦٨ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز و الأسرار ج ١٠ ص ٢٦٩ نقلا عن معراج الدراية

٢- لو رمى المحرم صيدا ، ثم حل ، ف وقعت الرمية بالصيد : فعليه الجزاء . أما إن رمى حلال صيدا ، ثم أحرم : فلا شيء عليه . لأن الضمان إنما يجب بالتعدي أثناء الإحرام . ففي المسألة الأولى ، عليه الجزاء ؛ لأنه رمى و هو محرم .

أما في المسألة الثانية ، فلا شيء عليه ؛ لأنه رمى و هو حلال .^١

٣- إن رمى رجل صيدا في الحل ، فأصابه ، ثم دخل الصيد الحرم فمات منه : لم يكن عليه جزاء ؛ لأن وجوب الجزاء باعتبار فعل المحذور . و فعله كان مباحا ، و هو الرمي إلى صيد في الحل . أو باعتبار حرمة الحل ، و لم يكن محترما حين أصاب السهم الصيد .^٢

يقول الكاساني :

فهذه المسائل حجج أبي حنيفة رضي الله عنه في اعتبار وقت الفعل .^٣

١- انظر الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص ٤٩٨ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧٢ ، البداية و كذلك شرحها الهداية ج ٤ ص ١٧٦ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣ ، العناية ج ١٠ ص ٢٦٨ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز و الأسرار ج ١٠ ص ٢٦٩ نقلا عن معراج الدراية

٢- المبسوط للسرخسي ج ١٢ ص ٢٢

٣- بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣

الاعتراض على أن العبرة بوقت الرمي :

اعترض القائلون بأن العبرة بوقت الإصابة ، بالاعتراضين الآتيين :

الاعتراض الأول :

الرمي قبل الإصابة ليس بإتلاف شيء ، لأنه لا أثر له في المحل . فقد لا تصيب الرمية المرمي عليه ، أو قد يتفادى الرمية . فلا يصير الرامي قاتلا من وقت الرمي حتى تقع رميته على المرمي عليه . فالقتل لا يتصور بدون إتلاف شيء من المقتول .^١

و أجيب عن هذا الاعتراض :

إذا وقعت الرمية على المحل ، فيصبح حيثذ الرمي علة للإتلاف . فيصير الرامي بمنزلة القاتل من وقت الرمي ؛ لأن الحكم أسند إلى وقت الرمي ، عندما اتصل بالمحل .^٢

الاعتراض الثاني :

إذا رمى إلى صيد في الحل فدخل الحرم ، ثم أصابه السهم ، فمات ، وجب الجزاء على الرامي .^٣

١- انظر الهداية ج ٤ ص ١٧٦ ، العناية ج ١٠ ص ٢٦٩ ، نتائج الأفكار في كشف الرموز و

الأسرار ج ١٠ ص ٢٦٩-٢٧٠

٢- انظر نتائج الأفكار في كشف الرموز و الأسرار ج ١٠ ص ٢٧٠

٣- العناية ج ١٠ ص ٢٦٨

و أجيب عن هذا الاعتراض :

جزاء صيد الحرم لا يختص بالفعل . و لهذا يجب بدلالة الحرم و إشارته .^١

الرأي الثاني : يحل صيده .

و ذلك باعتبار وقت إصابة السهم ، أو الكلب أو الجارح الصيد .

و هو وجه عند الأحناف . و قال به زفر .^٢

و وجه آخر عند الحنابلة^٣ . و قدمه ابن رجب في القواعد .^٤

الأدلة :

١ . الملك يقف ثبوته على الإصابة ؛ لأنه لو لم يصب ، لا يملك . فدل أن المعتبر

هو وقت الإصابة^٥ . فلما أصاب الصيد و هو مسلم ، حل صيده .

٢ . لأن الملك يثبت بالإحراز . وإحراز الصيد بالإصابة ، دون الرمي .^٦

١ - العناية ج ١٠ ص ٢٦٨

٢ - انظر بدائع الصنائع ج ٥ ص ٥٦

٣ - انظر المحرر ج ٢ ص ١٩٣ ، المبدع ج ٩ ص ٢٣٥ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٤١٩

٤ - انظر ص ٢٩٤

٥ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ٥٦

٦ - المبسوط ج ١١ ص ٢٥٠

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي الأول القائل بجرمة ما صاده من لا يحل صيده ، إذا أسلم بعد الرمي و قبل الإصابة . و ذلك لما سبق ذكره من أدلة .

يقول الكاساني مستدلاً على أن العبرة بوقت الرمي أو الإرسال :

التسمية شرط ، والشرائط يعتبر وجودها حال وجود الركن ؛ لأن عند وجودها يصير الركن علة ، كما في سائر الأركان مع شرائطها . و هو المذهب الصحيح على ما عرف في أصول الفقه .

والركن في الذكاة الاختيارية هو : الذبح . وفي الاضطرارية هو : الجرح . وذلك مضاف إلى الرامي والمرسل ، وإنما السهم والكلب آلة الجرح . والفعل يضاف إلى مستعمل الآلة . لذلك اعتبر وجود التسمية وقت الذبح والجرح ، وهو وقت الرمي والإرسال .

ولا يعتبر وقت الإصابة في الذكاة الاضطرارية ؛ لأن الإصابة ليست من صنع العبد لا مباشرة ، ولا سبباً . بل محض صنع الله عز وجل . يعني به مصنوعة هو مذهب أهل السنة والجماعة . وهي المسألة المعروفة بالمتولدات ؛ وهذا لأن فعل العبد لا بد وأن يكون في مقدور العبد ، ومقدور العبد ما يقوم بمحل قدرته ، وهو نفسه . وذلك هو الرمي السابق ، والإرسال السابق ، فتعتبر التسمية عندهما ؛ على أن الإصابة قد تكون ، وقد لا تكون ، فلا يمكن إيقاع التسمية ^١ .

الفصل الثالث :

اشترك المسلم مع من لا تحل ذكاته في الذبح و الصيد

بيان الفصل :

يبحث هذا الفصل في حكم الذبيحة أو الصيد الذي اشترك المسلم و من لا يحل تذكيتة في ذبحه أو صيده .
و نظرا لأن هذه المسألة ليست من صلب موضوع الرسالة ، و هي الأحكام المتعلقة بالداخل في الإسلام ، فسيتم بحثها باختصار ، دون التعرض للتفريعات و الصور التي ذكرها العلماء . و قد أدخلت هذه المسألة في خطة الرسالة من قبل مجلس القسم !!

الحكم :

إذا اشترك المسلم و من لا يحل صيده ، و لم يعلم سهم أو كلب من صاده : فلا يحل أكله .
أما إذا علم أن كلب أو سهم المسلم هو الذي قتل الصيد : فيحل أكله . و إذا كان سهم أو كلب الآخر : فلا يحل أكله .

و هو الذي عليه العلماء .^١

و نقل ابن رشد الإجماع عليه . فيقول :

وأما الشرط الثالث (من شروط حل الصيد) وهو : أن لا يشاركه في العقر من ليس عقره ذكاة له . فهو شرط يجمع عليه فيما أذكر ؛ لأنه لا يدري من قتله .^٢

و كذلك حكم اشتراك المسلم مع من لا يحل تذكيتة في الذبح ، كحكم الصيد . يقول الشافعي :

وإذا أرسل المسلم والمجوسي كلبا واحدا ، أو كليين متفرقين ، أو طائرين ، أو سهمين فأصابا الصيد ، ثم لم تدرك ذكاته : فلا يؤكل . فهو كذبيحة مسلم ومجوسي لا فرق بينهما . فإذا دخل في الذبيحة ما لا يحل : لم تحل .^٣

١- انظر الهداية ج ٤ ص ١٢٠ ، تحفة الملوك ص ٢٠٣ ، أحكام القرآن للحصا ص ٣ ص ٢٩٨ ، المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٢٤٦ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ٥٥ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٢٥٤ - ٢٥٥ ، الدر المختار ج ٦ ص ٤٦٦ ، التاج والإكليل ج ٣ ص ٢١٨ ، مواهب الجليل ج ٣ ص ٢١٧-٢١٨ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ٢ ص ١٠٥ ، المهذب و شرحه المجموع ج ٩ ص ٩٩-١٠٠ ، الوسيط ج ٧ ص ١٠٢ ، منهاج الطالبين ص ١٤٠ ، روضة الطالبين ج ٣ ص ٢٣٧ ، الإقناع ج ٢ ص ٥٨٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٦٦ ، الكافي ج ١ ص ٤٨٥ ، المغني ج ٩ ص ٢٩٩ ، المحرر ج ٢ ص ١٩٣ ، المبدع ج ٩ ص ٢٣٥ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٤١٨ ، الإقناع و شرحه الكشاف ج ٦ ص ٢١٧ ، السيل الجرار ج ٤ ص ٦٢ ، نيل الأوطار ج ٩ ص ٦

٢- بداية المجتهد ج ١ ص ٣٣٧

٣- الأم ج ٢ ص ٢٢٧

و يقول النووي :

و يحرم ما يشارك فيه مسلما . فلو أمرا سكيننا على حلق شاة ، أو قطع هذا بعض الحلقوم و هذا بعضه ، أو قتلا بسهم أو كلب : فهو حرام .^١

و يقول الجصاص :

لو اشترك مجوسي ومسلم في قتل صيد أو ذبحه لم يؤكل وجميع ما ذكرنا أصل في أنه متى اجتمع سبب الحظر وسبب الإباحة كان الحكم للحظر دون الإباحة .^٢

و يقول البهوتي :

و لو كان الجرح موحيا لحصول قتله بمبيح و حاطر ، فيغلب جانب الحظر . كما لو جرحه مسلم و مجوسي ، أو ذبحاها .^٣

الأدلة :

أولا : من المنقول .

روى البخاري عن عدي بن حاتم رضي الله تعالى عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض ؟

١- روضة الطالبين ج٣ ص٢٣٧ و انظر أيضا مغني المحتاج ج٤ ص٢٦٦

٢- أحكام القرآن ج٣ ص٢٩٨

٣- كشف القناع ج٦ ص٢٠٧

قال : ما أصاب بجده فكله ، وما أصاب بعرضه فهو وقيد .
وسألته عن صيد الكلب ؟

فقال : ما أمسك عليك فكل ؛ فإن أخذ الكلب ذكاة . وإن وجدت مع كلبك أو
كلابك كلبا غيره ، فخشيت أن يكون أخذه معه ، وقد قتله : فلا تأكل . فإنما
ذكرت اسم الله على كلبك ، ولم تذكره على غيره .^١

وجه الدلالة من الخبر :

لما كان الأصل في الذبائح التحريم ، وشك هل وجد الشرط المبيح أم لا بقي الصيد
على أصله في التحريم .^٢

ثانيا : الأدلة من المعقول .

١- الحرام واجب الترك ، والحلال جائز الترك . فكان الاحتياط في الترك .^٣

٢- لأنه اجتمع فيه المبيح والمحرم فيغلب فيه جهة الحرمة ؛

١- صحيح البخاري ج ٥ ص ٢٠٨٦ و انظر أيضا ج ١ ص ٧٦ ، و ج ٢ ص ٧٢٥ و صحيح

مسلم ج ٢٣ ص ١٥٢٩

٢- إعلام الموقعين ج ١ ص ٣٤٠

٣- البحر الرائق ج ٨ ص ٢٥٥

لقوله عليه الصلاة والسلام : " ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال " .^١

١- البحر الرائق ج ٨ ص ٢٥٥ و انظر الشرح الكبير ج ٢ ص ١٠٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٦٦ رواه البيهقي ثم قال : ... و الخير ليس من قول النبي صلى الله عليه و سلم ، إنما روي بطريق ضعيف منقطع عن ابن مسعود رضي الله عنه . و يقول البيهقي : وأما الذي روى عن ابن مسعود أنه قال " ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام على الحلال " فإنما رواه جابر الجعفي عن الشعبي عن ابن مسعود . وجابر الجعفي ضعيف ، والشعبي عن ابن مسعود منقطع . وإنما رواه غيره بمعناه عن الشعبي من قوله غير مرفوع إلى عبد الله بن مسعود . سنن البيهقي ج ٧ ص ١٦٩

و رواه أيضا عبد الرزاق في المصنف موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه . انظر ج ٧ ص ١٩٩

و يقول ابن حجر : وهو حديث يجري على الألسنة ولم أجده مرفوعا إلا أن عند عبد الرزاق أخبرنا الثوري عن جابر عن الشعبي عن عبد الله قال : ما اجتمع حلال وحرام إلا غلب الحرام الحلال . وهو ضعيف منقطع . الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ٢ ص ٢٥٤

الفصل الرابع : حكم التسمية على الذبيحة

بيان الفصل :

يبحث هذا الفصل في حكم التسمية على الذبيحة . و سيتم بإذن الله تعالى بحث هذه المسألة باختصار ؛ إذا أنها ليست من صلب الرسالة ، وإنما أدخلت من قبل مجلس القسم . فيبحث في حكم التسمية ، دون التعرض لما يتبعه من تفرعات ، كحكم من تركها عمداً أو سهواً على القول بوجوبها ؟ أو متى تقال ؟ أو ذبح غير ما سمي عليه ... وغيره .

الحكم :

اختلف العلماء في حكم التسمية على رأيين : الوجوب و الاستحباب . و ذلك لاختلافهم في فهم النصوص الواردة في التسمية . فمن أخذ بظاهرها : قال بوجوب التسمية . و حمل الآخرون الأمر فيها على الاستحباب لقرائن ترجحت عندهم .

يقول ابن رشد :

وسبب اختلافهم معارضة ظاهر الكتاب في ذلك للأثر . فأما الكتاب فقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق .

وأما السنة المعارضة لهذه الآية ، فما رواه مالك عن هشام عن أبيه أنه قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل يا رسول الله : إن ناسا من البادية يأتوننا بلحمان ولا ندري أسموا الله عليها أم لا ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سموا الله عليها ، ثم كلوها .^١
فذهب مالك إلى أن الآية ناسخة لهذا الحديث . وتأول أن هذا الحديث كان في أول الإسلام .

ولم ير ذلك الشافعي ؛ لأن هذا الحديث ظاهره أنه كان بالمدينة ، و آية التسمية مكية . فذهب الشافعي لمكان هذا ، مذهب الجمع ، بأن حمل الأمر بالتسمية على الندب .^٢

الرأي الأول : وجوب التسمية عند الذكر .

و نسبه ابن عبد البر إلى جمهور العلماء .^٣
وهو الذي عليه الأحناف .^٤

١ - الموطأ ج ٢ ص ٤٨٨ و انظر صحيح البخاري عن عائشة رضي الله عنها ج ٥ ص ٢٠٩٧

٢ - بداية المجتهد ج ١ ص ٣٢٨

٣ - أنظر التمهيد ج ٢ ص ٣٠٢

٤ - أنظر بداية المبتدي ص ٢١٨ ، الهداية ج ٤ ص ٦٢ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ١٩٨ ، فتاوى السعدي ج ١ ص ٢٢٩ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٦٦ ، بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦ ، البحر الرائق ج ٨ ص ١٩١

و كذلك عليه جمهور المالكية .^١
 و هو رواية عن أحمد . و المذهب الذي عليه جمهور الحنابلة .^٢

الأدلة :

أولا : الأدلة من المنقول .

١- قوله عز وجل " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق وإن الشياطين ليوحون إلى أوليائهم ليجادلوكم و إن أطعتموهم إنكم لمشركون " ^٣

وجه الاستدلال من الآية :

يقول الكاساني : والاستدلال بالآية من وجهين :
 أحدهما : أن مطلق النهي للتحريم في حق العمل . (المقصود بحق العمل أي النهي عن الأكل . أما حق الاعتقاد فلا يثبت إلا بدليل قطعي)

١- انظر المدونة ج٣ ص ٥٤ ، رسالة القيرواني ص ٨٠ ، كفاية الطالب ج١ ص ٧٢٢ ، الثمر الداني ص ٣٩٦ ، الفواكه الدواني ج١ ص ٣٨٢ ، الكافي لابن عبد البر ص ١٧٩ ، بداية المجتهد ج١ ص ٣٢٨ ، التلقين ج١ ص ٢٦٨-٢٦٩ ، القوانين الفقهية ص ١٢٤ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧ ص ٧٥ ، مختصر خليل و شرحه التاج و الإكليل ج٣ ص ٢١٩ ، مواهب الجليل ج٣ ص ٢١٩

٢- انظر مختصر الخرق ص ١٣٤ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٣ ص ١٠ ، المغني ج٩ ص ٣١٠ ، المبدع ج٩ ص ٢٢٣ ، الإنصاف ج١٠ ص ٤٠٠-٤٠١ ، الروض المربع ج٣ ص ٣٥٨ ، كشف القناع ج٦ ص ٢٠٨

٣- سورة الأنعام آية ١٢١

والثاني : أنه سمى أكل ما لم يذكر اسم الله عليه فسقا بقوله عز وجل "وإنه لفسق" ولا فسق إلا بارتكاب المحرم .^١ لأن من ترك التسمية مع اعتقاده لوجوبها ، فهو فاسق .^٢

يقول القرطبي :

قال الله تعالى : فكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقال : ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فبين الحالين وأوضح الحكمين فقوله : لا تأكلوا نهي على التحريم لا يجوز حمله على الكراهة لتناوله في بعض مقتضياته الحرام المحض ولا يجوز أن يتبعض أي يراد به التحريم و الكراهة معا .^٣

٢- قوله عز وجل " و البدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير فاذكروا اسم الله عليها صواف فإذا وجبت جنوبها فكلوا منها و أطعموا القانع و المعتر كذلك سخرناها لكم لعلكم تشكرون " ^٤

وجه الاستدلال من الآية :

مطلق الأمر للوجوب في حق العمل . ولو لم يكن شرطاً لما وجب .^٥

١ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

٢ - أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ١٧٣

٣ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٧ ص ٧٦

٤ - سورة الحج آية ٣٦

٥ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

٣- قال الله تعالى " ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام فكلوا منها و أطعموا البائس الفقير " ^١

وجه الاستدلال من الآية :

فإن كان المراد بهذا الذكر التسمية على الذبيحة فقد دل ذلك على أن ذلك من شرائط الذكاة ؛ لأن الآية تقتضي وجوبها ؛ وذلك لأنه قال " وأذن في الناس بالحج " إلى قوله " ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات " فكانت المنافع هي أفعال المناسك التي يقتضي الإحرام بإيجائها . فوجب أن تكون التسمية واجبة ؛ إذ كان الدعاء إلى الحج وقع لها كوقوعها لسائر مناسك الحج .
وإن كان المراد بالتسمية هي الذكور المفعول عند رمي الجمار ، أو تكبير التشريق فقد دلت الآية على وجوب هذا الذكر .
وليس يمتنع أن يكون المراد جميع ذلك . ^٢

٤- وروى سعيد بن منصور بإسناده عن راشد بن ربيعة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم ما لم يتعمد " . ^٣

١ - سورة الحج آية ٢٨

٢- أحكام القرآن للجصاص ج ٥ ص ٦٩

٣- المغني ج ٩ ص ٣١٠ و لم أجد هذا الحديث بهذا اللفظ ، و الذي وجدته " ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر إنه إن ذكر لم يذكر إلا اسم الله " سنن البيهقي ج ٩ ص ٢٤٠ و هو مرسل ضعيف . أنظر أحاديث الخلاف ج ٢ ص ٣٦٠ ، البدر المنير ج ٢ ص ٣٧٥ ، تلخيص الحبير ج ٤ ص ١٣٧

وجه الدلالة من الخبر :

يدل الخبر على وجوب التسمية عند الذكر ، إذ أنها لا تحل إذا تعمد عدم التسمية .
ولما تعمد عدم التسمية ، دل فعله على تذكره إياها . والله أعلم .

و يعترض على الاستدلال بالخبر :

أن الخبر مرسل ضعيف .

٥- قوله عليه الصلاة والسلام " إذا أرسلت كلبك المعلم و ذكرت اسم الله فكل " ^١

وجه الدلالة من الخبر :

فهي النبي عليه الصلاة والسلام عن الأكل ؛ وعلل بترك التسمية ، فدل أنها شرط ^٢.

و يعترض عليه :

دل حديث عائشة رضي الله عنها (و هو ما يأتي به الأعراب من اللحم)
على أن الأمر في حديث عدي وأبي ثعلبة محمول على التثنية ؛ من أجل أنهما كانا
يصيدان على مذهب الجاهلية . فعلمهما النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصيد

١- سبق تخريجه

٢- بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

والذبح ، فرضه ومندوبه ؛ لئلا يواقعاً شبهة من ذلك ، وليأخذوا بأكمل الأمور فيما يستقبلان .^١

٦- عن ابن عباس رضي الله عنهما من طرق شتى أنه اعتبر المقصود من قوله تعالى " و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " ذبائح المشركين. أما المسلم فيذبح بدينه ، فلا يضره إذا نسي .^٢
ولم يعرف له في الصحابة مخالفا .^٣

أما ما استدلوا به من المعقول :

أمرنا بالتسمية على الذبيحة إظهاراً لملة الإسلام ؛ لمخالفة المشركين ؛ لأنهم كانوا يسمون آلهتهم عند الذبح ، فكان ترك التسمية مفسداً للذبيحة .^٤

١- فتح الباري ج٩ ص٦٣٥

٢- انظر التمهيد ج٢٢ ص٣٠٣ ، فتح الباري ج٩ ص٦٢٤ ، أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص١٧١

٣- المغني ج٩ ص٣١٠

٤- انظر المبسوط للسرخسي ج١ ص٥٥ ، شرح معاني الآثار ج١ ص٢٨

أما الأدلة على اشتراط الذكر للوجوب :

أولا : من المنقول .

١- قوله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " .

وجه الدلالة من الآية :

يقول البخاري : قال ابن عباس : من نسي فلا بأس ، وقال الله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وإنه لفسق " والناسي لا يسمى فاسقا .^١

٢- الأحاديث العامة الواردة برفع الخطأ و النسيان . كقوله عليه الصلاة والسلام " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " .^٢

و استدلوا من المعقول :

أن الناسي لم يتوجه إليه خطاب التكليف . فيسقط عنه التكليف . و بالتالي يسقط عنه وجوب التسمية .^٣

١ - صحيح البخاري ج٥ ص٢٠٩٤ و انظر المغني ج٩ ص٣١٠

٢ - انظر بداية المجتهد ج١ ص٣٢٨ ، السيل الجرار ج٤ ص٦٩

٣ - انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧ ص٧٦ ، أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص١٧٣

الرأي الثاني : وجوب التسمية مطلقا .

و هو رواية عن أحمد .^١

و قول نافع مولى ابن عمر ، و محمد ابن سيرين ، و الشعبي ، و أبو ثور ، و أهل الظاهر .^٢

الأدلة :

استدلوا بعموم أدلة الرأي الأول المتعلقة بوجوب التسمية .

- ١- أنظر المغني ج٩ ص٣١٠ ، الإنصاف ج١٠ ص٤٠٠-٤٠١
 - ٢- أنظر بداية المجتهد ج١ ص٣٢٨ ، التمهيد ج٢٢ ص٣٠٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧ ص٧٥ ، حلية العلماء للشاشي ج٣ ص٣٦٧ ، اختلاف العلماء للمروزي ج٢ ص٢٠٧
- أما الشعبي و أبو ثور فقد سبق ترجمتهما . و أما نافع فهو : الإمام المفتي الثبت عالم المدينة أبو عبد الله القرشي ثم العدوي العمري . مولى ابن عمر . روى عن ابن عمر وعائشة وأبي هريرة ورافع بن خديج وأبي سعيد الخدري وأم سلمة وأبي لبابة بن عبد المنذر وصفية بنت أبي عبيد زوجة مولاه وسالم وعبد الله وعبيد الله وزيد أولاد مولاه وطائفة . كان عالما فقيها تتلمذ عليه كبار العلماء كمالك ، و الليث و الضحاك و غيرهم . توفي سنة ١١٧ هـ رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج٥ ص٩٥-٩٩

و ابن سيرين هو : أبو بكر محمد بن سيرين مولى انس بن مالك . ولد لستين من خلافة عثمان بن عفان . سمع أبا هريرة وابن عمر وابن الزبير وعمران بن حصين . كان ورعا في الفقه ، فقيها في الورع . كان الشعبي يقول : عليكم بذاك الرجل الأصم ، يعني محمد ابن سيرين . مات سنة ١١٠ هـ وهو ابن ٧٧ سنة رحمه الله . انظر طبقات الفقهاء ص٩٢-٩٣

كقوله تعالى " و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه "
 وجه الدلالة من الآية :

ظاهر الآية موجب لتحريم ما ترك اسم الله عليه ناسيا كان ذلك ، أو عامدا .^١

الرأي الثالث : استحباب التسمية .

نسب ابن رشد هذا القول إلى أبي هريرة ، و ابن عباس رضي الله عنهم .^٢
 و هو رواية عن مالك .^٣

و هو الذي عليه الشافعية .^٤

و يقول النووي :

فلو تركها عمدا أو سهوا حلت الذبيحة . لكن تركها عمدا مكروه على
 الصحيح .^٥

١- أحكام القرآن للحصاص ج٤ ص١٧١

٢- انظر بداية المجتهد ج١ ص٣٢٨

٣- انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧ ص٧٥ و وجه عند المالكية . انظر التلقين
 ج١ ص٢٦٨-٢٦٩ ، القوانين الفقهية ص١٢٤

٤- انظر الأم ج٢ ص٢٢٧ و ج٢ ص٢٣٤ ، المذهب ج١ ص٢٥٢ ، الوسيط ج٧ ص١٤٤ ،
 روضة الطالبين ج٣ ص٢٠٥ ، المجموع ج٩ ص١٠٢ ، إعانة الطالبين ج٢ ص٣٤٦ ، حاشية
 البحر رمي ج٤ ص٢٨٧ ، حلية العلماء ج٣ ص٣٦٧ ، مغني المحتاج للشريبي ج٤ ص٢٧٢ ،
 الإقناع ج٢ ص٥٩١

٥- روضة الطالبين ج٣ ص٢٠٥

و هو رواية أخرى عن أحمد .^١

الأدلة :

أولا : من المنقول .

١- قال الله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " ^٢

وجه الاستدلال من الآية :

قال أحمد : إنما يعني الميتة . وذكر ذلك عن ابن عباس ^٣

وجه استدلال آخر من الآية :

وأما قول الله عز وجل " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " فإنما خرج على تحريم الميتة ، وتحريم ما ذبح للنصب وأهل به لغير الله ؛ بدليل أن الآية نزلت عندما

١- انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج٣ ص١٠ ، المغني ج٩ ص٣١٠ ، المبدع ج٩ ص٢٢٣-٢٢٤ ، الإنصاف ج١٠ ص٤٠٠-٤٠١ ، اختلاف العلماء للمروزي ج٢ ص٢٠٧

٢ - سورة الأنعام آية ١٢١

٣ - المغني ج٩ ص٣١٠ و انظر المبدع ج٩ ص٢٢٤ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج٣ ص١٠

خاصم المشركون النبي صلى الله عليه وسلم في الميتة ، فقالوا : نأكل ما ذبحنا ، و
لا نأكل ما ذبح الله .^١

يعترض على الاستدلال بالآية :

وأما قوله تعالى " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " فالمراد : ما ذكر عليه غير
اسم الله ، يعني ما ذبح للأصنام ؛ بدليل قوله " وما أهل لغير الله به " وسياق الآية
دال عليه ، فإنه قال " وإنه لفسق " والحالة التي يكون فيها فسقا : هي الإهلال لغير
الله ؛ قال تعالى " أو فسقا أهل لغير الله به " .^٢

و كذلك يرد الجصاص على هذا الاستدلال بقوله :

نزول الآية على سبب لا يوجب الاختصار بحكمها عليه ، بل الحكم للعموم إذا كان
أعم من السبب .

فلو كان المراد ذبائح المشركين لذكرها ولم يقتصر على ذكر ترك التسمية . وقد
علمنا أن المشركين وإن سموا على ذبائحهم لم تؤكل . مثل ذلك على أنه لم يرد
ذبائح المشركين إذ كانت ذبائحهم غير مأكولة سموا الله عليها أو لم يسموا . وقد
نص الله تعالى على تحريم ذبائح المشركين في غير هذه الآية وهو قوله تعالى " وما
ذبح على نصب " .

١- انظر التمهيد ج ٢٢ ص ٣٠٠-٣٠١ و انظر إعانة الطالبين ج ٢ ص ٣٤٦

٢- حاشية البجيرمي ج ٤ ص ٢٨٧

وأيضاً فلو أراد ذبائح المشركين ، أو الميتة لكانت دلالة قائمة على فساد التذكية بترك التسمية ؛ إذ جعل ترك التسمية علماً لكونه ميتة . فدل ذلك على أن كل ما تركت التسمية عليه فهو ميتة .^١

٢- قوله تبارك وتعالى " قل لا أجد في ما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير فإنه رجس أو فسقاً أهل لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فإن ربك غفور رحيم " .^٢

وجه الدلالة من الآية :

أمر النبي عليه الصلاة والسلام أن يقول انه لا يجد فيما أوحى إليه محرماً سوى الأشياء الثلاثة . ومتروك التسمية لم يدخل فيها فلا يكون محرماً .^٣

و يعترض عليه :

وأما الآية الكريمة ففيها أنه كان يجد وقت نزول الآية الشريفة محرماً سوى المذكور فيها فاحتمل أنه كان كذلك وقت نزول الآية الشريفة وجد تحريم متروك التسمية بعد ذلك لما تلونا كما كان لا يجد تحريم كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخلب

١- أحكام القرآن ج ٤ ص ١٧٢ و انظر بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

٢- سورة الأنعام آية ١٤٥

٣- بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

من الطير وتحريم الحمار والبغل عند نزولها ثم وجد بعد ذلك بوحى متلو أو غير متلو على ما ذكرنا .^١

و يرد على الاعتراض :

ولا يقال يحتمل أنه لم يكن المحرم وقت نزول الآية الكريمة سوى المذكور فيها ، ثم حرم بعد ذلك متروك التسمية بقوله عز وجل " ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " ؛ لأنه قيل إن سورة الأنعام نزلت جملة واحدة . ولو كان متروك التسمية محرما ، لكان واجدا له ، فيجب أن يستثنيه . كما استثنى الأشياء الثلاثة .^٢

و يجيب الكاساني على الرد :

وأما ما يروى أن سورة الأنعام نزلت كلها جملة واحدة فمروى على طريق الآحاد ؛ فلا يقبل في إبطال حرمة ثبتت بالكتاب . على أن المذكور فيها من جملة المستثنى الميتة ، فما الدليل على أن متروك التسمية عمدا ليس بميتة ؟ بل هو ميتة عندنا مع أنه لا يجد فيما أوحى إليه محرما سوى المذكور . ونحن لا نطلق اسم المحرم على متروك التسمية ؛ إذ المحرم المطلق ما ثبتت حرمة بدليل مقطوع به ، ولم يوجد ذلك في محل الاجتهاد إذا كان الاختلاف بين أهل الديانة .

١ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

٢ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦

وإنما نسميه مكروها أو محرما في حق الاعتقاد قطعا على طريق التعيين بل على الإيهام أن ما أراد الله عز وجل من هذا النهي فهو حق . لكننا نمتنع عن أكله احتياطا . وهو تفسير الحرمة في حق العمل .^١

٣- قوله تعالى " حرمت عليكم الميتة والدم و لحم الخنزير و ما أهل لغير الله به و المنخنقة و الموقوذة و المتردية و النطيحة و ما أكل السبع إلا ما ذكيتم ... " الآية^٢

وجه الدلالة من الآية : أباح الله المذكى ، ولم يذكر التسمية .^٣

٤- قوله تعالى " اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و طعامكم حل لهم ... الآية " ^٤

وجه الدلالة من الآية :

أباح الله عز وجل الأكل من ذبائحهم مع وجود الشك في أنهم سموا ، أم لا ° بل ربما يسمون غير الله .^٥

١ - بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٦-٤٧

٢- سورة المائدة آية ٣

٣- مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٧٢ و انظر إعانة الطالبين ج ٢ ص ٣٤٦

٤- سورة المائدة آية ٥

٥- فتح الباري ج ٩ ص ٦٣٦ و انظر حاشية البجيرمي ج ٤ ص ٢٨٧

٦- اختلاف العلماء للمروزي ج ٢ ص ٢٠٧

٤- سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيل ، يا رسول الله : إن ناسا من البادية يأتوننا بلحمان ولا ندري أسموا الله عليها أم لا ؟
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سموا الله عليها ، ثم كلوها .

وجه الاستدلال من الخبر :

لو كانت التسمية واجبة فرضا على الذبيحة ، لما أمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بأكّل لحم ذبحته الأعراب بالبادية ؛ إذ ممكن أن يسموا وممكن أن لا يسموا الله لجهلهم . ولو كان الأصل ألا يؤكل من ذبائح المسلمين إلا ما صحّت التسمية عليه ، لم يجز استباحة شيء من ذلك إلا بيقين من التسمية . إذ الفرائض لا تؤدي إلا بيقين ، والشك والإمكان لا يستباح به المحرمات .^١

وجه دلالة آخر :

هذا الحديث أصل في أن التسمية على الذبيحة لا تجب ؛ إذ لو كانت واجبة لاشتطت على كل حال . وقد أجمعوا على أن التسمية على الأكل ليست فرضا ، فلما نابت عن التسمية على الذبح ، دل على أنها سنة ؛ لأن السنة لا تنوب عن الفرض .^٢

١- التمهيد ج ٢٢ ص ٣٠٠ و انظر إعانة الطالبين ج ٢ ص ٣٤٦

٢- فتح الباري ج ٩ ص ٦٣٥

يعترض على الاستدلال بهذا الخبر :

أنه صلى الله عليه وسلم أمرهم بأكلها في أول الإسلام . قبل أن يتزل عليه قوله تعالى " و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " .^١

و يجاب على الاعتراض :

يقول ابن عبد البر :

و هذا قول ضعيف ؛ لا دليل على صحته . و لا يعرف وجه ما قال قائله .^٢ و في الحديث نفسه ما يردده ؛ لأنه أمرهم فيه بتسمية الله على الأكل . فدل على أن الآية كانت نزلت عليه .^٣

و مما يدل أيضا على بطلان هذا القول :

أن هذا الحديث كان بالمدينة ، و لا يختلف العلماء أن الآية نزلت في سورة الأنعام بمكة .^٤

اعتراض آخر على الاستدلال بالخبر :

اعتبر الجصاص هذا الخبر دليل على وجوب التسمية ، لا على استحبابها ، فقال :

١ - التمهيد ج ٢٢ ص ٢٩٩

٢ - يقصد بذلك قول مالك في الموطأ بعد روايته الخبر : و ذلك في أول الإسلام . أنظر الموطأ ج ٢ ص ٤٨٨

٣ - التمهيد ج ٢٢ ص ٢٩٩

٤ - أنظر التمهيد ج ٢٢ ص ٣٠٠ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٧ ص ٧٧

لو لم تكن التسمية من شرط الذكاة لقال : وما عليكم من ترك التسمية .
ولكنه قال : كلوا ؛ لأن الأصل : أن أمور المسلمين محمولة على الجواز والضحة .
فلا تحمل على الفساد وما لا يجوز إلا بدلالة .^١

ثانيا من المعقول :

١- لأن التسمية لو اشترطت ، لما حلت الذبيحة مع الشك في وجودها ؛ لأن الشك في الشرط ، شك في المشروط . والذبيحة مع الشك في وجود التسمية حلال؛ بدليل حل ذبيحة أهل الكتاب مع أن الأصل عدم إتيانهم بها ، بل الظاهر أنهم لا يسمون ، وذلك أبلغ في المنع من الشك .^٢ فدل ذلك على أن التسمية ليست بواجبة .

٢- لأن المسلم ذبح بملته ودينه . ألا ترى أن المجوسي لو سمي لم ينفع ذلك شيئا .^٣

١- أحكام القرآن ج٤ ص١٧٣

٢- المبدع ج٩ ص٢٢٤

٣- الكافي لابن عبد البر ص١٧٩ و انظر مصنف عبد الرزاق ج٤ ص٤٨٠

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - القول بوجوب التسمية عند الذكر. و ذلك لما يلي:

- ١- ما سبق ذكره من أدلة .
- ٢- لأن الذبح من القرب التي يتقرب بها المسلم إلى الله عز وجل . كما يتقرب جهلة المسلمين بالذبح لغير الله - سبحانه و تعالى عما يفعلون - كذبهم للأولياء أو للجن .
- لذا يجب ذكر اسم الله على الذبح عند الذكر ؛ إذ أن الذاكر إذا امتنع من التسمية ، قد يكون امتناعه من أجل الذبح لغير الله ، و لكن يخشى أن يظهره .
- ٣- الامتناع عن التسمية مع الذكر فيه نوع عناد و استكبار عن شرائع الإسلام . و هذا لا يليق بالمسلم .

لذلك يقول ابن عبد البر :

تارك التسمية عمدا متلاعب بإخراج النفس على غير شريعتها . وقد أجمعوا أن من شرائط الذبيحة والصيد التسمية فمن استباح ذلك على غير شريطته عمدا دخل في الفسق الذي قال الله " وإنه لفسق " .^١

٤- يقول القاضي :

و إذا ترك التسمية على الذبيحة ناسيا ، أبيحت رواية واحدة ؛ لأنه لا يمتنع أن يكون الشيء واجبا و يسقط بالسهو . كما نقول في ترك التسبيح في الركوع و السجود ، و التسمية على الطهارة ، و نحو ذلك .^٢

١- التمهيد ج ٢٢ ص ٣٠١

٢- المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٣ ص ١٢

الباب الخامس :

في الجهاد و ما يترتب عليه من آثار

و فيه الفصول الآتية :

الفصل الأول : الاستعانة بالكفار في القتال .

الفصل الثاني : إسلام أرباب الأرض العنوية .

الفصل الثالث : إسلام أرباب الأرض الصلحية .

الفصل الرابع : أسلم و عليه جزية . و فيه المبحثان الآتيان :

المبحث الأول : سقوط الجزية بالإسلام .

المبحث الثاني : إذا كان عليه جزية لأكثر من سنة

الفصل الأول :

الاستعانة بالكفار في القتال^١

بيان المسألة :

تبحث هذه المسألة في حكم الاستعانة بالكفار على قتال الكفار .

و ألحقت بالفصل الفائدتين التاليتين :

الفائدة الأولى : فيمن حضر منهم الصف و أسلم قبل نشوب القتال

الفائدة الثانية : فيمن أسلم بعد القتال و قبل حيازة الغنيمة

الحكم :

اتفق جمهور الأحناف و الشافعية و الحنابلة على جواز الاستعانة بالكفار في

الجهاد إجمالاً . و إنما جوزوا الاستعانة بهم بشروط . فاتفقوا على بعضها و اختلفوا في الأخرى .

أما المالكية فمنعوا الاستعانة بهم في نفس القتال ، و إنما جوزوا الاستعانة بهم في الأعمال المساندة المحترمة ، كالخدمة .

و جماعة أخرى من العلماء منعوا الاستعانة بهم مطلقاً .

فيخرج في المسألة الرأيان الآتيان :

الرأي الأول : تجوز الاستعانة بالكفار بشروط .

الرأي الثاني : لا تجوز الاستعانة بهم .

١ - تم إدخال هذا الفصل إلى الخطة من قبل مجلس الكلية .

الرأي الأول : تجوز الاستعانة بالكفار بشروط :

و قال بهذا الرأي الأحناف و الشافعية و الحنابلة .^١
و الثوري ، و الأوزاعي .^٢

سئل أبو حنيفة عن المسلمين يستعينون بأهل الشرك على أهل الحرب ؟
قال : لا بأس بذلك إذا كان حكم الإسلام هو الظاهر الغالب ؛ لأن قتالهم بهذه
الصفة لإعزاز الدين . والاستعانة عليهم بأهل الشرك كالاستعانة بالكلاب .
ولكن يرضخ لأولئك ولا يسهم ؛ لأن السهم للغزاة ، و المشرك ليس بغاز ؛ فإن
الغزو عبادة و المشرك ليس من أهلها .
وأما الرضخ لتحريضهم على الإعانة إذا احتاج المسلمون إليهم ، بمقتلة الرضخ
للعبيد والنساء .^٣

١ - انظر مصنفاتهم بالترتيب :

الأحناف : السير ص ١١٣ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٢٨ ، معتصر المختصر
ج ١ ص ٢٢٩ ، المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣ و ص ١٣٨ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٩٧
الشافعية : مغني المحتاج ج ٣ ص ١٠٥ و ج ٤ ص ٢٢١ ، الأم ج ٤ ص ١٦٦ ، جواهر العقود
ج ٢ ص ٥٦٥

الحنابلة : المغني ج ٩ ص ٢٠٧ ، الكافي ج ٤ ص ٢٦٤ ، المقنع و شرحه المبدع ج ٣ ص ٣٦٦ ،
المحرر ج ٢ ص ١٧١ ، الإنصاف ج ٤ ص ١٨٠ ، كشف القناع ج ٣ ص ٨٣

٢ - انظر التمهيد ج ١٢ ص ٣٧

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٣٨

أدلة جواز الاستعانة بالكفار :

أولا : من المنقول :

١- عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بيهود بني قينقاع ، فرضخ لهم ولم يسهم لهم .^١

٢- روى الزهري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا بناس من اليهود ، فأسهم لهم .^٢

٣- روى الواقدي عن ابن أبي سبرة عن فطير الحارثي قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة إلى خير ، فأسهم لهم كسهم المسلمين .^٣

١ - رواه البيهقي و قال : تفرد بهذا الحسن بن عماره ، وهو متروك . ولم يبلغنا في هذا حديث صحيح . السنن الكبرى ج٩ ص٥٣

٢ - رواه البيهقي و قال : فهذا منقطع ، والحديث المنقطع عندنا لا يكون حجة . السنن الكبرى ج٩ ص٥٣ إلا أن ابن حزم يقول : ورويناه عن الزهري من طرق كلها صحاح عنه... ثم يقول بعد ذلك : قال أبو محمد حديث الزهري مرسل ولا حجة في مرسل ولقد كان يلزم الحنفيين والمالكيين القائلين بالمرسل أن يقولوا بهذا لأنه من أحسن المراسيل لا سيما مع قول الشعبي إنه أدرك الناس على هذا ولا نعلم لسعد مخالفا في ذلك من الصحابة . المحلى ج٧ ص٣٣٤ و سيأتي قول قول سعد رضي الله عنه في ص٩٧٧ الدليل السادس .

٣ - يقول البيهقي : وهذا منقطع ، وإسناده ضعيف . السنن الكبرى ج٩ ص٥٣

٤- روي أنه لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع أبي سفيان ليخرج إليه يوم أحد ، انطلق إلى بني النضير وهم يهود ، فقال لهم : فإما قاتلتهم معنا ، وإما أعزمتونا سلاحا .^١

وجه الدلالة من الأخبار السابقة :

يقول السرخسي :

وفي هذا دليل على أنه لا بأس للمسلمين أن يستعينوا بأهل الذمة في القتال مع المشركين .^٢

الاعتراض على هذا الاستدلال :

يحتمل أن يكون ذلك لضرورة دعت إليه .^٣

الرد على الاعتراض :

المتنع الاستعانة بالمشرك ، واليهود الذين دعاهم إلى قتال أبي سفيان معه أهل كتاب ، ليسوا من المشركين . فلما اجتمع أهل الكتاب معنا في الإيمان بالكتب الذي أنزلها الله على من أنزل من أنبيائه ، و في الإيمان بالبعث بعد الموت ، كانت

١ - مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٢٩-٤٣٠ ، التمهيد ج١٢ ص٣٧

٢ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢٣

٣ - مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٣٠ ، التمهيد ج١٢ ص٣٧

أيدينا واحدة في قتال عبدة الأوثان ، والغلبة لنا ؛ لأننا الأعلون وهم اتباع لنا في ذلك .^١

٥- روي الزهري أن صفوان بن أمية شهد حينما مع النبي صلى الله عليه وسلم وهو مشرك .^٢

الاعتراض على الاستدلال بالحديث :
قال مالك : لم يكن ذلك بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم .^٣

يرد ابن حجر على هذا الاعتراض ، فيقول :
وهي تفرقة لا دليل عليها ، ولا أثر .^٤

و يجب المحاسني^٥ على هذا الرد ، فيقول :
يسند من رواية جابر بن عبد الله أنه قال : لما انهزم الناس يوم حنين جعل أبو سفيان بن حرب يقول : لا تنتهي هزيمتهم دون البحر .

١ - معاصر المختصر ج ١ ص ٢٢٩

٢ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٣٠

٣ - التمهيد ج ١٢ ص ٣٦ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٣٠

٤ - فتح الباري ج ٦ ص ١٨٠

٥ - عبد الرحيم بن أبي القاسم بن يوسف بن موسى بن موقا . سمع من أبي اليمن الكندي وحدث توفي سنة ٦٥٦ هـ . رحمه الله . انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ص ٣١٣

و صرخ كلدة بن الحنبل وهو مع أخيه لأمه صفوان : ألا بطل السحر اليوم .
فقال له صفوان : أسكت فض الله فاك ! فوالله لأن يربني رجل من قريش أحب إلى
من يربني رجل من هوازن .

فلا مخالفة بين حديث صفوان ، و بين قوله " لا نستعين بمشرك " ؛ لأن صفوان
قتاله كان باختياره ، دون أن يستعين به النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك .
والاستعانة بالمشرك غير جائزة ، لكن تخليتهم للقتال جائزة ؛ لقوله تعالى " لا
تتخذوا بطانة من دونكم " .

و الاستعانة اتخاذ منه لهم بطانة . فأما قتالهم معه دون استعانة فبخلاف ذلك .^١

٦- أن سعد بن مالك^٢ رضي الله تعالى عنه غزا بقوم من اليهود فرضخ لهم .^٣

يعترض ابن المنذر على هذا الاستدلال فيقول :

والذي ذكر أنه استعان بهم غير ثابت .^٤

٧- الجمع بين ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من الاستعانة بالكفار، و بين
ما روي عنه بعدم الاستعانة بهم .

١ - معتصر المختصر ج ١ ص ٢٢٩

٢ - هو : سعد بن أبي الوقاص رضي الله عنه

٣ - رواه البيهقي ج ٩ ص ٣٧ و انظر المحلى ج ٧ ص ٣٣٤

٤ - المغني ج ٩ ص ٢٠٧

يقول الشافعي :

رد رسول الله صلى الله عليه وسلم مشركا أو مشركين في غزوة بدر ، و أبي أن يستعين إلا بمسلم .

ثم استعان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد بدر بسنتين في غزوة خيبر بعدد من يهود بني قينقاع ، كانوا أشداء .

واستعان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة حنين سنة ثمان بصفوان بن أمية وهو مشرك .

فالرد الأول إن كان ؛ لأن له الخيار أن يستعين بمسلم أو يرده . كما يكون له رد المسلم من معنى يخافه منه ، أو لشدة به .

فليس واحد من الحديثين مخالفا للآخر . وإن كان رده ؛ لأنه لم ير أن يستعين بمشرك فقد نسخه ما بعده من استعانه بمشركين . فلا بأس أن يستعان بالمشركين على قتال المشركين إذا خرجوا طوعا .^١

و يقول الصنعاني :

و يجمع بين الروايات بأن الذي رده يوم بدر تفرس فيه الرغبة في الإسلام ؛ فردده رجاء أن يسلم ، فصدق ظنه .

أو أن الاستعانة كانت ممنوعة ، فرخص فيها . وهذا أقرب .^٢

١ - الأم ج٤ ص٢٦١ و انظر أيضا الأم ج٤ ص١٦٧

٢ - سبل السلام ج٤ ص٥٠

و يقول الشوكاني :
ويمكن الجمع بأن الجواز مع الحاجة ورجاء النفع والرد مع عدمهما أو أحدهما
فيكون ذلك مفوضا إلى نظر الإمام .^١

أما الأدلة من المعقول :

- ١- في الاستعانة بهم زيادة كبت وغيظ لهم .^٢
- ٢- الاستعانة بهم كالاستعانة بالكلاب عليهم .^٣
- ٣- لأن فيه منفعة للمسلمين .^٤

و اشترط القائلون بالجواز ما يلي :

أبدأ بذكر الشروط التي اتفق عليها الأحناف و الشافعية و الحنابلة ، ثم التي اتفق
عليها مذهبين ، ثم التي انفرد بها مذهب واحد :

-
- ١ - السيل الجرار ج ٤ ص ٥٢١
 - ٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣
 - ٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣
 - ٤ - البحر الرائق ج ٥ ص ٩٧

١- إذا كانت الضرورة (و قال بعضهم : الحاجة) تدعوا إلى الاستعانة بهم .^١
و قال بهذا الشرط الأحناف ، و الشافعية ، و الحنابلة . و وجه عند المالكية .^٢

٢- أن يعلم الإمام فيهم نفع ، كحسن رأي في الإسلام وميل إليه .^٣
و قال بهذا الشرط الأحناف ، و الشافعية ، و الحنابلة .

قال الشافعي : ومن كان من المشركين فيه منفعة للمسلمين بدلالة على عورة عدو
أو طريق ، أو ضيعة ، أو نصيحة للمسلمين : فلا بأس أن يغزي به .^٤

لأنه إذا كان يمنع المسلم الذي لا نفع فيه من القتال ، فمن باب أولى أن يمنع الكفر
عدم النفع .^٥

و لأن ما يخشى من ضرره أكثر مما يرجى من نفعه .^٦

١ - أنظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٣٨ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٩٧ ، مغني المحتاج
ج ٤ ص ٢٢١ ، المغني ج ٩ ص ٢٠٧ ، الكافي ج ٤ ص ٢٦٤ ، المحرر ج ٢ ص ١٧١ ، الإنصاف
ج ٤ ص ١٨٠

٢ - أنظر القوانين الفقهية ص ١٠٠

٣ - أنظر جواهر العقود ج ٢ ص ٥٦٥ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٠٥ ، المغني ج ٩ ص ٢٠٧ ،
الكافي ج ٤ ص ٢٦٤ ، المحرر ج ٢ ص ١٧١

٤ - الأم ج ٤ ص ١٦٦

٥ - أنظر المغني ج ٩ ص ٢٠٧

٦ - الكافي ج ٤ ص ٢٦٤

٣- الأمن من خيانتهم و غدريهم .^١

يقول الشافعي :

وإن كان مشرك يغزو مع المسلمين ، وكان معه في الغزو من يطيعه من مسلم ، أو مشرك ، وكانت عليه دلائل الهزيمة ، والحرص على غلبة المسلمين ، وتفريق جماعتهم : لم يجوز أن يغزو به .^٢

و يقول السرخسي^٣ :

وإذا خاف الإمام الغدر منهم ، فلا ينبغي أن يستعين بهم ، وأن لا يمكنهم من الاختلاط بالمسلمين ؛ لأن النبي صلى الله عليه و سلم لم يستعن بالمشركين الذين جاء للقتال معه حتى أسلما .

ف قيل أنه كان يخاف الغدر منهما ؛ لضعف كان بالمسلمين يوم بدر ، كما قال الله تعالى " ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة " ^٤ و قال بهذا الشرط الأحناف ، و الشافعية .

٤- أن لا يكون الكافر المستعان به معروفا عنه الخيانة .^٥

و قال بهذا الشرط الشافعية .

١ - أنظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣-٢٤ ، منهاج الطالبين ص ١٣٧

٢ - الأم ج ٤ ص ١٦٦

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣-٢٤

٤ - سورة آل عمران ١٢٣

٥ - أنظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢١

و يقصد بالخائن : من يتجسس للكفار ، ويطلعهم على العورات بالمكاتبة والمراسلة .

وإنما كان صلى الله عليه وسلم يخرج عبد الله بن أبي سلول في الغزوات ، وهو رأس المنافقين مع ظهور التخذيل وغيره منه ؛ لأن الصحابة كانوا أقوياء في الدين لا يبالون بالتخذيل ونحوه .

أو أنه صلى الله عليه وسلم كان يطلع بالوحي على أفعاله ، فلا يتضرر بكيده .^١

و الفرق بين هذا الشرط و الذي قبله :

أن الشرط الثالث ، لا يعلم الإمام خيانتهم أو غدريهم لعدم ظهورها منهم . إنما توجد قرائن توحى إلى احتمال وجود الخيانة و الغدر منهم عند وقوع القتال . أما الشرط الرابع ، فالكافر هنا معروف عنه من بادئ الأمر خيانة المسلمين و الغدر بهم .

٥- إذا كان حكم الإسلام هو الظاهر الغالب ؛ لأن قتالهم بهذه الصفة لإعزاز الدين . و الاستعانة عليهم بأهل الشرك كالاستعانة بالكلاب . و يكره الاستعانة بهم إذا كان حكم الشرك هو الظاهر .^٢

١ - مغني المحتاج ج٤ ص٢٢١ .

٢ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١٣٨ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٢٨ ، معتصر المختصر ج١ ص٢٢٩ ، جواهر العقود ج٢ ص٥٦٥ ، التمهيد ج١٢ ص٣٩

يقول الكراييسي :

الشرط في مخالطتهم أن يكونوا تحت قهرنا وحكمنا . فإذا كان فيهم قلة ، كانوا تحت قهرنا . فلم يكن بالاستعانة بهم ضرر بالمسلمين ؛ فجازت الاستعانة بهم . وليس كذلك إذا كانت لهم شوكة ؛ لأنهم ربما لا يكونون تحت قهرنا ، ولا يؤمن أن يخرجوا علينا ويظهر دينهم .^١ و قال بهذا الشرط الأحناف ، و الشافعية .

٦- قلة عدد الكفار المستعان بهم ؛ بحيث إذا انحازوا إلى العدو يمكن مقاومتهم . فإن زادوا بالاجتماع على الضعف لم تجز الاستعانة بهم .^٢

مثلا : إذا كان الكفار مائتين ، وكان المسلمون مائة وخمسين ، ففيهم قلة بالنسبة لاستواء العددين . فإذا استعانوا بخمسين كافرا فقد استوى العددان . ولو انحاز هؤلاء الخمسون إلى العدو فصاروا مائتين وخمسين ، أمكن المسلمين مقاومتهم لعدم زيادتهم على الضعف .^٣ لأن المسلم مطالب بقتل اثنين من الكفار . و قال بهذا الشرط الشافعية ، و الحنابلة .

٧- أن لا يكون من المخذلة ، أو المرجفة .

١ - الفروق للكرائيسي ص ٣١٩

٢ - أنظر منهاج الطالبين ص ١٣٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢١ ، المحرر ج ٢ ص ١٧١

٣ - مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢١

ويرد المخذل ، وهو : من يخوف الناس . كأن يقول : عدونا كثير وجنودنا ضعيفة ، ولا طاقة لنا بهم .

ويرد المرجف ، وهو : من يكثر الأراجيف . كأن يقول : قتلت سرية كذا ، ولحق مدد للعدو من جهة كذا ، أو لهم كمين في موضع كذا .^١

و سبب رد المخذل و المرجف : أنه إذا كان يمنع المسلم المخذل و المرجف ، فمن باب أولى الكافر المرجف .^٢

و قال بهذا الشرط الشافعية ، و الحنابلة .

٨ - أن يقاتلوا تحت راية المسلمين .

فأما إذا انفردوا براية لأنفسهم فلا يستعان بهم .

وهو تأويل ما ذكر من حديث الضحاك رضي الله عنه ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم أحد فإذا كتيبة حسناء ، أو قال خشنة ، فقال : من هؤلاء ؟ قالوا : يهود كذا وكذا .

فقال : " لا نستعين بالكفار " .

و تأويله أنهم كانوا متعززين في أنفسهم ، لا يقاتلون تحت راية المسلمين .^٣

١ - مغني المحتاج للشريبي ج ٤ ص ٢٢١ ، المغني لابن قدامة ج ٩ ص ٢٠٧

٢ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٠٧

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٤

وهو أيضا تأويل ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال " لا تستضيئوا بنلر
المشركين " ^١ .
و قال بهذا الشرط الأحناف .

٩ - أن يكون بالمسلمين قلة ، ويكون بالمشركين كثرة ^٢ .
و قال به الشافعية .

١٠ - أن يقاتلوا بإذن الإمام ^٣ .
و قال بهذا الشرط الشافعية .

١١ - اشترط مالك للجواز أن يكونوا خدما .
قال ابن القاسم ولا أرى أن يستعينوا بهم يقاتلون معهم إلا أن يكونوا نواتيه أو
خدما فلا أرى بذلك بأسا ^٤ .
و اعتبره ابن عبد البر ^٥ ، و الطحاوي ^٦ ، و السيوطي ^٧ قول مالك .

١ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٤

٢ - جواهر العقود ج ٢ ص ٥٦٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢١

٣ - انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ١٠٥

٤ - المدونة الكبرى ج ٣ ص ٤٠

٥ - انظر التمهيد ج ١٢ ص ٣٦

٦ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٢٨

٧ - انظر جواهر العقود ج ٢ ص ٥٦٥

الرأي الثاني عدم جواز الاستعانة بالكفار :

و قال به ابن المنذر و الجوزجاني و جماعة من أهل العلم .^١

و كرهه مسلم فقال : باب كراهة الاستعانة في الغزو بكافر .^٢

١ - المغني ج٩ ص٢٠٧ و انظر نصب الراية ج٣ ص٤٢٣

و الجوزجاني هو : العلامة الإمام أبو سليمان موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي . صاحب أبي يوسف ومحمد . حدث عنهما وعن ابن المبارك . حدث عنه القاضي أحمد بن محمد البرقي وبشر بن موسى وأبو حاتم الرازي وآخرون . وكان صدوقا محبوبا إلى أهل الحديث . قال ابن حاتم كان يكفر القائلين بخلق القرآن . وقيل إن المأمون عرض عليه القضاء فامتنع واعتل بأنه ليس بأهل لذلك فأعفاه ونبل عند الناس لامتناعه . من مصنفاته السير الصغير و كتاب الرهن و كتاب الصلاة . انظر سير أعلام النبلاء ج١٠ ص١٩٥ ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص١٨٦-١٨٧

٢ - صحيح مسلم ج٣ ص١٤٤٩

و مسلم هو : مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، أبو الحسن النيسابوري . الإمام الحافظ صاحب الصحيح . روى عن قتبية وعمرو الناقد وابن المثنى وابن يسار وأحمد ويحيى وإسحاق وخلق . وعنه الترمذي وأبو عوانة وابن صاعد وخلق . يقول مسلم : صنف هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة . من مصنفاته : الأسماء والكنى والتميز والعلل . مات سنة ٢٦١هـ رحمه الله . انظر طبقات الحفاظ ص٢٦٥

و نسبه ابن الجوزي ^١، و الزيلعي ^٢ إلى أحمد .
 وحمل القاضي كلام الإمام أحمد والخرقى على الاستئجار لخدمة الجيش . ^٣

أدلة عدم الجواز :

أولا : من المنقول :

١ - قال الله سبحانه " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم خبالا ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من أفواههم و ما تخفي صدورهم أكبر قد بينا لكم الآيات إن كنتم تعقلون " ^٤

وجه الدلالة من الآية :

أن الاستعانة بهم فيه اتخاذهم بطانة . ^٥

١ - انظر أحاديث الخلاف ج ٢ ص ٣٤٢

٢ - انظر نصب الراية ج ٣ ص ٤٢٣ و الزيلعي هو : جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف ابن محمد الحنفي . اشتغل كثيرا وسمع أصحاب النجيب وأخذ عن الفخر الزيلعي شارح الكفر وابن عقيل وغيرهم . لازم مطالعة كتب الحديث إلى أن خرج أحاديث الهداية وأحاديث الكشف واستوعب ذلك استيعابا بالغا . كان يرافق العراقي في مطالعة الكتب الحديثية لتخريج الكتب التي كانا قد اعتنينا بتخريجها ، فكان كل منهما يعين الآخر . مات سنة ٧٠٢ هـ — .

انظر طبقات الحفاظ ص ٥٣٥

٣ - الإنصاف ج ٤ ص ١٨٠

٤ - سورة آل عمران آية ١١٨

٥ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٢٨ معتصر المختصر ج ١ ص ٢٢٩

الاعتراض على الاستدلال بالآية :

الاستعانة بالمشرك غير جائزة ، لكن تخليتهم للقتال جائزة ؛ لقوله تعالى " لا تتخذوا بطانة من دونكم " .

والاستعانة اتخاذ منه لهم بطانة . فأما قتالهم معه دون استعانة فبخلاف ذلك .^١

٢- روى مسلم عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أنها قالت : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، فلما كان بحرة الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة ، ففرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه .

فلما أدركه ، قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : جئت لأتبعك ، وأصيب معك .

قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : تؤمن بالله ورسوله ؟ قال : لا .

قال : فارجع فلن أستعين بمشرك .

قالت : ثم مضى ، حتى إذا كنا بالشجرة أدركه الرجل فقال له كما قال أول مرة . فقال له النبي صلى الله عليه وسلم كما قال أول مرة " فارجع فلن أستعين بمشرك .

قالت : ثم رجع ، فأدركه بالبيداء فقال له (عليه الصلاة والسلام) كما قال أول مرة : تؤمن بالله ورسوله ؟

قال : نعم .

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : فانطلق .^١

وجه الدلالة من الخبر :

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم " إنا لا نستعين بمشرك " : عموم مانع من أن يستعان به في ولاية ، أو قتال ، أو شيء من الأشياء . إلا ما صح الإجماع على جواز الاستعانة به فيه كخدمة الدابة ، أو الاستئجار ، أو قضاء الحاجة ، ونحو ذلك مما لا يخرجون فيه عن الصغار .^٢

٣- عن خبيب بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده رضي الله تعالى عنه قال : خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته ، فأتيته أنا ورجل قبل أن نسلم ، فقلنا : إنا نستحي أن يشهد قومنا مشهدا ! فقال : أأسلمتما ؟ قلنا : لا .

قال : إنا لا نستعين بالمشركين على المشركين .

١ - صحيح مسلم ج٣ ص١٤٤٩-١٤٥٠ ، وانظر سنن النسائي ج٦ ص٤٩٣ ، سنن

البيهقي ج٩ ص٣٦

٢ - المحلى ج١١ ص١١٣

فأسلمنا ، وشهدنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم .^١

وجه الدلالة من الخبر :

يدل قوله عليه الصلاة والسلام " لا نستعين بالمشركين على المشركين " على عدم جواز الاستعانة بالكفار في القتال .

الرد على الاستدلال بالحديث :

يرد السرخسي على استدلالهم بالخبر من وجهين :
فأما الوجه الأول : وإنما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لعلمه أن الرجلين يسلمان إذ أبي ذلك عليهما . ألا ترى أنه قال في الحديث فأسلما .^٢

و أما الوجه الثاني :

وقيل كان يخاف الغدر منهما لضعف كان بالمسلمين يوم بدر كما قال الله تعالى
" ولقد نصركم الله ببدر وأنتم أذلة " ٣ ، ٤

١ - رواه الحاكم ، ثم قال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وخبيب بن عبد الرحمن بن الأسود بن حارثة جده صحابي معروف وله شاهد عن أبي حميد الساعدي . المستدرک علی

الصحيحين ج ٢ ص ١٣٢ ، و رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٣٧

٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣ و انظر فتح الباري ج ٦ ص ١٨٠

٣ - آل عمران ١٢٣

٤ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢٣

٤- خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إذا خلف ثنية الوداع إذا كتيبة !
قال : من هؤلاء ؟

قالوا : بنو قينقاع . و هم رهط عبد الله بن سلام .

قال : و أسلموا ؟

قالوا : لا .

قال : بل هم على دينهم . فليرجعوا ؛ فإننا لا نستعين بالمشركين .^١

وجه الدلالة من الخبر :

لا فرق بين الكتابي و الوثني في الاستعانة بهم ؛ لأن لفظ المشرك هنا نكرة في سياق
النفي ، فيعم جميع أنواع المشركين .^٢

يعترض على الاستدلال بالخبر بما يلي :

الاعتراض الأول :

تأويله (أي منع النبي صلى الله عليه وسلم الاستعانة بهم) أنهم كانوا متعززين في
أنفسهم لا يقاتلون تحت راية المسلمين .^٣

١ - رواه البيهقي و قال : وهذا الإسناد أصح . ج٩ ص٣٧ و انظر مصنف ابن أبي شيبة
ج٧ ص٣٦٩ ، المستدرک على الصحيحين ج٢ ص١٣٣ ، السير ص٩٩ ، مختصر اختلاف
العلماء ج٣ ص٤٢٩

٢ - انظر فتح الباري ج٦ ص١٨٠

٣ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢٤

الاعتراض الثاني :

تسمية اليهود مشركين ومنعهم من القتال معه ؛ لأن بني قينقاع بمحالفتهم عبد الله ^١ صاروا كالمرتدين عما كانوا عليه إلى ما هو عليه ؛ لأن المعالفة هي الموافقة بين المتحالفين .

فخرج جوابه عن حكم أهل الكتاب . فصاروا كمن ارتد عن الإسلام إلى اليهودية أو النصرانية ، لا يكون بذلك يهوديا ولا نصرانيا في (حل) أكل ذبائحهم وحل نسائهم . فكذا هؤلاء ، لما حالفوا المنافق صاروا كالمشركين ، فكان لهم حكمهم . فلذلك منعوا وسموا مشركين . ^٢

يرد على الاعتراض الثاني بما قاله الطحاوي :

و الخبر (أي حديث عائشة رضي الله عنها) يدل على أنه كان من عبدة الأوثان لأنه دعاه إلى الإيمان بالله وأهل الكتاب يؤمنون بالله ... ثم يقول : ... وهذا يدل على أن أهل الكتاب وعبدة الأوثان في منع الاستعانة بهم سواء . ^٣

١ - كما في رواية ابن أبي شيبة : قالوا عبد الله بن أبي بن سلول ومواليه من اليهود . أنظر

المصنف ج ٧ ص ٣٦٩

٢ - معتصر المختصر ج ١ ص ٢٣٠

٣ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٢٩

ثانيا : الأدلة من العقول :

- ١ - لأنه غير مأمون على المسلمين فأشبهه المخذل والمرجف .^١
- ٢ - فعل المشركين لا يكون جهادا ، فلا ينبغي أن يخلط بالجهاد ما ليس بجهاد .^٢

١ - المغني ج٩ ص٢٠٧

٢ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢٣

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - القول بجواز الاستعانة بالكفار على قتال الكفار إذا توفرت فيه جميع الشروط التي ذكرها العلماء . و ذلك بحمل أدلة المنع في حال عدم الضرورة و الحاجة إلى الاستعانة بهم . أما إذا دعت الضرورة إلى الاستعانة بهم ، فلا بأس ، مع مراعاة الشروط المذكورة سابقا .

يقول ابن حزم رحمه الله :

هذا عندنا (أي عدم جواز الاستعانة بالكفار) ما دام في أهل العدل منعة .
فإن أشفوا على الهلكة ، و اضطروا و لم تكن لهم حيلة : فلا بأس بأن يلجؤوا إلى أهل الحرب ، و أن يمتنعوا بأهل الذمة ما أيقنوا أنهم في استنصارهم لا يؤذون مسلما ولا ذميا في دم أو مال أو حرمة مما لا يحل .
برهان ذلك : قول الله تعالى " وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم ما حرم عليكم إلا ما اضطرتهم إليه وإن كثيرا ليضلون بأهوائهم بغير علم إن ربك هو أعلم بالمعتدين " ^١ وهذا عموم لكل من اضطر إليه ، إلا ما منع منه نص أو إجماع .

فإن علم المسلم - واحدا كان أو جماعة - أن من استنصر به من أهل الحرب ، أو الذمة يؤذون مسلما أو ذميا فيما لا يحل : فحرام عليه أن يستعين بهما

وإن هلك . لكن يصبر لأمر الله تعالى وإن تلفت نفسه وأهله وماله . أو يقاتل حتى يموت شهيدا كريما . فالموت لا بد منه ولا يتعدى أحد أجله .
برهان هذا : أنه لا يحل لأحد أن يدفع ظلما عن نفسه بظلم يوصله إلى غيره . و
هذا ما لا خلاف فيه .

وإن أمكننا أن نضرب بين أهل الحرب من الكفار حتى يقاتل بعضهم بعضا ، و
يدخل إليهم من المسلمين من يتوصل بهم إلى أذى غيرهم ، فذلك حسن .^١
و يقول الشوكاني : والحاصل أن الظاهر من الأدلة عدم جواز الاستعانة بمن كان
مشركا مطلقا ؛ لما في قوله صلى الله عليه وآله وسلم " إنا لا نستعين بالمشركون "
من العموم . وكذلك قوله " أنا لا أستعين بمشرك " .
ولا يصلح مرسل الزهري لمعارضة ذلك لما تقدم من أن مراسيل الزهري ضعيفة
والمسند فيه الحسن بن عماره وهو ضعيف .^٢

١ - المحلى ج ١١ ص ١١٣

٢ - نيل الأوطار ج ٨ ص ٤٥

الفائدة الأولى :

فيمن حضر منهم الصف و أسلم قبل نشوب القتال

الذمي المقاتل مع الإمام إذا أسلم :
يضرب له بسهم كامل فيما أصيب بعد إسلامه .^١
و لم يذكر إذا أسلم قبل القتال أو بعده .

الفائدة الثانية :

فيمن أسلم بعد القتال و قبل حيازة الغنمة

يقول الشرييني :
لو زال نقص أهل الرضخ قبل أن تنقضي الحرب بإسلام ، أو بلوغ ، أو إفاقة ، أو عتق ، أو وضوح ذكورة مشكل : أسهم لهم .
أو بعد انقضائها (أي لو زال النقص بعد انقضاء الحرب) : فليس لهم إلا الرضخ .
كما قاله الماوردي .^٢

١ - انظر البحر الرائق ج ٥ ص ٩٧ نقلا عن التارخانية

٢ - مغني المحتاج ج ٣ ص ١٠٦ و انظر روضة الطالبين ج ٦ ص ٣٧٢

و في المحرر^١:

ومن مات ، أو انصرف في أثناء الوقعة ، أو صار فيها الفارس راجلا بموت فرسه أو شروده أو غيرهما ، أو الراجل فارسا ، أو عتق فيها عبد ، أو بلغ صبي ، أو أسلم كافر ، أو لحق مدد ، أو أسير مفلت ثم انقضت الحرب : جعلوا كمن كان في الوقعة كلها .

كذلك وإن كان ذلك بعد انقضاء الحرب : لم يؤثر .
روي ذلك عن عمر .^٢

و استدلوأ :

١ - لأنهم شاركوا الغانمين في السبب ، فشاركوهم في الاستحقاق . كما لو كان ذلك قبل الحرب .^٣

٢ - لأنهم شهدوا الوقعة و هم من أهل القتال ، فأسهم لهم كغيرهم .^٤

١ - المحرر ج ٢ ص ١٧٧ و انظر المبدع ج ٣ ص ٣٦١ و ص ٣٦٦

٢ - انظر المبدع ج ٣ ص ٣٦١ و ص ٣٦٦

٣ - المبدع ج ٣ ص ٣٦١

٤ - المبدع ج ٣ ص ٣٦٦

الفصل الثاني :

إسلام أرباب الأرض المفتوحة عنوة

بيان الفصل :

يبحث هذا الفصل في حكم الكافر الذي تحت يده أرض فتحت عنوة ، ثم أسلم ، فهل يستمر في دفع خراج الأرض أم يسقط بإسلامه ؟

والأرض الخراجية هي : التي فتحت عنوة وقهرا ، فمن الإمام عليهم ، وتركها في يد أربابها . فإنه يضع على جماعتهم الجزية إذا لم يسلموا ، وعلى أراضيهم الخراج أسلموا ، أو لم يسلموا .^١

الحكم :

الذي يظهر لي مما اطلعت عليه من أقوال العلماء ، أن جمهورهم قالوا : بعدم سقوط الخراج عن أسلم و تحت يده أرض خراجية فتحت عنوة . إلا أن السرخسي تفرد بذكر قول بسقوط الخراج .

الرأي الأول : لا يسقط الخراج .

و هو قول جمهور الفقهاء .

سئل أبا حنيفة : أرأيت الذمي إذا أسلم وفي يده أرض من أرض الخراج أيكون عليه الخراج كما كان ؟

قال : نعم .

قيل : لم لا ترفع عن أرضه الخراج وتجعلها من أرض العشر ؟

قال : لأنه إنما أسلم عليها بعد ما صارت أرض خراج .^١

و هو الذي عليه الأحناف : أنه يسقط الخراج (أي الجزية) عن رقابهم ، و لا يسقط عن أرضهم .^٢

و سئل مالك عن أسلم من أهل الذمة و له أرض ؟

فقال : أما أهل الصلح ، فإن من أسلم منهم : فهو أحق بأرضه وماله .

و أما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة ، فمن أسلم منهم : فإن أرضه وماله

للمسلمين ؛ لأن أهل العنوة قد غلبوا على بلادهم ، وصارت فيئا للمسلمين .

١ - السير ص ١٥٤

٢ - انظر السير ص ١٥٤ و ص ٢٦١ ، بداية المبتدي ص ١٢٠ ، الهداية ج ٢ ص ١٥٨ ، مختصر

اختلاف العلماء ج ١ ص ٤٤٨ ، المبسوط للسرخسي ج ١ ص ٨٣ ، أحكام القرآن للجصاص

ج ٤ ص ٢٩٦ ، فتاوى السعدي ج ١ ص ١٨٥ ، بدائع الصنائع ج ٢ ص ٥٨ ، البحر الرائق

ج ٥ ص ١١٤ و ص ١٢١ ، الدر المختار ج ٤ ص ١٩١

و أما أهل الصلح ؛ فإنهم قد منعوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها ، فليس عليهم إلا ما صالحوا عليه .^١

يقول ابن عبد البر :

أهل العهد وأهل الذمة سواء ، وهم أهل العنوة ، يقرون بعد الغلبة عليهم فيما جعله الله للمسلمين و أفاءه عليهم منهم ومن أرضهم . فإذا أقرروهم كانوا أهل عهد وذمة ، تضرب على رؤوسهم الجزية ما كانوا كفارا ، ويضرب على أرضهم الخراج فيئا للمسلمين ؛ لأنها مما أفاء الله عليهم . ولا يسقط الخراج عن الأرض بإسلام عاملها .

فهذا حكم أهل الذمة ، وهم أهل العنوة الذين غلبوا على بلادهم وأقروا فيها .^٢

و عليه المالكية : أن الصلحي يسقط عنه الخراج ، و العنوي لا يسقط عنه الخراج.^٣

١ - الموطأ ج ٢ ص ٤٧٠ و انظر المدونة الكبرى ج ٢ ص ٢٨٣ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٩٤

٢ - التمهيد ج ٢ ص ١٢٤

٣ - انظر مختصر خليل ص ١٠٦ ، التلقين ج ١ ص ٢٤٦ ، التاج و الإكليل ج ٣ ص ٣٨٣ ، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٨٣ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ٢ ص ٢٠٣-٢٠٤

و كذلك يقول الشافعي بعدم سقوط خراج الأرض المفتوحة عنوة .^١

و هو الذي عليه الشافعية :

تكون الأرض خراجية إذا فتحها الإمام عنوة ، ثم تعوضها من الغائبين ، و وقفها علينا ، وضرب عليها خراجا .

أو فتحها صلحا على أن تكون لنا ، ويسكنها الكفار بخراج معلوم . فهو أجرة لا يسقط بإسلامهم . فإن سكنوا بها ولم تشرط هي لنا ، كان جزية تسقط بإسلامهم.^٢

إذ أن حكم الأرض العنوية إذا أسلم مالکها ، كالمصالح عليها بأن الأرض لهم عند الشافعية .

و يقول أحمد :

ما كان من أرض عنوة ثم أسلم صاحبها : وضعت عنه الجزية ، وأقر على أرضه الخراج .^٣

١ - انظر الأم ج ٧ ص ٣٥٧

٢ - نهاية الزين ص ١٧١ و انظر الوسيط ج ٢ ص ٤٥٧-٤٥٨ و ج ٧ ص ٧٧ ، إعانة الطالبين ج ٢ ص ٢٠٣ ، روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥٢ ، حواشي الشرواني

ج ٣ ص ٢٤٢ و ج ٩ ص ٧٩

٣ - الكافي ج ٤ ص ٣٢٦

و عليه الحنابلة .^١

الأدلة على عدم سقوط الخراج :

أولا : من المنقول :

١- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " منعت العراق درهمها وقفيزها ، ومنعت الشام مديها ودينارها ، ومنعت مصر إردبها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم ، وعدتم من حيث بدأتم " . شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه .^٢

وجه الدلالة :

يقول أبو جعفر الطحاوي :

يدل على أنه إذا وجب (أي الخراج) لم يتغير باختلاف الأحوال ؛ فلم يفرق النبي صلى الله عليه وسلم بين ذلك .^٣

١ - انظر المغني ج ٢ ص ٣٠٧ ، الكافي ج ٤ ص ٣٢٦ ، المقنع و شرحه المبدع ج ٢ ص ٣٥٤ ، المخرج ج ٢ ص ١٧٨ ، استخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ١٩ و ص ٤٤ ، المبدع ج ٣ ص ٣٧٧ ، الإنصاف ج ٤ ص ١٩٢ ، كشاف القناع ج ٣ ص ٩٥ ، الروض المربع ج ٢ ص ١١

٢ - رواه مسلم ج ٤ ص ٢٢٢٠ و أبو داود ج ٣ ص ١٦٦ و البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ١٣٧

٣ - مختصر اختلاف العلماء ج ١ ص ٤٥٠

فقول النبي صلى الله عليه وسلم " منعت العراق قفيزها ودرهمها " يدل على أنه واجب على المؤمنين ؛ لأنه أخير عما يمنع المسلمون من حق الله في المستقبل . ألا ترى أنه قال " وعدتم كما بدأتم " .^١

الاعتراض على الاستدلال بالخبر :

يقول ابن حزم : وهذا تحريف منهم للخبر بالباطل ، وإدعاء ما ليس في الخبر بلا نص ولا دليل . ولا يخلو هذا الخبر من أحد وجهين فقط ، أو قد يجمعهما جميعا بظاهر لفظه :

أحدهما : أنه أخير صلى الله عليه وسلم عن الجزية المضروبة على أهل هذه البلاد إذا فتحت وهو قولنا لأن الجزية بلا شك واجبة بنص القرآن ولا نص يوجب الخراج الذي يدعون .

والثاني : أنه إنذار منه عليه السلام بسوء العاقبة في آخر الأمر وأن المسلمين سيمنعون حقوقهم في هذه البلاد ويعودون كما بدأوا . وهذا أيضا حق قد ظهر - وإنا لله وإنا إليه راجعون - فعاد هذا الخبر حجة عليهم .^٢

و استدل النووي على صحة هذا الوجه الثاني بما رواه مسلم عن جابر رضي الله عنه، قال : يوشك أن لا يجيء إليهم قفيز ولا درهم . قلنا : من أين ذلك ؟

١ - أحكام القرآن للحصص ج ٥ ص ٣٢٤

٢ - المحلى ج ٧ ص ٣٤٣

قال : من قبل العجم ، يمنعون ذاك .
ثم قال النووي : وذكر في منع الروم ذلك بالشام مثله ، وهذا قد وجد في زماننا في العراق وهو الآن موجود .^١

وجه دلالة آخر :

يقول الجصاص : وهذا يدل على أن خراج الأرض ليس بصغار من وجهين :
أحدهما : أنه لم يكره لهم ملك أرض الخراج التي عليها قفيز ودرهم . ولو كان ذلك مكروها ، لذكره .

والثاني : أنه أخبر عن منعهم لحق الله المفترض عليهم بالإسلام ، وهو معنى قوله " عدتم كما بدأتم " يعني في منع حق الله . فدل على أنه كسائر الحقوق اللازمة لله تعالى مثل الزكوات والكفارات ، لا على وجه الصغار والذلة .^٢

٢- أسلم رجل على عهد عمر ، فقال : ضعوا الجزية عن أرضي !!
فقال عمر رضي الله عنه : لا ؛ إن أرضك أخذت عنوة .^٣

١ - شرح النووي على مسلم ج ١٨ ص ٢٠

٢ - أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٢٩٨

٣ - المدونة الكبرى ج ٢ ص ٢٨٤

٣- و كذلك روي علي بن أبي طالب ، و سعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد و غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم : أنهم لم يسقطوا الخراج عمن أسلم .^١

٤- روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : لا تجعل لمسلم في عنقك صغلا بשרاء أرض الخراج .^٢

وجه الدلالة من هذه الآثار :

يقول الشافعي رحمه الله تعالى :

أما الصغار الذي لا شك فيه ، جزية الرقبة التي يحقن بها الدم ، وهذه لا تكون على مسلم . وأما خراج الأرض ، فلا يبين أنه صغار من قبل أن لا يحقن به الدم ، فالدم محقون بالإسلام . وهو يشبه أن يكون ككراء الأرض بالذهب والورق .^٣

٥- روي عن ابن مسعود ، والحسن بن علي ، وشريح رضي الله عنهم أنه كلنت لهم أرضون بالسواد يؤدون خراجها .

فبهذا تبين أن خراج الأرض لا يعد من الصغار . وإنما الصغار خراج الأعناق .^٤

١ - انظر الأم ج٧ ص٣٥٧ ، أحكام القرآن الجصاص ج٤ ص١٨١ وص٢٩٧ ، المحلى

ج٧ ص٣٤٥ ، الاستخراج لأحكام الخراج ج٢ ص١٠٥

٢ - مختصر اختلاف العلماء ج١ ص٤٥٠

٣ - الأم ج٧ ص٣٥٧

٤ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٨٣ و انظر السير ص١٥٤ ، أحكام القرآن الجصاص

ج٤ ص٢٩٧ و ج٥ ص٣٢٤ ، الهداية ج٢ ص١٥٨

ثانيا : الأدلة من المعقول على عدم سقوط الخراج :

١- من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله ؛ لأن فيه معنى المؤنة .
فيعتبر مؤنة في حالة البقاء ، فأمكن إبقاؤه على المسلم .^١

٢- لأن (الأرض) صارت وقفا (للمسلمين) بمجرد الفتح . و إنما أقرت تحت
يده لأجل أن يعمل فيها ؛ إعانة على الجزية .^٢

٣- لأن الخراج بمرتلة الأجرة على الأرض .^٣
ويدل على أن الخراج ليس جزية : أن عمر وعلي وغيرهما من الصحابة رضي الله
عنهم قد أقروا الدهاقين بعد إسلامهم على أرضهم بخراجها . فلو كان جزية لسقط
بإسلامهم ، فدل على أنه أجرة .^٤

٤- لأنه إنما أسلم عليها بعدما صارت أرض خراج .^٥

١ - الهداية ج٢ ص١٥٨ و انظر المبسوط للسرخسي ج٢ ص٢٩٢-٢٩٣ و ج١٠ ص٨٠ ،

البحر الرائق ج٥ ص١١٧-١١٨

٢ - حاشية الدسوقي عليه ج٢ ص٢٠٤

٣ - انظر المغني ج٢ ص٣٠٧

٤ - انظر الاستخراج لأحكام الخراج ج٢ ص١٠٥

٥ - السير ص١٥٤

الرأي الثاني : يسقط الخراج .

و نسب السرخسي هذا القول إلى مالك .^١
و كما سبق بيانه أم مالكا يقول بعدم سقوط خراج أرض العنوة . و إنما قال
بسقوط خراج الأرض التي صولح على أنها لهم إذا أسلم مالكها .

الأدلة على سقوط الخراج :

١- لأن في الخراج معنى الصغار ، وهذا لا يبدأ به المسلم ، فكذا لا يبقى بعد
الإسلام إذا أسلم مالكه ، أو باعه من مسلم .^٢

و اعترض عليه :

معنى الصغار في ابتداء وضع الخراج ، دون البقاء . كما أن معنى العقوبة في ابتداء
الاسترقاق ، دون البقاء .

حتى إذا أسلم الرقيق يبقى رقيقا ، بخلاف خراج الرؤوس ، فإنه ذل ابتداء وبقاء .
فلهذا لا يبقى بعد الإسلام .^٣

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٥ و ج ١٠ ص ٨٣

٢ - المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٥

٣ - المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٥

اعتراض آخر :

الخراج مؤنة الأرض النامية ، كالعشر ، والمسلم من أهل التزام المؤنة . وهذا لأنه بعد الإسلام لا يخلى أرضه عن مؤنة ، فإبقاء ما تقرر واجبا أولى ؛ لأننا إن أسقطنا ذلك ، احتجنا إلى إيجاب العشر . بخلاف خراج الرأس ، فإننا لو أسقطنا ذلك عنه بعد إسلامه لا نحتاج إلى إيجاب مؤنة أخرى عليه .^١

هذا و قد سبق نفي معنى الصغار و الذل في بقاء الخراج على من أسلم .

٢- لما كان خراج الأرضين فيئا ، وكذلك جزية الرعوس ، دل على أنه صغار.^٢
و الصغار لا يكون على مسلم .

٣- كما لا يجب على المسلم بعد إسلامه خراج الرأس ، فكذلك خراج الأرض .^٣

و يعترض على الدليل الثاني و الثالث :

ليس خراج الأرضين على وجه العقوبة ؛ ألا ترى أن أرض الصبي والمعتوه يجب فيهما الخراج ، ولا تؤخذ منهما الجزية ؟ لأن الجزية عقوبة ، وخراج الأرضين ليس كذلك .^٤

١ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٣

٢ - أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٢٩٨

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٣

٤ - أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٢٩٨

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - القول بعدم سقوط خراج الأرض المفتوحة
عنوة عن أسلم ، و ذلك لما يلي :

١- ما روي عن عمر و علي و غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم . و سبق
ذكره عند عرض الأدلة .

٢- ما قاله العلماء أن الأرض المفتوحة عنوة تكون وقفا على جميع المسلمين .
فهي ملك للمسلمين ، و ليس لمن هي تحت يده . فيصبح الخراج أجرة على
استئجارها منهم . فلا فرق حينئذ إذا كان مستأجرها كافرا أو مسلما .

الفصل الثالث :

إسلام أرباب الأرض الصلحية

بيان المفصل :

يبحث هذا الفصل في حكم الكافر الذي تحت يده أرض فتحت صلحا على أن تكون الأرض لنا ، ثم أسلم ، فهل يستمر في دفع ما صولح عليه من خراج الأرض أم يسقط بإسلامه ؟ و هل يختلف الحكم إذا صولحوا على أن تكون الأرض لهم ؟

و الأرض الصلحية إجمالا ثلاثة أنواع :

- ١- أرض أسلم أهلها طوعا قبل قتالهم .^١
- ٢- أرض صولح أربابها على أن يسكنوها ، و هي لنا .
- ٣- أرض صولح أربابها على أن يسكنوها ، و هي لهم .

أما النوع الثاني و الثالث فهما موضوع المسألة .

١ - كأرض المدينة المنورة انظر المغني ج٩ ص٣١٢

الحكم :

أما حكم النوع الأول : فيقول ابن المنذر :
 و أجمعوا على أن كل أرض أسلم أهلها عليها قبل أن يقهروا : أن أموالهم لهم ،
 و أحكامهم أحكام المسلمين .^١
 و كذلك ذكر ابن رجب عدم الخلاف فيه .^٢

و استدل :

بأنهم أسلموا عليها قبل أن يفتح المسلمون بلادهم ، فلا تكون أرضهم فيئلاً^٣ ؛ لأن
 الخراج يجب مما أوجف عليه المسلمون و افتتحوه .^٤

و أما حكم النوعين الثاني و الثالث ، فسأذكر حكمهما معا ؛ و ذلك لعدم تكرار
 أقوال العلماء ، و الأدلة ، و كذلك المراجع .
 و عليه ، تخرج الثلاثة الآراء الآتية :

١ - الإجماع ج ٢ ص ٥٩ و انظر المغني ج ٩ ص ٣١٢

٢ - انظر الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ١٩

٣ - انظر المبسوط للشيباني ج ٢ ص ١٤٦

٤ - انظر المبسوط للشيباني ج ٢ ص ١٧٠

الرأي الأول : يسقط عنه الخراج إذا كان الصلح على أن الأرض لهم . و لا يسقط إذا كان الصلح على أن الأرض لنا .

و هو الذي عليه الشافعية : تكون الأرض خراجية إذا فتحها الإمام عنوة ، ثم تعوضها من الغائمين ، و وقفها علينا ، وضرب عليها خراجا . أو فتحها صلحا على أن تكون لنا ، ويسكنها الكفار بخراج معلوم . فهو أجرة لا يسقط بإسلامهم .

فإن سكنوا بها ولم تشرط هي لنا ، كان جزية تسقط بإسلامهم .^١

و كذلك عند الحنابلة .^٢

و استدلووا بعدم سقوط الخراج إذا صولخوا على أن الأرض لنا :
أن الأرض فيء ، و الخراج عليها أجرة . و لا تسقط الأجرة بالإسلام .^٣

١ - نهاية الزين ص ١٧١ و انظر الوسيط ج ٢ ص ٤٥٨ و ج ٧ ص ٧٨ ، روضة الطالبين

ج ٢ ص ٢٣٤ و ج ١٠ ص ٣٢١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٥٢ ، جواهر العقود ج ٢ ص ٥٦٤ ،

نهاية الزين ص ١٧١ ، حواشي الشرواني ج ٣ ص ٢٤٢ و ج ٩ ص ٧٩

٢ - انظر المغني ج ٢ ص ٣٠٧ و ص ٣٠٩ و ص ٣١٢ ، الكافي ج ٤ ص ٣٢٩ ، المحرر

ج ٢ ص ١٧٩ ، المبدع ج ٣ ص ٣٧٩ ، الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ٤٤-٤٦ ، الإنصاف

ج ٤ ص ١٩١-١٩٢ ، الروض المربع ج ٢ ص ١١ ، كشف القناع ج ٣ ص ٩٦

٣ - انظر الوسيط ج ٢ ص ٤٥٧-٤٥٨ ، روضة الطالبين ج ٢ ص ٢٣٤ ، حواشي الشرواني

ج ٧ ص ١٢٩

أما إذا صولخوا على أن الأرض لهم ، فاستدلوا على سقوط الخراج :
أن الخراج الذي ضرب عليهم إنما كان من أجل كفرهم . و قصد بوضعه الصغار ،
فهو بمنزلة الجزية المضروبة على رؤوسهم . فإذا أسلموا سقط ، كما تسقط الجزية ،
وتبقى الأرض ملكا لهم لا خراج عليها .^١

لذلك قال البيهقي :

باب الذمي يسلم وعلى أرضه خراج هو بدل عن الجزية فيسقط عنه الخراج كما
يسقط عنه جزية الرؤوس ... ثم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في
أهل الذمة : " لهم ما أسلموا عليه من أموالهم وعبيدهم وديارهم وأرضهم
وماشيتهم ليس عليهم فيه إلا صدقة " .^٢

الرأي الثاني : يسقط الخراج سواء صولخوا على أن الأرض لنا أو لهم .
سئل مالك عن إمام قبل الجزية من قوم فكانوا يعطونها أرأيت من أسلم منهم أتكون
له أرضه ؟ أو تكون للمسلمين ويكون لهم ماله ؟
فقال مالك : ذلك يختلف .

١ - انظر نهاية الزين ص ١٧١ ، المغني ج ٢ ص ٣٠٩ ، المبدع ج ٣ ص ٣٧٩ ، الإنصاف

ج ٤ ص ١٩٢ ، كشف القناع ج ٣ ص ٩٥

٢ - السنن الكبرى ج ٤ ص ١٣٢ و رواه أحمد في المسند ج ٥ ص ٣٥٧

يقول الهيثمي : و فيه ليث بن أبي سليم ، و قد وثق ، و لكنه مدلس . مجمع الزوائد

ج ٣ ص ٦٣

أما أهل الصلح : فإن من أسلم منهم فهو أحق بأرضه وماله .
و أما أهل العنوة الذين أخذوا عنوة : فمن أسلم منهم فإن أرضه وماله للمسلمين .
لأن أهل العنوة قد غلبوا على بلادهم وصارت فيئا للمسلمين .
وأما أهل الصلح فإنهم قد منعوا أموالهم وأنفسهم حتى صالحوا عليها . فليس عليهم
إلا ما صالحوا عليه .^١
و هذا الذي عليه المالكية : أن الصلحي يسقط عنه الخراج ، دون تفريق بين أن
يكون الصلح على أن الأرض لنا أو لهم .^٢

و روي عن أحمد أنه قال بسقوط خراج الأرض التي صولح على أنها لنا ، باعتبار
الخراج كالجزية .^٣
و على هذا الاعتبار ، فلا فرق بين أن يكون الصلح على أن الأرض لنا أو لهم .
فتصبح هذه الرواية موافقة لهذا الرأي .

١ - الموطأ ج ٢ ص ٤٧٠ و انظر أيضا المدونة الكبرى ج ٢ ص ٢٨٣ و ج ١٠ ص ٢٧٢ و
ج ١١ ص ٤٢٤ و انظر مختصر اختلاف العلماء ج ١ ص ٤٤٩ و ج ٣ ص ٤٩٤ ، أحكام القرآن
للحصاص ج ٥ ص ٣١٩

٢ - انظر الكافي لابن عبد البر ص ٢٢٠ ، مختصر خليل ص ١٠٦ ، التلقين ج ١ ص ٢٤٦ ،
التاج والإكليل ج ٣ ص ٣٨٣ ، مواهب الجليل ج ٢ ص ٢٧٨ و ج ٣ ص ٣٨٣ ، الشرح الكبير
ج ٤ ص ٥٢ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ٢ ص ٢٠٣-٢٠٤
٣ - انظر المبدع ج ٣ ص ٣٧٩ ، الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ٤٥

و ممن قال بهذا الرأي : ابن سيرين ، و الحسن بن صالح .^١

الرأي الثالث : لا يسقط الخراج سواء صولخوا على أن الأرض لنا أو لهم .

نسب ابن رجب هذا الرأي إلى الأحناف .^٢

إذ أنهم لم يفرقوا بين كون الأرض مفتوحة عنوة ، أم صلحا .^٣

و روي عن أحمد عدم سقوط ما صولخوا عليه بالإسلام .^٤

فقال : من أسلم على شيء فهو له ، و يؤخذ منه خراج الأرض .^٥

فلم يفرق بين إذا كان الصلح على أن الأرض لنا أم لهم .

١ - انظر الاستخراج لأحكام الخراج ج٢ ص٤٧

٢ - انظر الاستخراج لأحكام الخراج ج٢ ص٤٥-٤٦

٣ - انظر السير ص١٥٤ ، بداية المبتدي ص١٢٠ ، الهداية ج٢ ص١٥٨ ، مختصر اختلاف

العلماء ج١ ص٤٤٨ ، المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٨٣ ، أحكام القرآن للخصاص

ج٤ ص٢٩٦ ، فتاوى السفدي ج١ ص١٨٥ ، بدائع الصنائع ج٢ ص٥٨ ، البحر الرائق

ج٥ ص١١٤ و ص١٢١ ، الدر المختار ج٤ ص١٩١

٤ - انظر المحرر ج٢ ص١٧٩ ، المبدع ج٣ ص٣٧٩ ، الإنصاف ج٤ ص١٩٢

٥ - الاستخراج لأحكام الخراج ج٢ ص٤٧

لذلك حمل بعض الحنابلة كالقاضي قول أحمد (من أسلم على شيء فهو له ، و يؤخذ منه خراج الأرض) على أنه كان في يده أرض خراجية من أراضي العنوة ، فلا يسقط خراجها بإسلامه .^١

و رد ذلك أبو الخطاب فقال :

لفظ الرواية الأولى (و هي : ما فتح عنوة فهو فيء ، و ما صالحوا عليه فهو لهم ، يؤدون عنه ما صولحوا عليه . و من أسلم منهم تسقط عنه الجزية ، و الأرض للمسلمين) يسقط تأويله . يعني أن أحمد فرق بين أرض العنوة و الصلح .^٢ و يقوي ما قاله الخطاب ما روي عن أحمد أنه قال في الأرض التي صولح على أهلها لهم : لا يسقط خراجها بإسلام و لا غيره .^٣ فمن باب أولى أن لا يسقط خراج ما صولح على أهلها لنا .

و ممن قال بهذا الرأي : الزهري ، و عمر ابن عبد العزيز .^٤

١ - انظر الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ١٩-٢٠ و ص ٤٧

٢ - الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ٤٦-٤٧

٣ - المحرر ج ٢ ص ١٧٩ ، المبدع ج ٣ ص ٣٧٩ ، الإنصاف ج ٤ ص ١٩٢

٤ - انظر الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ٤٧ و عمر هو : الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم الأموي المدني ثم الدمشقي . جمع زهدا و عفافا و ورعا و كفافا . شغله آجل العيش عن عاجله ، و ألهاه إقامة العدل عن عاذله . كان للرعية أمنا و أمانا و على من خالفه حجة و برهان . كان مفوها عليما و مفههما حكيما . كان ثقة مأمونا له فقه و علم ، و روى حديثا كثيرا . مات ١٠١ هـ رحمه الله . انظر حلية الأولياء ج ٥ ص ٢٥٤ ، طبقات الحفاظ ص ٥٣-٥٤

و جماعة من الكوفيين منهم : ابن شبرمة ، و الحسن بن حي .^١

و استدلوأ :

بأن الخراج حق على رقبة الأرض ، فهو كالخراج الذي ضربه عمر .^٢

١ - الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ٤٥-٤٦ و انظر مختصر اختلاف العلماء

ج ١ ص ٤٤٨-٤٤٩

و الحسن بن حي هو الحسن بن صالح . انظر تقريب التهذيب ص ١٦٠ و سبق ترجمته .

٢ - المبدع ج ٣ ص ٣٧٩ و انظر الإنصاف ج ٤ ص ١٩٢

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - سقوط الخراج إذا كان الصلح على أن الأرض لهم ؛ لأن الأرض مازالت في ملكهم . فالخراج هنا كالجزية ، عقوبة على بقائهم على الكفر في دار الإسلام . فإذا أسلم ، زالت عنه العقوبة .
و كذلك ما رواه البيهقي عن النبي صلى الله عليه و سلم .

و لا يسقط الخراج إذا كان الصلح على أن الأرض لنا . لأن الأرض هنا نزعت ملكيتها من أيديهم ، و أصبحت وقفا لجميع المسلمين . فالخراج هنا أجرة على سكناهم إياها و نفعهم بها .
فإن أسلم ، فما زال مستأجرا لها ؛ لأنها لم تدخل تحت ملكه ؛ فهي ملك لعامة المسلمين .

هذا ، بالإضافة إلى أنها تقاس على الأرض المفتوحة عنوة ؛ لأنهما وقف على عامة المسلمين . و كما سبق ، فقد جعل الأحناف حكمهما واحدا .

الفصل الرابع : في الجزية

و فيه المبحثان الآتيان :

المبحث الأول : سقوط الجزية بالإسلام .

المبحث الثاني : إذا كان عليه جزية لأكثر من سنة

المبحث الأول سقوط الجزية بالإسلام .

بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في حكم الذمي إذا أسلم بعد تمام السنة ، فوجبت عليه الجزية ، ثم أسلم قبل أن يؤديها ، فهل تسقط عنه بإسلامه ؟
و هل تسقط عنه الجزية إذا أسلم أثناء السنة ؟ أم يحاسب بما مضى منها ، فيخرج ما يعدل مقدار أيام كفره من هذه السنة ؟

أما فيما يستقبل من السنين فتسقط الجزية عنه ؛ لأنه أصبح مسلماً كغيره من المسلمين ، و المسلم لا تجب عليه جزية . و هذا لا خلاف فيه بين العلماء .
يقول ابن عبد البر :
وأجمعوا أن الذمي إذا أسلم ، فلا جزية عليه فيما يستقبل . واختلفوا فيه إذا أسلم في بعض الحول ، أو مات قبل أن يتم حوله .^١

الحكم :

كما يظهر من بيان المسألة أنها تبحث في حالتين :
الأولى : إذا أسلم بعد انقضاء السنة ، أي تمام الحول .
الثانية : إذا أسلم قبل تمام الحول .

أما بالنسبة للحالة الأولى ، فقد اختلف العلماء على رأيين :
سقوط الجزية ، و الآخر عدم سقوطها .

و يبين ابن رشد سبب الخلاف ، فيقول :
وإنما اختلفوا بعد انقضاء الحول ؛ لأنها قد وجبت . فمن رأى أن الإسلام يهدم هذا
الواجب في الكفر كما يهدم كثيرا من الواجبات ، قال : تسقط عنه ، وإن كان
إسلامه بعد الحول .

ومن رأى أنه لا يهدم الإسلام هذا الواجب كما لا يهدم كثيرا من الحقوق المرتبة ،
مثل الديون وغير ذلك ، قال : لا تسقط بعد انقضاء الحول .
فسبب اختلافهم هو : هل الإسلام يهدم الجزية الواجبة ، أو لا يهدمها ؟^١

و أما بالنسبة للحالة الثانية ، فيقول ابن رشد :
وإنهم اتفقوا على أنه لا تجب عليه قبل انقضاء الحول ؛ لأن الحول شرط في
وجوبها . فإذا وجد الرفع لها ، وهو الإسلام قبل تقرر الوجوب ، أعني قبل وجود
شرط الوجوب : لم تجب .^٢

إلا أن الذي يظهر من أقوال العلماء أنهم اختلفوا ، فمنهم قال بسقوطها ، و منهم
من قال بعدم سقوطها ، و منهم من قال يحاسب بمقدار ما مضى من السنة .

١ - بداية المجتهد ج ١ ص ٢٩٦

٢ - بداية المجتهد ج ١ ص ٢٩٦

و يبين القرطبي أن سبب الخلاف يرجع إلى اختلافهم في النظر إلى موجب الجزية ،
فيقول :

اختلف العلماء فيما وجبت الجزية عنه . فقال علماء المالكية : وجبت بدلا عن
القتل ؛ بسبب الكفر .

وقال الشافعي : وجبت بدلا عن الدم ، وسكنى الدار .
وفائدة الخلاف : أنا إذا قلنا وجبت بدلا عن القتل فأسلم ، سقطت عنه الجزية لما
مضى ، ولو أسلم قبل تمام الحول بيوم أو بعده عند مالك . وعند الشافعي أنها دين
مستقر في الذمة ، فلا يسقطه .^١

و كذلك يقول الزنجاني :

ومثار هذا النزاع أن الجزية عندنا وجبت عوضا لسكناهم في دارنا وعصمتنا إياهم
وذبنا عنهم . وعندهم وجبت عقوبة على الكافر بسبب الكفر وشأن العقوبات
التداخل والسقوط بالموت والإسلام .^٢

١ - الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١١٣

٢ - تخریج الفروع على الأصول ص ٨٩

و الزنجاني هو : أبو القاسم سعد بن علي بن الحسين ، شيخ الحرم . كان إماما حافظا كبيرا
متقنا عارفا بالسنة ، ورعا كثير العبادة . مات سنة ٤٧١ هـ . انظر طبقات الحفاظ ص ٤٣٩ ،
المعين في الطبقات ص ١٣٦

هذا ، و قد رأيت الجمع بين هاتين الحالتين لعدم التطويل بتكرار أقوال العلماء ، و أدلتهم ، و ذكر مصنفاتهم . فيخرج في حكم الحالتين معا الثلاثة الآراء الآتية :
 الرأي الأول : تسقط الجزية عنه ، سواء أسلم قبل تمام السنة ، أم بعد تمامها .
 الرأي الثاني : تسقط الجزية إذا أسلم قبل تمام السنة ، و لا تسقط إذا أسلم بعده .
 الرأي الثالث : لا تسقط الجزية إذا أسلم قبل تمام السنة ، و يؤخذ منه بحساب ما مضى .

الرأي الأول : تسقط الجزية عنه ، سواء أسلم قبل تمام السنة ، أم بعد تمامها .

و هو الذي عليه الجمهور .^١

سئل أبا حنيفة : أرأيت الرجل منهم إذا أسلم في آخر السنة ، أو بعدما مضت السنة ، و لم يؤخذ منه خراج رأسه ، هل يؤخذ ذلك منه بعد إسلامه ؟
 قال : لا .

فسئل : و لم ؟

قال : لأن هذا ليس بدين عليه ، إنما هو خراج . فمضى أسلم سقط عنه ، فلم يؤخذ منه شيء .^٢

١ - انظر بداية المجتهد ج ١ ص ٢٩٦

٢ - السيرص ١٥٣

و هو الذي عليه الأحناف أنه : تسقط عنه الجزية سواء أسلم قبل تمام السنة ، أو بعد تمامها .^١

و به قال مالك ، و عبيد الله بن الحسن .^٢
يقول ابن عبد البر : و تسقط عنه و لو أسلم قبل تمام الحول بيوم ، أو بعده عند مالك .^٣

و عليه المالكية .^٤

١ - انظر السير ص ١٥٣ و ص ٢٦٣ ، بداية المبتدي ص ١٢١ ، الهداية ج ٢ ص ١٦١ ، الفتاوى السغدي ج ١ ص ١٩٠ ، تحفة الملوك ص ١٨٨ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٠٨ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٧ ، المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ٢٠٤ و ج ١٠ ص ٨٠ ، أحكام القرآن للحصاص ج ٤ ص ٢٩٥ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١٢ ، البحر الرائق ج ٤ ص ٢٠٦ و ج ٥ ص ١٢١ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٠٠ ، حاشية ابن عابدين ج ٣ ص ٥٩٥

٢ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٨ ، أحكام القرآن للحصاص ج ٤ ص ٢٩٥ ، التمهيد ج ٢ ص ١٣٢

٣ - الكافي لابن عبد البر ص ٢١٧ و انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١١٣ ، القوانين الفقهية ص ١٠٥

٤ - انظر مختصر خليل ص ١٠٦ ، الكافي لابن عبد البر ص ٢٢٠ ، مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٨٢ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٣٣٧-٣٣٨ ، التاج والإكليل ج ٣ ص ٣٨٢ ، حاشية العدوي ج ١ ص ٦١٩ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ٢ ص ٢٠٢

و روي عن أحمد روايات كثيرة تدل على قوله بسقوط الجزية ، و إن مضى أكثر السنة . منها قوله :

لا تؤخذ منه الجزية ؛ قد دخل في الإسلام . أيقال للمسلم : هات الجزية ؟ ^١

يقول أبو بكر الخلال أنه تسقط عنه الجزية إذا أسلم و بقي من السنة يوما واحدا ، أو خرجت السنة ، أو جاء ليعطي الجزية فقام على رأس العامل و معه الدراهم فأسلم . ^٢

و عليه جماهير الحنابلة . و هو المذهب . ^٣

و كذلك تسقط عن التغلبي (أي من نصارى بني تغلب) الصدقة المضعفة . لأنها تؤخذ منه على سبيل الجزية . بدليل أن عمرا رضي الله عنه لما صالحهم ، قال :

١ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٩٦-٩٨

٢ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٩٦

٣ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٣٨٤ ، مختصر الخرقى ص ١٣٣ ، عمدة الفقه ص ١٥٧ ، الكافي ج ٤ ص ٣٥٣ ، المغني ج ٩ ص ٢٧٣ ، المحرر ج ٢ ص ١٨٤ ، المقنع و شرحه المبدع ج ٣ ص ٤١٢ و ص ٤١٥ ، الاستخراج لأحكام الخراج ج ٢ ص ١١٠ ، الإنصاف ج ٤ ص ٢٢٨ ، البروض المربع ج ٢ ص ١٧ ، كشف القناع ج ٣ ص ١٢٢ ، منار السبيل ج ١ ص ٢٨١

هذه جزية ، فسمومها ما شئتم . و لما كانت الجزية تسقط بالإسلام ، فكذلك الصدقة المضعفة .^١

أدلة سقوط الجزية ، سواء بعد تمام الحول أو قبله :

أولا : من المنقول :

١- قوله تعالى " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف و إن يعودوا فقد مضت سنة الأولين " ^٢
و قوله عليه الصلاة و السلام " الإسلام يجب ما قبله " ^٣

وجه الدلالة من الآية و الخبر :

أن الجزية من الأمور التي يجبها الإسلام عن الكافر إذا أسلم ؛ لأنها (وجبت عقوبة على الكافر بسبب الكفر . و شأن العقوبات التداخل و السقوط بالموت و الإسلام) .^٤

١ - انظر التكت للسرخسي ص ١٥٠ ، المبسوط للسرخسي ج ٢ ص ١٧٩

٢ - سورة الأنفال آية ٣٨

٣ - سبق تخريجه

٤ - تخريج الفروع على الأصول ص ٨٩ و انظر كشاف القناع ج ٣ ص ١٢٢

٢- قوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله و لا باليوم الآخر و لا يحرمون ما حرم الله و رسوله و لا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يد و هم صاغرون " ^١

وجه الدلالة من الآية :

قوله تعالى " عن يد و هم صاغرون " أمر بأخذها منهم على وجه الصغار والذلة . وهذا المعنى معدوم بعد الإسلام ؛ إذ غير ممكن أخذها على هذا الوجه . ومتى أخذناها على غير هذا الوجه لم تكن جزية ؛ لأن الجزية هي ما أخذ على وجه الصغار . ^٢

٣- روي عن رسول الله أنه قال " لا تصلح قبلتان في أرض واحدة . وليس على المسلمين جزية " . ^٣

وجه الدلالة من الحديث :

نفى النبي صلى الله عليه وسلم أخذها من المسلم . ولم يفرق بين ما وجب عليه في حال الكفر ، وبين ما لم يجب بعد الإسلام . فوجب بظاهر ذلك إسقاط الجزية عنه بالإسلام . ^٤

١ - سورة التوبة آية ٢٩

٢ - أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص٢٩٥

٣ - أخرجه الترمذي في السنن ج٣ ص٢٧ و في سننه قابوس بن ظبيان وفيه لين . تحفة الأحوذى ج٣ ص٢٢٢

٤ - أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص٢٩٥ و انظر الجامع لأحكام القرآن ج٨ ص١١٤

و يقول سفيان :

معناه إذا أسلم الذمي بعد ما وجبت الجزية عليه بطلت عنه .^١

٤- أن رجلا من أهل نجران أسلم ، فأرادوا أن يأخذوا منه جزية ، فأبى .

فقال عمر بن الخطاب : إنما أنت متعوذ .

فقال الرجل : إن في الإسلام لمعاذا إن فعلت .

فقال عمر صدقت والله إن في الاسلام لمعاذا .^٢

٥- قال أحمد : قد روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال : إن أخذها في كفه ثم

أسلم ، ردها .^٣

٦- روى مالك في الموطأ ، أن عمر ابن عبد العزيز كتب إلى عماله أن يضعوا

الجزية عن أسلم من أهل الجزية حين يسلمون .^٤

قال مالك : هي السنة التي لا اختلاف فيها .^٥

١ - الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١١٤

٢ - رواه عبد الرزاق في المصنف ج ١٠ ص ٣٧٠ و انظر أحكام القرآن للحصاص

ج ٤ ص ٢٩٦ ، المغني ج ٩ ص ٢٧٤

٣ - الكافي ج ٤ ص ٣٥٤

٤ - ج ١ ص ٢٧٩-٢٨٠ ، المدونة الكبرى ج ٢ ص ٢٨٣ و انظر أحكام القرآن للحصاص

ج ٤ ص ٢٩٧

٥ - المدونة الكبرى ج ٢ ص ٢٨٣

وجه الدلالة من الآثار :

والمعنى فيه ما قررنا أن الوجوب عليهم بطريق العقوبة ، لا بطريق الديون .
وعقوبات الكفر تسقط بالإسلام .^١

ثانيا : الأدلة من المعقول :

١- لأنها وجبت عقوبة على الكفر . ولهذا تسمى جزية ، وهي والجزاء واحد .
وعقوبة الكفر تسقط بالإسلام . ولا تقام بعد الموت . ولأن شرع العقوبة
في الدنيا لا يكون إلا لدفع شر ، وقد اندفع بالموت والإسلام .^٢

٢- الذمي إذا اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسلم ، يسقط عنه ما كان اجتمع
عليه ... لأن الذمي إنما كان يؤخذ منه خراج النفس لإصراره على الدين
الباطل ، وقد زال ذلك المعنى بالإسلام فتسقط الجزية .^٣

٣- لأنها إنما ضربت على أهل الذمة ليكون بها حقن الدماء ، و حفظ الأموال .
و المسلم بإسلامه قد صار محترم الدم و المال .^٤

١ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨١

٢ - الهداية ج ٢ ص ١٦١ و انظر البحر الرائق ج ٥ ص ١٢١ ، المغني ج ٩ ص ٢٧٤

٣ - البحر الرائق نقلا عن الذخيرة ج ٤ ص ٢٠٦

٤ - نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٢٠

٤- (الجزية) وجبت وسيلة إلى الإسلام ، فلا تبقى بعد الإسلام والموت كالقتال . والدليل على أنها وجبت وسيلة إلى الإسلام :
أن الإسلام فرض بالنصوص والجزية تتضمن ترك القتال فلا يجوز شرع عقد الذمة والجزية الذي فيه ترك القتال إلا لما شرع له القتال وهو التوسل إلى الإسلام وإلا فيكون تناقضا والشرعية لا تتناقض وتعذر تحقيق معنى التوسل بعد الموت والإسلام فيسقط ضرورة . فأما التوسل إلى الإسلام وإعدام الكفرة فمعقول مع ما أنها إن وجبت لحقن الدم فإنما تجب كذلك في المستقبل وإذا صار دمه محقونا فيما مضى فلا يجوز أخذ الجزية لأجله فتسقط .^١

٥- الجزية في حق المسلمين خلف عن النصرة . وإذا أسلم فقد صار من أهل النصرة ، فيسقط ما هو الخلف ؛ لأنه لا بقاء للخلف بعد وجود الأصل .^٢

٦- أخذ الجزية من الكافر بطريق الصغار فإذا أمكن أخذها كما وجبت ييقى الواجب على ما كان بخلاف ما إذا أسلم فقد صار به من أهل التوقيير ويخرج من أن يكون أهل الصغار .^٣

١ - بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢

٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨١ وانظر بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢

٣ - النكت للسرخسي ص ١٥٣

٧- لا تجب عليه قبل انقضاء الحول ؛ لأن الحول شرط في وجوبها . فإذا وجد
الرافع لها وهو الإسلام قبل تقرر الوجوب ، أعني قبل وجود شرط الوجوب
لم تجب ^١ ؛ لأنه خرج عن أهلية الوجوب قبل الوجوب ، فلم يجب عليه .
كما لو مات قبل الحلول . ^٢

٨- لأن (الجزية) ليست بدين عليه . ^٣

٩- إذا سقطت الجزية عن أسلم بعد تمام الحول ، فمن باب أولى إذا أسلم قبل
تمامه . ^٤

الرأي الثاني : تسقط الجزية إذا أسلم قبل تمام السنة ، و لا تسقط إذا أسلم
بعده .

و هو قول طائفة من العلماء . ^٥

و ذكر ابن حزم اختلاف العلماء في ذلك ، و لم يرجح أي منهما . ^٦

١ - بداية المجتهد ج١ ص٢٩٦ و انظر المبسوط للسرخسي ج٥ ص٢٠٤

٢ - الكافي ج٤ ص٣٥٣

٣ - السير ص٢٦٣

٤ - انظر كشف القناع ج٣ ص١٢٢

٥ - انظر بداية المجتهد ج١ ص٢٩٦

٦ - انظر مراتب الإجماع ج٢ ص١١٦

يقول الشافعي :

إذا أسلم الذمي قبل حلول وقت السنة ، سقطت عنه . وإن أسلم بعد حلولها فهي عليه .^١

و اعتبره الشيرازي وجه عند الشافعية : لا يلزمه شيء .^٢

و هو وجه عند الحنابلة^٣ ، إلا أن المرداوي ضعفه .^٤

الأدلة :

أولا : من المنقول :

روي عن رسول الله أنه قال " لا تصلح قبلتان في أرض واحدة وليس على المسلمين جزية " °

١ - الأم ج ٤ ص ٢٨٦ و انظر منهاج الطالبين ص ١٣٩ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٣١٢

وج ١٢ ص ٤٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٤٩

٢ - المهذب ج ٢ ص ٢٥١ و انظر الوسيط ج ٧ ص ٧٠ ، إعانة الطالبين ج ٢ ص ٢٠٣-٢٠٤ ،

منهاج الطالبين ص ١٣٩ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٣١٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٤٩

٣ - انظر المبدع ج ٣ ص ٤١٢

٤ - انظر الإنصاف ج ٤ ص ٢٢٨

٥ - سبق تخريجه

وجه الدلالة من الحديث :

يقول العراقي :

معناه : أنه إذا أسلم في أثناء الحول : لا يؤخذ عن ذلك العام شيء .^١

ثانيا : من المعقول :

١ - لأنه مال يتعلق وجوبه بالحول فسقط بإسلامه في أثناء الحول . كالزكاة
تسقط إذا مات أثناء الحول .^٢

٢ - لأن الجزية كسائر الديون . و الديون لا تسقط بالإسلام .^٣

١ - تحفة الأخوذي ج ٣ ص ٢٢١

و العراقي هو : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين ابن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي . حافظ العصر . ولد سنة خمس وعشرين وسبعمائة بمنشأة المهراي بين مصر والقاهرة . اشتغل بالعلوم وأحب الحديث فأكثر من السماع وتقدم في فن الحديث بحيث كلن شيوخ عصره يبالغون في الثناء عليه بالمعرفة كالسبكي والعلائي وغيرهم . من مؤلفاته : الألفية التي اشتهرت في الآفاق وشرحها ونكت ابن الصلاح والمراسيل ونظم الاقتراح وتخرج أحاديث الإحياء في خمس مجلدات . توفي سنة ٨٠٦ هـ رحمه الله . انظر طبقات الحفاظ ص ٥٤٣-٥٤٤

٢ - انظر المذهب ج ٢ ص ٢٥١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٤٩

٣ - انظر المبدع ج ٣ ص ٤١٢

٣- لأنه عوض عن الحقن والمساكنة ، وقد استوفى ذلك . فاستقر عليه العوض .
كالأجرة بعد استيفاء المنفعة .^١

الرأي الثالث : لا تسقط الجزية إذا أسلم قبل تمام السنة ، و يؤخذ منه بحساب ما مضى .

يقول الشافعي في الذمي إذا بدل دينه :
إن رجعت إلى دينك أخذنا منك الجزية ، وإن أسلمت طرحتها عنك فيما يستقبل ،
ونأخذ منك حصة الجزية التي لزمته إلى أن أسلمت أو بدلت .^٢
و هو الصحيح عند الشافعية : أنه يلزمه من الجزية بحصة ما مضى .^٣

١ - المهذب ج٣ ص ٢٥١

٢ - الأم ج٤ ص ١٨٣ و انظر تحفة الفقهاء ج٢ ص ٣٠٨ ، مختصر اختلاف العلماء
ج٣ ص ٤٨٧ ، أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص ٢٩٥ ، فتاوى السغدي ج١ ص ١٩٠ ، بدائع
الصنائع ج٧ ص ١١٢ ، التمهيد ج٢ ص ١٣٢-١٣٣ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
ج٨ ص ١١٣

٣ - المهذب ج٢ ص ٢٥١ و انظر منهج الطلاب ص ١٣٤ ، منهاج الطالبين ص ١٣٩ ، روضة
الطالبين ج١٠ ص ٣١٢ و ج١٢ ص ٤٨ ، مغني المحتاج ج٤ ص ٢٤٩ ، حاشية البجيرمي
ج٤ ص ٤٠٤

و ممن قال بهذا القول ، ابن شبرمة .^١

أدلة عدم سقوط الجزية ، سواء قبل أو بعد تمام الحول :

أولا : من المنقول :

قوله تعالى : " قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ... إلى قوله جل شأنه ... حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون " ^٢

وجه الدلالة :

أباح جلت عظمتة دماء أهل القتال ثم حقنها بالجزية . فكانت الجزية عوضا عن حقن الدم . وقد حصل له المعوض في الزمان الماضي ، فلا يسقط عنه العوض .^٣

و يعترض الكاساني على هذا الاستدلال فيقول :

وقوله إنها وجبت عوضا عن حقن الدم ممنوع . بل ما وجبت إلا وسيلة إلى الإسلام؛ لأن تمكين الكفرة في دار الإسلام وترك قتالهم مع قولهم في الله ما لا يليق بذاته وصفاته تبارك وتعالى للوصول إلى عرض يسير من الدنيا خارج عن الحكم والعقل .^٤

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٨٧ ، أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص٢٩٥ ،

التمهيد ج٢ ص١٣٢-١٣٣

٢ - سورة التوبة آية ٢٩

٣ - بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢ و انظر الهداية ج٢ ص١٦١

٤ - بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢

ثانيا : من المعقول :

١- أن الجزية مؤنة السكني ، وقد وصل إليه المعوض فلا يسقط عنه العوض بإسلامه ؛ لأن الإسلام لا ينافي استيفاء الأجرة .^١

٢- الجزية بدل حقن الدم . فهي بمنزلة المال الواجب بالصلح عن القصاص . فالإسلام لا يمنع استيفائه إذا حصل له الحقن به فيما مضى .^٢

و يعترض على أن الجزية للعصمة و السكني :

لأنها وجبت بدلا عن النصر في حقنا وقد قدر عليها بنفسه بعد الإسلام والعصمة تثبت بكونه آدميا والذمي يمكن ملك نفسه فلا معنى لإيجاب بدل العصمة والسكني .^٣

٣- أنه دين استقر وجوبه في ذمته فلا يسقط عنه بإسلامه كسائر الديون .^٤

١ - انظر الهداية ج ٢ ص ١٦١ ، فتاوى السفدي ج ١ ص ١٩٠ ، المبسوط للسرخسي

ج ١٠ ص ٨٠

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٠

٣ - الهداية ج ٢ ص ١٦١

٤ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٠ و انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١١٣ -

و يعترض عليه :

أخذ الجزية منهم بطريق الصغار كما قال تعالى " وهم صاغرون " ولهذا لا تقبل منه لو بعثها على يد نائبه بل يكلف بأن يأتي به بنفسه فيعطي قائما والقابض منه قاعد . و ليست بطريق الأجرة ، فلا تصبح دينا .^١

٤- الجزية لا تجب ابتداء على المسلم ، و لا يعني هذا منع بقائها على الذمي بعد إسلامه . كخراج الأراضي ، فالمسلم لا يبتدأ بتوظيف الخراج على الأرض، إلا أنه يبقى على الذمي بعد إسلامه . وكذلك الرق لا يبتدأ به المسلم ، إلا أنه يبقى الكافر رقيقا بعد إسلامه .^٢

و يمكن أن يعترض عليه :

أن الخراج ضرب على الأرض ، و ليس على أربابها . فلا فرق إذا كان من تحت يده الأرض مسلما أم كافرا .
و أما الرق ، فلا يزول بإسلامه ، لأنه سلبت منه حريته ، و أصبحت ملكا لسيد .
يقول السرخسي :

ولئن سلمنا له ذلك ، فإنما و بدل عن الحقن في المستقبل ، لا فيما مضى وقد استفاد الحقن بالإسلام ، فلا معنى لأخذ الجزية منه بعد ذلك .^٣

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨١

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٠ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٨

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨١

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - سقوط الجزية عن الذمي مطلقا . سواء أسلم بعد أو قبل تمام الحول . و سواء كان عليه جزية سنة واحدة ، أو اجتمعت عليه جزية سنين - كما سيأتي في المبحث التالي . و ذلك لما سبق ذكره من أدلة .

و المعلوم من روح الشريعة الإسلامية أنها ترغب الناس الدخول في دين الله . فالإسلام يجب ما قبله ، و يغفر للكافر ما عمل من سوء في كفره ، و يجازيه على ما عمل من خير . و القول بعدم إسقاط الجزية قد ينفر الذمي من الدخول في الإسلام .

و إذا كان الحربي لا يطالب بضمان ما سفك من دماء المسلمين ، و ما أتلّف عليهم من أموالهم ، فمن باب أولى أن لا يطالب الذمي بما عليه من جزية . لأنه إذا سقطت المطالبة بالدم ، فتسقط المطالبة بالمال .

و الإسلام لا يسعى إلى أموال الناس ، إنما يسعى إلى إدخالهم فيه . لذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى عامله بالعراق :
أما بعد ، فإن الله بعث محمدا صلى الله عليه وسلم داعيا ، و لم يبعثه جاييا .
فإذا أتاك كتابي هذا فارفع الجزية عمن أسلم من أهل الذمة .^١

المبحث الثاني :

إذا كان عليه جزية لأكثر من سنة

للعلماء الرأيان الآتيان :

الرأي الأول : تسقط عنه جميع جزية السنين الماضية .

و هو قول أبي حنيفة .^١

و كذلك قال مالك : إذا أسلم الذمي سقط عنه كل ما لزمه من الجزية لما مضى
وسواء اجتمع عليه حول او أحوال .^٢

و في المدونة الكبرى^٣ :

قلت : أرأيت النصراني تمضي به السنة فلم تؤخذ منه الجزية لسنته هذه حتى أسلم ،
أتؤخذ منه جزية هذه السنة وقد أسلم أم لا ؟

١ - انظر بداية المبتدي ص ١٢١ ، الهداية ج ٢ ص ١٦١ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١١٢ ،

التمهيد ج ٢ ص ١٣٢ ، زاد المسير ج ٣ ص ٤٢٣

٢ - التمهيد ج ٢ ص ١٣٢ و انظر مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٨٢

٣ - ج ٢ ص ٢٨٢

فقال : سمعت مالكا وقد سئل عن أهل حصن هادنوا المسلمين ثلاث سنين ، على أن يعطوا المسلمين في كل سنة شيئا معلوما ، فأعطوهم سنة واحدة ، ثم أسلموا ، قال مالك : أرى أن يوضع عنهم ما بقي عليهم ، ولا يؤخذ منهم . ولم أسمع من مالك في مسألتك شيئا . وهو عندي مثله ، لا أرى أن يؤخذ منهم شيء .

و قال بهذا الرأي ابن الجوزي من الحنابلة .^١

الأدلة على سقوط ما اجتمع من جزية سنين :

١- يقول الكاساني : ولأبي حنيفة رحمه الله وجهان : أحدهما : أن الجزية ما وجبت إلا لرجاء الإسلام . وإذا لم يوجد حتى دخلت سنة أخرى انقطع الرجاء فيما مضى ، وبقي الرجاء في المستقبل ، فيؤخذ للسنة المستقبلية.

والثاني : أن الجزية إنما جعلت لحقن الدم في المستقبل ، فإذا صار دمه محقونا في السنة الماضية ، فلا تؤخذ الجزية لأجلها ؛ لانعدام الحاجة إلى ذلك . كما إذا أسلم أو مات تسقط عنه الجزية ؛ لعدم الحاجة إلى الحقن بالجزية كذا هذا .^٢

١ - انظر زاد المسير ج٣ ص٤٢٣

٢ - بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢

٢- يرى الجصاص أن : وجه قول أبي حنيفة أن الجزية واجبة على وجه العقوبة لإقامتهم على الكفر مع كونهم من أهل القتال . وحق الأخذ فيها إلى الإمام ، فأشبهت الحدود إذ كانت مستحقة في الأصل على وجه العقوبة .

فلما كان اجتماع الحدود من جنس واحد يوجب الاقتصار على واحد منهما ، مثل أن يزني مرارا ، أو يسرق مرارا ، ثم يرفع إلى الإمام فلا يجب إلا حد واحد بجميع الأفعال .

كذلك حكم الجزية إذ كانت مستحقة على وجه العقوبة . بل هي أخف أمرا وأضعف حالا من الحدود ؛ لأنه لا خلاف بين أصحابنا أن إسلامه يسقطها ، ولا تسقط الحدود بالإسلام .^١

٣- لو أسلم بعد التمام (أي تمام السنة) بمدة ، فالسقوط بالتكرار قبل الإسلام ، لا بالإسلام .^٢

الرأي الثاني : لا تسقط عنه جزية السنين الماضية . ما عدا السنة التي أسلم بها .

و قال به أبو يوسف ومحمد .^٣

١ - أحكام القرآن ج٤ ص٢٩٤-٢٩٥ و انظر تخریج الفروع على الأصول ص٨٩ ، المغني ج٩ ص٢٧٤

٢ - الدر المختار ج٤ ص٢٠٠

٣ - انظر بداية المبتدي ص١٢١ ، الهداية ج٢ ص١٦١ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢ ، التمهيد ج٢ ص١٣٢ ، زاد المسير ج٣ ص٤٢٣

و يقول الشافعي :

ولو حال عليه حول أو أحوال ولم تؤخذ منه ، ثم أسلم ، أخذت منه ؛ لأنها كانت
لزمته في حال شركه ، فلا يضع الإسلام عنه ديناً لزمه ؛ لأنه حق لجماعة المسلمين
وجب عليه ، فليس للإمام تركه . كما لم يكن له تركه قبله في حال شركه .^١
و عليه الشافعية .^٢

و استدلوأ :

الجزية أحد نوعي الخراج ، فلا تسقط بالتأخير إلى سنة أخرى . استدلالاً بالخراج
الآخر ، وهو خراج الأرض ؛ وهذا لأن كل واحد منهما دين ، فلا تسقط بالتأخير
كسائر الديون .^٣

و يعترض عليهما الكاساني ، فيقول :

والاعتبار بخراج الأرض غير سديد ؛ فإن المجوسي إذا أسلم بعد مضي السنة لا
يسقط عنه خراج الأرض ، ويسقط عنه خراج الرأس بلا خلاف بين أصحابنا

١ - الأم ج٤ ص٢٧٩

٢ - انظر الوسيط ج٧ ص٧٠ ، منهاج الطالبين ص١٣٩ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٤٩ ،
الإقناع ج٢ ص٥٧١

٣ - بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢ و انظر أحكام القرآن للحصص ج٤ ص٢٩٥

رحمهم الله . وبه تبين أن هذا ليس كسائر الديون ، فبطل الاعتبار بها . والله تعالى أعلم .^١

و كذلك يعترض الجصاص فيقول :
خراج الأرضين ليس بصغار ، ولا عقوبة . والدليل عليه أنه يؤخذ من المسلمين ،
والجزية لا تؤخذ من مسلم .^٢

١ - بدائع الصنائع ج٧ ص١١٢

٢ - أحكام القرآن للجصاص ج٤ ص٢٩٥

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - سقوط ما اجتمع عليه من جزية سنين . و
ذلك لما سبق ذكره من أدلة . و بما سبق بيانه في ترجيح المبحث السابق .

الباب السادس : في القصاص و الحدود

و فيه الفصول الآتية :

الفصل الأول : في القتل . و فيه مبحث واحد :
قتل في حال كفره .

الفصل الثاني في الجراحة : و فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : سرى الجرح فأسلم الجراح قبل موت المجروح .
المبحث الثاني : سرى الجرح فأسلم المجروح قبل موته .
المبحث الثالث : رمى المسلم حريبا .
المبحث الرابع : رمى المسلم ذميا .
المبحث الخامس : ضرب بطن الحامل .

الفصل الثالث : في الحدود . و فيه المبحثان الآتيان :

المبحث الأول : فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه . وفيه ثلاث مطالب :
المطلب الأول : ما يتعلق بالكافر الحربي إذا فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .
المطلب الثاني : ما يتعلق بشرب الخمر بالنسبة للذمي .
المطلب الثالث : ما يتعلق بالحدود بالنسبة للذمي من حيث كون الحد متعلقا بحقوق الله ، أو متعلقا بحقوق الآدميين .
المبحث الثاني : إذا فعل حديث العهد ما يوجب الحد بعد إسلامه .

الفصل الأول : قتل في حال كفره ، ثم أسلم

بيان الفصل :

يبحث هذا الفصل في حكم إقامة القصاص على الكافر إذا قتل قبل إسلامه .
و يختلف الحكم باختلاف حال القاتل إذا كان حرييا أم ذميا ، و باختلاف حال
المقتول من كونه مسلما أو ذميا أو حرييا . فتخرج الأحوال الآتية :

الحالة الأولى : إذا كان القاتل قبل إسلامه ذميا ، و المقتول ذميا أم مستأمنا . و
هذه الحالة هي موضوع بحث المسألة .

الحالة الثانية : إذا كان القاتل قبل إسلامه ذميا ، و المقتول مسلما .

الحالة الثالثة : إذا كان القاتل قبل إسلامه ذميا ، و المقتول حرييا .

الحالة الرابعة: إذا كان القاتل قبل إسلامه حرييا ، و سواء كان المقتول مسلما أم
ذميا أم مستأمنا أم حرييا .

حكم المسألة :

اختلف العلماء في حكم الحالة الأولى ، إذا قتل الذمي ذميا ، ثم أسلم على الرأيين
الآتين :

الرأي الأول : لا يسقط القصاص .

و هو قول الجمهور . و ذكر بعضهم الإجماع عليه .
يقول الطحاوي :

و قد أجمعوا أن ذميا لو قتل ذميا ، ثم أسلم القاتل : أنه يقتل بالذمي الذي قتله في
حال كفره ، و لا يبطل ذلك إسلامه .^١

و كذلك يقول صاحب شرح العناية :
و إنما قيد بوقت الجناية ؛ لأن القاتل إذا كان ذميا وقت القتل ، ثم أسلم ، فإنه
يقتص منه بالإجماع .^٢

١ - شرح معاني الآثار ج ٣ ص ١٩٥

٢ - العناية ج ١٠ ص ٢١٧

و هو قول الأحناف .^١ و ذكر السرخسي الاتفاق عليه .^٢

و هو قول مالك^٣ ، و عليه المالكية .^٤

و كذلك عليه الشافعية .^٥

يقول الربيع^٦ :

١ - انظر أحكام القرآن للخصاص ج ١ ص ١٧٧ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٣٧ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٣٧

٢ - انظر المبسوط ج ٢٦ ص ١٣١

٣ - انظر الكافي لابن عبد البر ص ٥٨٨

٤ - انظر مختصر خليل ص ٢٧٤ ، عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٢٣٢ ، التلقين ج ٢ ص ٤٦٣ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٣٣ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٤٤ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ١٩٤ ، حاشية العدوي ج ٢ ص ٤٠٢ ، الشرح الكبير و كذلك حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٤٩

٥ - انظر منهج الطلاب ص ١١٢ ، الوسيط ج ٦ ص ٢٧٣ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ١٥٠ ، منهاج الطالبين ص ١٢٣ ، فتح المعين ج ٤ ص ١١٨ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥ و ص ٣٣ و ص ٤٢ ، الإقناع للشرييني ج ٢ ص ٤٩٨ ، حواشي الشرواني ج ٨ ص ٤٢٤ ، نهاية الزين للجاوي ص ٣٤١ ، إعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٩ ، المنشور ج ٣ ص ٢٠٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٧

٦ - هو : الربيع بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل المرادي . صاحب الإمام الشافعي وراوي كتب الأمهات عنه . روى عنه أبو داود والنسائي وابن ماجه والطحاوي و ابن أبي حاتم و أبو زرعة الرازي و غيرهم . مات يوم الاثنين لعشر بقين من شوال سنة سبعين ومائتين . رحمه الله . انظر طبقات الحفاظ ص ٢٥٦

إذا قتل وهو نصراني ، فقتل نصرانيا ثم أسلم : أن عليه القود ؛ لأن النفس المقتولة كانت مكافئة بنفس القاتل حين قتل . و ليس إسلامه الذي يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم .^١

و يقول الزركشي :
لو قتل ذمي ذميا أو مستأمنًا ثم أسلم ، و كذلك لو قتل مستأمن ذميا أو مستأمنًا : لا يسقط القصاص .
ثم يقول ... و لو كان القتل خطأ : لا تسقط الكفارة ، على الصحيح .^٢

و هو رواية عن أحمد . و الصحيح من المذهب ، و عليه أكثر الحنابلة .^٣

الأدلة :

١ - لأن القصاص عقوبة . و العبرة في العقوبات المكافأة حال وقت الجناية ، دون وقت استيفائها . و لا عبرة لما يحدث بعد الجناية .

١ - الأم ج٦ ص٤٧

٢ - انظر المنشور ج٣ ص١٠٠

٣ - انظر المنع و كذلك شرحه المبدع ج٨ ص٢٦٩ ، الكافي ج٤ ص٥-٦ ، الفروع ج٥ ص٦٣٩-٦٤٠ ، الإنصاف ج٩ ص٤٧٠ ، كشاف القناع ج٥ ص٥٢٥ ، متهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج٣ ص٢٧٩

و وقت الجناية كانت نفس المقتول مكافئة لنفس القاتل . فلا يزيل إسلام القاتل ما وجب عليه قبل إسلامه .^١

يقول الغزالي :

لو قتل ذمي ذميا ، ثم أسلم القاتل قبل استيفاء القود : اقتصر منه . لأن المساواة شرط لينعقد القتل سببا للوجوب . فما طرأ بعد ذلك ، لا يمنع الاستيفاء .^٢

و يقول السرخسي :

الذمي إذا قتل ذميا ، فقد وجدت المساواة هناك ، فوجب القصاص . ثم الإسلام بعد ذلك زيادة حصلت على حق الأولياء فلا يمنعهم من الاستيفاء .^٣

١ - انظر مختصر خليل ص ٢٧٤ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ١٩٤ ، حاشية العدوي ج ٢ ص ٤٠٢ ، الأم ج ٦ ص ٤٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦ و ص ٣٣ ، الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٤٩٨ ، حواشي الشرواني ج ٨ ص ٤٢٤ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٣ ، نهاية الزين للجاوي ص ٣٤١ ، إعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٩ ، المغني ج ٨ ص ٢١٨ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥

٢ - الوسيط ج ٦ ص ٢٣٧

٣ - المبسوط ج ٢٦ ص ١٣٢

٢- أنه كالرقيق إذا زنى في حال كفره ، أو قذف ، ثم عتق : فإنه يقام عليه حد الأرقاء .^١

٣- لأن المانع إذا حصل بعد ترتب الحكم ، فلا أثر له .^٢

٤- لأن القصاص قد وجب ، فلا يسقط بما طرأ . كما لو جن .^٣

٥- لأنه حق وجب عليه قبل إسلامه ، فلم يسقط بإسلامه ، كالدين و سائر الحقوق .^٤

أما الشافعية ، فقد استدلوا على عدم سقوط وجوب كفارة القتل الخطأ عنه بعد إسلامه ، بما يلي :

١- أن الكفارة من خطاب الوضع ، و لا يشترط في خطاب الوضع التكليف .^٥

١ - انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦

٢ - الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٤٩

٣ - الكافي ج ٤ ص ٦ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥

٤ - انظر المغني ج ٨ ص ٢١٨ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع ج ٨ ص ٢٧٠

٥ - انظر المنشور ج ٣ ص ١٠٠

٢- أن الكفارة فيها معنى العقوبة فتثبت الكفارة في حقه و هو كافر . فيلزمه أدائها بعد إسلامه .^١

٣- كما لا يسقط القصاص ، لا تسقط الكفارة . كالديون اللازمة في الكفر.^٢

الرأي الثاني : يسقط عنه القصاص .

و هو قول ابن حزم^٣ ، و الأوزاعي^٤ .

و هو وجه آخر عند الحنابلة . و ذكره ابن مفلح و المرداوي بصيغة التضعيف .^٥

و عند المالكية وجه بسقوط القصاص عنه إذا لم يكن للمقتول ولي يطالب بدمه ؛ لأن حرمة الآن أعظم من المقتول . و لو كان للمقتول ولد كان القود لهم .^٦

١ - انظر المنشور ج ٣ ص ١٠١

٢ - مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦

٣ - انظر المحلى ج ١٠ ص ٣٥٧ و ج ١١ ص ٣٩

٤ - انظر المغني ج ٨ ص ٢١٨ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩

٥ - انظر المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠

٦ - انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٣٣ و ص ٢٥٠ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٤٤

الأدلة :

- ١- لأنه قتل مسلم بكافر . و قد حرم الله تعالى ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه و سلم " لا يقتل مؤمن بكافر " .^١
- ٢- لأنه مؤمن ، فلا يقتل بكافر . كما لو كان مؤمناً حال قتله .^٢

و اعترض علي هذين الدليلين :

- لا يعتبر هذا قتل مسلم بكافر ، بل هو قتل كافر بكافر . إلا أن الموت تأخر عن حال القتل .^٣
- ٣- لأن إسلامه لو قارن السب ، منع عمله . فإذا طرأ سقط حكمه .^٤
- ٤- لأنه كحربي قتل قبل إسلامه .^٥

١ - انظر المحلى ج ١٠ ص ٣٥٧ و ج ١١ ص ٣٩

٢ - المغني ج ٨ ص ٢١٨

٣ - انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦

٤ - المغني ج ٨ ص ٢١٨

٥ - انظر الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي الأول القائل بعدم سقوط القصاص عنه .
لما سبق ذكره من الأدلة . فالعبرة في العقوبات بحال الجنايات ، و لا نظر لما يحدث بعدها .^١

و تتمه للفائدة ، أذكر باختصار حكم الأحوال الثلاثة الأخيرة ، و هي :

الحالة الثانية : إذا كان القاتل قبل إسلامه ذميا ، و المقتول مسلما .
الحالة الثالثة : إذا كان القاتل قبل إسلامه ذميا ، و المقتول حريبا .
الحالة الرابعة : إذا كان القاتل قبل إسلامه حريبا ، و سواء كان المقتول مسلما أم
ذميا أم مستأمنا أم حريبا .

حكم الحالة الثانية ، و هي إذا كان ذميا و قتل مسلما قبل إسلامه ، فلا يسقطالقصاص عنه .

فكما تبين من حكم الحالة الأولى أن الراجح الذي عليه جمهور العلماء عدم
سقوط القصاص عنه . (فإذا كان المقتول ذميا و لم يسقط القصاص ؛ لتساويهما

حال الجناية ، و العبرة حال الجناية . فمن باب أولى عدم سقوطه إذا كان المقتول مسلماً ؛ لعلو درجته حال الجناية ^١

لذلك لم يذكر أغلب المصنفين الذين اطلعت على مصنفاتهم هذه المسألة .
ثم وجدت هذه المسألة بنصها في روضة الطالبين ، إذ يقول النووي : و لو قتل ذمي مسلماً ، ثم أسلم : لم يسقط عنه القصاص . ^٢

حكم الحالة الثالثة ، إذا قتل الذمي حربياً ، ثم أسلم ، فلا قصاص عليه ، لهدر دم الحربي . و يعزر فاعله لتعديه على الإمام .
يقول السرخسي :

و إنما لا يقتل ذو العهد بالكافر الحربي . ^٣
فإذا كان لا يقتل في عهده ، فمن باب أولى أن لا يقتل بعد إسلامه .

و يقول البهوتي في كشف القناع :
و لو كان القاتل للحربي أو المرتد أو الزاني المحصن أو المحارب المتحتم قتله ذمياً ، فالذمي فيه كالمسلم ؛ لأن القتل منهما صادف محله . و يعزر فاعل ذلك ؛ لافتياته على الإمام . ^٤

١ - انظر إعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٩

٢ - ج ٩ ص ١٥٠

٣ - المبسوط ج ٢٦ ص ١٣٥ و انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦

٤ - ج ٥ ص ٥٢٢

قال في التوضيح :

و نص على نفي القصاص عن قاتل المرتد ، و لو كان القاتل نصرانيا .^١

و كذلك أظهر عند الشافعية عدم قتل الذمي بالمرتد ؛ لأن المرتد مهدر الدم ، و الذمي معصوم .^٢ و يقاس عليه الحربي ؛ فهو كالمرتد ، مهدر الدم .

حكم الحالة الرابعة ، إذا قتل الحربي قبل إسلامه ، فلا شيء عليه . سواء كان المقتول مسلماً أو غير مسلم .

و سيأتي بإذن الله تعالى بيان ذلك في مسألة : فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

١ - نقلا عن مواهب الجليل ج٦ ص٢٣٣

٢ - انظر الوسيط ج٦ ص٢٧٤ ، مغني المحتاج ج٤ ص١٧

الفصل الثاني في:

الجراحة

و فيه المباحث الآتية :

- المبحث الأول : سرى الجرح فأسلم الجراح قبل موت المجروح .
- المبحث الثاني : سرى الجرح فأسلم المجروح قبل موته .
- المبحث الثالث : رمى المسلم حربيا .
- المبحث الرابع : رمى المسلم ذميا .
- المبحث الخامس : ضرب بطن الحامل .

المبحث الأول :

سرى الجرح فأسلم الجارح قبل موت المجروح

بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في حكم إذا جرح و هو كافر نفسا ، ثم أسلم ، ثم مات
المجروح من أثر هذا الجرح ؟

و هل يختلف الحكم إذا كان الجارح حال كفره ذميا أم حربيا ؟

و هل يختلف الحكم إذا أسلم كلا الجارح و المجروح بعد الجراحة ؟

أما بحث حكم إذا أسلم المجروح - حربيا كان أم ذميا - دون الجارح ، فموضعه
في المبحث التالي بإذن الله تعالى .

الحكم :

يقول الشرييني : محل الخلاف إذا لم يسلم المجروح . فإن أسلم ، ثم مات :
وجب القصاص قطعا .

ومحله أيضا في قصاص النفس . أما لو قطع طرفا ، ثم أسلم القاطع ، ثم سرى :
وجب قصاص الطرف قطعا .^١

وكما يظهر من بيان المسألة أنه يمكن عرضها من ثلاث جوانب :
الجانب الأول : إذا أسلم الجارح دون المجروح ، و كانا ذميين .
الجانب الثاني : إذا أسلم كلا الجارح و المجروح ، و كانا ذميين .
الجانب الثالث : إذا كان الجارح حربيا و المجروح مسلما أم ذميا أم حربيا .

١ - مغني المحتاج ج٤ ص١٦ و انظر روضة الطالبين ج٩ ص١٥٠

الجانب الأول : إذا أسلم الجارح دون المجروح ، و كانا ذميين .

اختلف العلماء في حكم : إذا جرح ذمي ذميا ، ثم أسلم الجارح ، ثم مات المجروح بسراية تلك الجراحة على الآراء الثلاث الآتية :

الرأي الأول : عليه القصاص . سواء مات المجروح بسراية الجراحة ، أم لا .

قال الشافعي رحمه الله :

ولو أن نصرانيا جرح نصرانيا ، ثم أسلم الجارح ، و مات المجروح من جراحه بعد إسلام الجارح : كان لورثة النصراني عليه القود .

و ليس هذا قتل مؤمن بكافر منها عنه ؛ إنما هذا قتل كافر بكافر إلا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القاتل .

و إنما يحكم للمجني عليه على الجاني و إن تحولت حال المجني عليه . و لا ينظر إلى تحول حال الجاني بحال .

و هكذا لو أسلم المجروح دون الجارح ، أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الأحوال كلها .^١

و قال الربيع :

إذا قتل وهو نصراني نصرانيا ثم أسلم : أن عليه القود ؛ لأن النفس المقتولة كانت مكافئة بنفس القاتل حين قتل . و ليس إسلامه الذي يزيل عنه ما قد وجب عليه قبل أن يسلم .^١

و هو الصحيح عند الشافعية .^٢

و رواية عن أحمد .^٣ و عليه الخنابلة .^٤

الأدلة :

١- لأن القصاص عقوبة ، و العبرة في العقوبات وقت الجناية ، لا وقت استيفائها ، كالحدود . و وقت الجناية كانا متكافئين .^٥

١ - الأم ج ٦ ص ٤٧

٢ - انظر الوسيط ج ٦ ص ٢٧٣ ، المهذب ج ٢ ص ١٧٣ و ص ٢١٣ ، منهج الطلاب ص ١١٢ ، منهاج الطالبين ص ١٢٣ ، منهاج الطالبين ج ٩ ص ١٥٠ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦ ، نهاية الزين للجاوي ص ٣٤١ ، المنثور ج ١ ص ٢٦٧ ، ج ٣ ص ٢٠٦

٣ - انظر المحرر ج ٢ ص ١٢٥ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠

٤ - انظر الكافي ج ٤ ص ٥ ، المغني ج ٨ ص ٢١٨ ، المقنع و شرحه المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ،

الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥

٥ - انظر الوسيط ج ٦ ص ٢٧٣ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٣ ، نهاية الزين للحلوي ص ٣٤١ ،

المغني ج ٨ ص ٢١٨ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥

٢- لأن (القصاص) حق وجب عليه قبل إسلامه ، فلم يسقط بإسلامه ، كالدين.^١

٣- لأن القصاص قد وجب ، فلا يسقط بما طرأ . كما لو جن .^٢

٤- للتكافؤ حال الجرح المفضي إلى الهلاك . وإنما اعتبرت لأنها حالة الفعل الداخل تحت الاختيار ولهذا لو جرح الجارح ومات المجروح وجب القصاص .^٣

٥- لأن تخلل المانع بين الطرفين لا أثر له غالباً .^٤

الرأي الثاني : يسقط عنه القصاص . سواء مات المجروح بسرابة الجراحة ، أم لا .

ذكره بعض الحنابلة بصيغة التضعيف .^٥

و كذلك قال الأوزاعي بسقوط القصاص .^٦

١ - المغني ج ٨ ص ٢١٨

٢ - الكافي ج ٤ ص ٥ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥

٣ - مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦ و انظر نهاية الزين للجاوي ص ٣٤١

٤ - المنثور ج ١ ص ٢٦٦

٥ - انظر المحرر ج ٢ ص ١٢٥ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠

٦ - انظر المغني ج ٨ ص ٢١٨

أما ابن حزم فيقول :

و لو أن كافرا ذميا قتل ذميا ، ثم أسلم القاتل بعد قتله المقتول ، أو قبل موت المقتول ، فلا قود على القاتل أصلا لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم " لا يقتل مؤمن بكافر " .

قالوا : و دية المقتول ؟ إن اختاروا الدية قبل إسلام قاتل وليهم ، أو فادوه ، ثم أسلم ، بقيت الغرامة لهم عليه ؛ لأنه مال استحقوه عنده . و الأموال تجب للكافر على المؤمن ، و للمؤمن على الكافر .^١
فيفهم من عبارته أن الجاني لو أسلم قبل موت المجرم ، لا يقتص منه ، و عليه الدية .

الأدلة :

- ١ - لأنه يعتبر من باب قتل المسلم بالكافر . لأن أصبح الآن مسلما ، فلا يقتل بكافر . كما لو كان مسلما وقت الجناية .^٢
- لذلك يقول ابن حزم : لا قود على القاتل أصلا ؛ لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم " لا يقتل مؤمن بكافر " .^٣

١ - المحلى ج ١١ ص ٣٩

٢ - انظر المغني ج ٨ ص ٢١٨

٣ - المحلى ج ١١ ص ٣٩

٢- يشترط في قصاص الجروح دوام التكافؤ بين الجرح والمجروح من حين حصول الجرح إلى حصول الموت .^١

٣- لأن إسلامه لو قارن السبب منع عمله . فإذا طرأ ، سقط حكمه .^٢

٤- أنه كالحربي إذا قتل قبل إسلامه ، فلا قصاص عليه .^٣

الرأي الثالث : يسقط عنه القصاص في النفس إذا مات المجروح بسراية الجراحة ، و عليه الدية . و لا يسقط القصاص فيما دون النفس إذا لم يموت من أثر الجراحة .

و هو الذي عليه المالكية . فقد فرقوا إذا سرت الجراحة إلى النفس ، أو اندمل الجرح بعد إسلامه .

أما بالنسبة لسقوط القصاص في النفس إذا مات المجروح بسراية الجراحة ، و عليه الدية ، فيقول أصحاب شروح المختصر و الحواشي :

١ - انظر مواهب الجليل ج٦ ص٢٤٥ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٤ ، الشرح الكبير

ج٤ ص٢٣٨ و ص٢٤٩

٢ - المغني ج٨ ص٢١٨

٣ - انظر الإنصاف ج٩ ص٤٧٠

يشترط بالاتفاق في قصاص الجروح دوام التكافؤ بين الجرح والمجروح من حين حصول السبب إلى حصول المسبب ، أي من حين حصول الجرح إلى حصول الموت . فيسقط عنه القصاص ، و عليه الدية .^١

و استدلووا لذلك بأدلة الرأي الثاني القائل بسقوط القصاص .

و أما بالنسبة لعدم سقوط القصاص فيما دون النفس إذا لم يمت من أثر الجراحة ، فيقول خليل في مختصره : و الجرح كالنفس في الفعل و الفاعل و المفعول ، إلا ناقص جرح كاملا .^٢

أي يشترط في القطع و القاطع و المقطوع في قصاص الطرف ، ما يشترط في القتل و القاتل و المقتول .^٣

و استدلووا لذلك بأدلة الرأي الأول القائل بعدم سقوط القصاص .

١ - انظر مواهب الجليل ج٦ ص٢٤٥ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٤ ، الشرح الكبير

ج٤ ص٢٣٨ و ص٢٤٩ ، حاشية الدسوقي ج٤ ص٢٥٠

٢ - ص٢٧٤

٣ - انظر التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٥ و انظر كذلك جواهر العقد الثمين ج٣ ص٢٣٨ ،

الشرح الكبير و حاشية الدسوقي ج٤ ص٢٤٩

الجانب الثاني : إذا أسلم الجارح و المجروح بعد الجراحة .

اختلف العلماء كذلك في حكم هذا الجانب على الرأيين الآتين :

الرأي الأول : لا يسقط القصاص .

قال الشافعي رحمه الله :

ولو أن نصرانيا جرح نصرانيا ، ثم أسلم الجارح ، ومات المجروح من جراحه بعد إسلام الجارح : كان لورثة النصراني عليه القود . وليس هذا قتل مؤمن بكافر منها عنه ، إنما هذا قتل كافر بكافر ، إلا أن الموت استأخر حتى تحولت حال القتاتل . وإنما يحكم للمجني عليه على الجاني وإن تحولت حال المجني عليه ، ولا ينظر إلى تحول حال الجاني بحال . وهكذا لو أسلم المجروح دون الجارح ، أو المجروح والجارح معا : كان عليه القود في الأحوال كلها .^١

و قال به الشافعية^٢

و كذلك قال ابن حزم بعدم سقوط القصاص عنه . باعتبار تساويهما في الإسلام حال الزهوق ، و ليس لتساويهما في الكفر حال الجناية . فلما كانا كلاهما حال

١ - الأم ج٦ ص٤٤

٢ - انظر مغني المحتاج ج٤ ص١٦

الموت مسلمين ، فأصبح كمسلم قتل مسلماً ، فتكافأ دماؤهما ؛ لقوله عليه الصلاة والسلام " المؤمنون تكافأ دماؤهم " .^١

و هو ظاهر كلام الحنابلة ، و المالكية في حالة عدم سراية الجرح إلى النفس . لأنهم إذا أوجبوا القصاص عليه بعد إسلامه ، و المجروح غير مسلم ، فمن باب أولى إذا أصبح المجروح مسلماً .

الرأي الثاني : يسقط عنه القصاص :

و هو ظاهر كلام المالكية إذا سرى الجرح إلى النفس . إذ أنهم يشترطون - كما سبق - دوام التكافؤ بين الجرح و المجروح من حصول السبب إلى حصول المسبب ، أي من حين حصول الجرح إلى حصول الموت . فلم يفرقوا بين ما إذا كان عدم التكافؤ - و هو حدوث الإسلام - الحادث بعد الجرح من جهة الجاني ، أو المجني عليه .

الجانب الثالث : إذا كان الجراح قبل إسلامه حربيا ، و المجروح مسلما أم ذميا
أم حربيا .

يقول الشرييني :

لو جرح حربى مسلما ثم أسلم الجراح أو عقدت له ذمة ثم مات المجروح فلا ضمان على الصحيح .^١

و سيأتى بإذن الله تعالى بيان حكم هذا الجانب فى مسألة : فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم ما يلي :

أما الجانب الأول : إذا أسلم الجارح دون المجروح ، و كانا ذميين :
فيترجح عندي القول بعدم سقوط القصاص سواء مات المجروح بسرابة الجراحة ،
أم لا .

و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة .

يقول الشيرازي : فإن جرح ذمي ذميا ، ثم أسلم الجاني ، أو جرح عبد عبدا ، ثم
أعتق الجاني ، اقتض منه ؛ لأنهما متكافئان حال الوجوب .
والاعتبار بحال الوجوب ؛ لأن القصاص كالحد . والحد يعتبر بحال الوجوب .
بدليل أنه إذا زنى وهو بكر ، ثم أحسن ، أقيم عليه حد البكر . ولو زنى وهو عبد ،
ثم أعتق ، أقيم عليه حد العبد . فوجب أن يعتبر القصاص أيضا بحال الوجوب .^١

أما الجانب الثاني : إذا أسلم كلا الجارح و المجروح ، و كانا ذميين :
فيترجح عندي أيضا القول بعدم سقوط القصاص ؛ لما سبق ذكره من الأدلة . و الله
أعلم .

المبحث الثاني :

سرى الجرح فأسلم المجروح قبل موته

بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في حكم إقامة القصاص على الجارح إذا جرح كافرا ، ثم أسلم هذا المجروح ، ثم مات بعد إسلامه من سراية الجراحة .

و هل يختلف الحكم إذا كان المجروح حربيا أو ذميا ؟

و هل يختلف الحكم إذا كان الجارح مسلما أو ذميا ، فأسلم المجروح دون الجارح ؟

هذا ، و تختلف هذه المسألة عن التي قبلها ، بأن المسألة السابقة تبحث في حال إسلام الجارح بعد جنايته . أما هذه المسألة ، فتبحث في حال إسلام المجروح بعد الجناية عليه .

الحكم :

كما يظهر من بيان المسألة ، أنها تبحث الحكم في ثلاث حالات :

الحالة الأولى : إذا كان الجارح مسلما أو ذميا ، و المجروح حربيا .

الحالة الثانية : إذا كان الجارح مسلما ، و المجروح ذميا .

الحالة الثالثة : إذا كان الجارح و المجروح ذميين .

و في جميع الحالات الثلاث ، أسلم المجروح ، ثم مات من سراية الجراحة .

سبب الخلاف :

اختلف العلماء في حكم القصاص على الجاني على رأيين بسبب اختلافهم في : هل العبرة بحال المجني عليه وقت الجناية ، أم بحاله وقت استقرارها بالموت ؟ فمن اعتبر وقت الجناية ، لم ينظر إلى تغيير حاله ؛ فلا قصاص على الجاني و عليه الدية .

أما من اعتبر تغيير حال المجني عليه عند استقرار الجناية بالموت ، قال بالقصاص عليه ؛ باعتبار إسلامه .

ثم اختلف القائلون بالدية ، أدية مسلم ، أم دية ذمي ؟ و سبب الخلاف أيضا بسبب اختلافهم : هل المعتبر في وجوب الدية حاله وقت الجناية ، أم حاله وقت الموت ؟

و تفصيل ذلك كما يلي - و بالله التوفيق :

الحالة الأولى :

إذا كان الجارح مسلماً أو ذمياً ، و المجروح حريياً .

الحكم :

اختلف العلماء في حكم إذا جرح مسلم أو ذمي حريياً ، ثم أسلم هذا الحربي المجروح ، فمات من أثر الجراحة : على الآراء الثلاثة الآتية :

الرأي الأول : لا قصاص على الجارح ، و لا تلزمه دية .

يقول الكاساني :

مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه في اعتبار وقت الفعل . والأصل في هذا أن الجناية إذا وردت على ما ليس بمضمون فالسرابة لا تكون مضمونة لأن الضمان يجب بالفعل السابق والفعل صادف محلاً غير مضمون . وكذلك لو قطع يد حربي ثم أسلم ثم مات من القطع أنه لا شيء على القاطع لأن الجناية وردت على محل غير مضمون فلا تكون مضمونة .^١

أما المالكية ، فلم أجد عندهم هذه المسألة بعينها . وإنما بناء على أصلهم في قصاص الجروح باشتراط دوام التكافؤ بين الجارح و المجرّوح من حين الجرح إلى حين الموت ، و عدم التفريق إذا كان التغير من جانب الجارح أو المجرّوح : يمكن القول بسقوط القصاص .

و هو الصحيح عند الشافعية ^١ .

يقول الشافعي :

و لو أن رجلا ضرب حريبا ، فأسلم الحربي ، فمات : لم يكن فيه عقل ، و لا قود ^٢ .

و هو المذهب الذي عليه أكثر الحنابلة ^٣ .

١ - انظر الأم ج ٦ ص ٤١ ، الوسيط ج ٦ ص ٢٨٢ ، المهذب ج ٢ ص ١٩١ ، منهج الطالب ١١٣ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ١٦٣ و ص ١٦٧ ، منهاج الطالبين ص ١٢٣ ، جواهر العقود ص ١٢٢١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٦

٢ - الأم ج ٦ ص ٤١

٣ - انظر المغني ج ٨ ص ٢١٩ ، الكافي ج ٤ ص ٦ ، المحرر ج ٢ ص ١٢٥ ، القواعد لابن رجب ص ٢٩٠ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع ج ٨ ص ٢٦٣-٢٦٤ ، الفروع ج ٥ ص ٦٣٦ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٦٣ ، الإقناع و شرحه كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٢ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٧٧

الأدلة :

- ١- لأن العبرة بوقت الجنائية . و وقت الجراحة كان دمه هدرًا ، غير مضمون.^١
- ٢- لأن الجرح غير مضمون ، فلا يضمن سرايته . لأن القاعدة : كل جرح أوله غير مضمون لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء .
فيهدر الضمان تبعًا للجنائية ؛ إذ الضمان يجب بالفعل السابق ، و الفعل السابق صادف محلاً غير مضمون .^٢
- ٣- لأنه لم يحدث من الجاني بعد إسلامه فعل . و إنما الموت أثر فعله المتقدم ، و هو غير مضمون ، فكذا أثره .^٣
- ٤- لأنه مات من سرية جرح مأذون فيه ، فلم يضمن . كالسارق إذا سرى قطعه .^٤

-
- ١ - انظر الوسيط ج٦ ص٢٨٢ ، المهذب ج٢ ص١٩١ ، منهج الطلاب ص١١٢ ، فتح الوهاب ج٢ ص٢٢٦ ، الكافي ج٤ ص٦
 - ٢ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص٣٠٥ ، روضة الطالبين ج٩ ص١٦٧ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٣ ، المغني لابن قدامة ج٨ ص٢١٩
 - ٣ - منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج٣ ص٢٧٧
 - ٤ - الكافي ج٤ ص٥٧

الرأي الثاني : لا قصاص على الجارح ، و عليه الدية .

و هو قول زفر من الأحناف .^١
و هو وجه آخر عند الشافعية^٢ ، و الحنابلة . و قال به القاضي .^٣

الرأي الثالث : عليه القصاص .

و هو وجه ثالث عند الحنابلة . و ذكره ابن مفلح بصيغة التضعيف ، فقال : و قيل يقتل به .^٤

١ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص٢٥٣

٢ - انظر الوسيط ج٦ ص٢٨٢ ، منهاج الطالبين ص١٢٣ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٣

٣ - انظر المحرر ج٢ ص١٢٥ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع ج٨ ص٢٦٤ ، الفروع ج٥ ص٦٣٦

٤ - انظر الفروع ج٥ ص٦٣٦

الحالة الثانية :

إذا كان الجارح مسلماً ، و المجروح ذمياً .

اختلف العلماء في حكم إذا كان الجارح مسلماً ، و المجروح ذمياً ، ثم أسلم الذمي بعد الجراحة ، ثم مات من أثر هذه الجراحة على رأيين ، بسقوط القصاص و عليه دية ، أو عدم سقوطه .

ثم اختلف القائلون بسقوط القصاص في مقدار الدية :

أهي دية مسلم ، أم دية ذمي ؟

و بيان ذلك كما يلي :

الرأي الأول : لا قصاص على الجارح . و عليه دية مسلم .

قال مالك في النصرائي يضرب ، ثم يسلم ، ثم يموت : أن ديته دية مسلم .^١

و يقول ابن سحنون :

و قد قال أصحابنا : أجمع في مسلم قطع يد نصرائي ثم أسلم ، ثم مات ، أنه لا قود

على المسلم .^٢

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٥ ص ٢٠١

٢ - جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٧

روى ابن سحنون عن ابن القاسم في النصرائي يسلم بعد أن جرح ، ثم يموت ، فيه دية حر مسلم في ماله حالة اعتبارا بما يؤول إليه أمره .

و قال أشهب إنما عليه دية نصرائي ؛ لأنني إنما أنظر إلى الضربة في وقتها ، لا إلى الموت .^١

و هو الذي عليه الشافعية : سقوط القصاص ، و عليه دية مسلم .^٢
يقول الشريبي :

ولو جرح مسلم ذميا فأسلم ، أو جرح حر عبدا مسلما لغيره فعتق ، ومات بالسراية : فلا قصاص على الجارح في الصورتين .^٣

و هو كذلك رواية عن أحمد . و عليه الحنابلة ، و هو الأصح و المذهب .^٤

١ - جواهر العقد الثمين ج٣ ص٢٣٥-٢٣٦ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٤ ، الشرح الكبير

و حاشية الدسوقي عليه ج٤ ص٢٤٩-٢٥٠ ، حاشية الرهوني على الزرقاني ج٨ ص٢٥

٢ - انظر الأم ج٦ ص٤٤ ، الوسيط ج٦ ص٢٨٣ ، المهذب ج٢ ص١٧٣ و ص١٩٧ و ص٢١١ ،

منهاج الطالبين ص١٢٣ ، روضة الطالبين ج٩ ص١٦٣-١٦٤ ، منهج الطالب ص١١٣ ،

فتح الوهاب ج٢ ص٢٢٦

٣ - مغني المحتاج ج٤ ص٢٤

٤ - انظر المغني ج٨ ص٢١٨-٢١٩ ، المحرر ج٢ ص١٢٦ و ص١٤٦ ، المقنع و كذلك

شرحه المبدع ج٨ ص٢٧٠ ، القواعد لابن رجب ص٢٨٨ ، الفروع ج٥ ص٦٤٠ ، الإنصاف

ج٩ ص٤٧٠ ، كشاف القناع ج٥ ص٥٢٥ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى

ج٣ ص٢٧٩

ثم اختلف الحنابلة بعد ذلك في الدية ، هل تلزمه دية مسلم أم دية ذمي ؟

يقول ابن قدامة :

و إذا قطع طرف ذمي ، فأسلم (أي الذمي) ثم مات ، ففيه وجهان :
أحدهما : تجب دية مسلم . اختاره ابن حامد ؛ لأن الاعتبار بحال استقرار الجناية .
بدليل ما لو قطع يديه ورجليه فمات ، وجبت دية واحدة ؛ اعتبارا بحالة الاستقرار .
(و هو وجه أيضا عند الشافعية ^١)

والثاني : يجب دية ذمي . وهو ظاهر قول أبي بكر والقاضي ؛ لأن الجناية يراعى فيها حال وجودها . بدليل عدم وجوب القصاص فيها ، وهو في حال الجناية ذمي^٢.

و يقول في المغني ^٣ :

و الأول (أي دية مسلم) أصح إن شاء الله ؛ لأن سراية الجرح مضمونة . فإذا أتلقت حرا مسلما ، وجب ضمانه بدية كاملة . كما لو قتله بجرح ثان .

١ - انظر الوسيط ج ٦ ص ٢٨٢ ، منهاج الطالبين ص ١٢٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣
٢ - الكافي ج ٤ ص ٧٩ و انظر المغني ج ٨ ص ٢١٩ و ص ٢٤٦ ، المحرر ج ٢ ص ١٤٦ ، القواعد لابن رجب ص ٢٨٨ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤٠ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع ج ٨ ص ٢٧٠
٣ - ج ٨ ص ٢١٩

لمن تصرف الدية ، لورثته المسلمين أم لورثته الذميين ؟
 أما الدية ، فتصرف إلى ورثته من المسلمين ^١ ؛ و استدلووا :
 ١ - لأنه مات مسلماً .

٢ - لأن الدية لا تخلو من أن تكون مستحقة للمجني عليه ، أو لورثته . فإن كانت له وجب أن تكون لورثته المسلمين كسائر أمواله وأملاكه ، كالذي كسبه بعد جرحه .
 و إن كانت تحدث على ملك ورثته ، فورثته هم المسلمون دون الكفار .^٢

الأدلة على عدم القصاص :

١ - العبرة بحال وقت الجناية . و وقت الجناية كان التكافؤ معدوما ؛ لحصول الجرح و الجراح كان مسلماً ، و المجروح كان كافراً .^٣ و لا يقاد المسلم بالكافر فيما دون النفس بالإجماع .^٤

-
- ١ - انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٦ ، القواعد لابن رجب ص ٢٨٨ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٧٩
 ٢ - المغني ج ٨ ص ٢٤٦ - ٢٤٧
 ٣ - انظر المهذب ج ٢ ص ١٧٣ ، المغني ج ٨ ص ٢١٨ ، الكافي ج ٤ ص ٦ ، المبدع ج ٨ ص ٢٧٠ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥
 ٤ - مغني المحتاج ج ٤ ص ١٦

٢- يشترط في قصاص الجروح دوام التكافؤ من الابتداء إلى الانتهاء^١ . فلا قصاص على الجراح ؛ لحصول التكافؤ بإسلام المجروح في الانتهاء ، دون الابتداء .

٣- لأنه لم يقصد بالجنابة من يكافئه فكان شبهة^٢ .

الأدلة على وجوب دية مسلم :

١- لأن الاعتبار بحال استقرار الجنابة . بدليل ما لو قطع يديه ورجليه فميت ، وجبت دية واحدة ؛ اعتبارا بحالة الاستقرار^٣ .

٢- يجب فيه دية مسلم ؛ لأن الاعتبار في (قدر) الدية بحال استقرار الجنابة . وهو في حال الاستقرار مسلم^٤ . بدليل ما لو قطع يدي رجل ورجليه ، فسرى إلى نفسه ، فعليه دية واحدة . و لو اعتبر حال الجرح ، لوجبت ديتان . إحداهما للجرح ، و الأخرى لاستقرار الجنابة^٥ .

١ - انظر مغني المحتاج ج٤ ص٢٣

٢ - مغني المحتاج ج٤ ص٢٤ ، فتح الوهاب ج٢ ص٢٢٦

٣ - الكافي ج٤ ص٧٩

٤ - المهذب ج٢ ص١٩٧ و انظر الوسيط ج٦ ص٢٨٣ ، فتح الوهاب ج٢ ص٢٢٦

٥ - انظر المغني ج٨ ص٢١٨ و ص٢٤٦ ، المبدع ج٨ ص٢٧٠ ، دقائق أولي النهى

ج٣ ص٢٧٩

٣- لأن الجناية إذا وقعت مضمونة ، ثم سرت إلى النفس ، كان اعتبار الدية بحال الاستقرار .^١

٤- تجب دية مسلم ؛ لأنه كان مضمونا في الابتداء وقت الجرح ، وفي الانتهاء أصبح مسلما .^٢ و ما كان مضمونا في الحالين (أي الابتداء و الانتهاء) ، اعتبر في قدر الضمان الانتهاء .^٣

٥- لأن سرية الجرح مضمونة ، فإذا أتلقت حرا مسلما ، وجب ضمانه بدية كاملة . كما لو قتله بجرح ثان .^٤

الأدلة على وجوب دية ذمي :

١- العبرة بحال الجناية . فيلزم الجاني دية الذمي ؛ لأن المجني عليه كان ذميا في حال الجناية . و الجناية يراعى فيها حال وجودها ، دون حال السراية . بدليل عدم وجوب القصاص فيها .^٥

١ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج ٢ ص ٢٩٠

٢ - انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٤

٣ - مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣ و انظر أيضا روضة الطالبين ج ٩ ص ١٧٧

٤ - المغني ج ٨ ص ٢١٩

٥ - انظر المغني ج ٨ ص ٢١٩ و ص ٢٤٦ ، الكافي ج ٤ ص ٧٩

٢- يقول أشهب :

إنما عليه دية نصراني ؛ لأني إنما أنظر إلى الضربة في وقتها ، لا إلى الموت . ألا ترى لو أن مسلماً قطع يد مسلم ، ثم ارتد المقطوع ، فمات مرتداً ، أو قتل ، أن القصاص قد ثبت على الجاني ، فتقطع يده بيده . و ليس لورثته أن يقسموا على الجاني فيقتلوه ؛ لأن الموت كان و هو مرتداً .^١

الرأي الثاني: يقام القصاص على الجاني المسلم .

و هو قول ابن حزم^٢ . و اعتبر في ذلك حال المجني عليه وقت موته ، بأنه مات مسلماً . فأصبح الحكم كمسلم قتل مسلماً . يقول :

فلو أن مسلماً جرح ذمياً عمداً ظالماً ، فأسلم الذمي ، ثم مات من ذلك الجرح : فالقود في ذلك بالسيف خاصة ، و لا قود في الجرح ؛ لأن الجرح حصل و لا قود فيه للكافر " و لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً " .^٣ فلما أسلم ، ثم مات مسلماً من جناية ظلم يمات من مثلها ، حصل مقتولاً عمداً و هو مسلم . ففيه ما جعل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم على من قتل مؤمناً .^٤

١ - جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٥-٢٣٦

٢ - انظر المحلى ج ١١ ص ٣٩

٣ - سورة النساء آية ١٤١

٤ - المحلى ج ١١ ص ٣٩

الحالة الثالثة :

إذا كان الجارح و المجروح ذميين .

اختلف العلماء أيضا في حكم إذا جرح ذمي ذميا ، فأسلم المجروح ، ثم مات من أثر الجراحة على الرأيين الآتين :

الرأي الأول : على الجارح القصاص .

قال الشافعي رحمه الله :

و لو أن نصرانيا جرح نصرانيا ثم أسلم الجارح ومات المجروح من جراحه بعد إسلام الجارح كان لورثة النصراني عليه القود

ثم قال : وهكذا لو أسلم المجروح دون الجارح أو المجروح والجارح معا كان عليه القود في الأحوال كلها .^١

و عليه الشافعية .^٢

١ - الأم ج٦ ص٤٤

٢ - انظر الأم ج٦ ص٤٤ ، روضة الطالبين ج٩ ص١٦١-١٦٢ وص ٢٤٧ ، مغني المحتاج

ج٤ ص١٦ ، حواشي الشرواني ج٨ ص٤١١

و هو رواية عن أحمد . و الصحيح من المذهب ، و عليه أكثر الحنابلة .^١

و استدلوأ :

بوجود المكافأة حال الجناية . و الاعتبار بحال الجناية .^٢

الرأي الثاني : لا يقتص منه .

و هو وجه مذكور بصيغة التضعيف في المحرر^٣ ، و المبدع^٤ .

١ - انظر المغني ج ٨ ص ٣٠٢ ، الكافي ج ٤ ص ٦ و ص ١٢٤-١٢٥ ، المحرر ج ٢ ص ١٢٥ ،

الفروع ج ٥ ص ٦٣٩-٦٤٠ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٠ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع

ج ٨ ص ٢٦٩ و ص ٢٧٠ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٧٩

٢ - حواشي الشرواني ج ٨ ص ٤١١ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٩ ، دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٧٩

٣ - انظر ج ٢ ص ١٢٥

٤ - انظر ج ٨ ص ٢٧٠

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

أما الحالة الأولى : إذا جرح مسلم أو ذمي حريبا ، ثم أسلم المجروح ، ثم مات
بسراية الجراحة ؟

فيترجح عندي القول بعدم القصاص على الجاني المسلم أو الذمي . و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة .

و أما الحالة الثانية : إذا كان الجارح مسلما ، و المجروح ذميا ، ثم أسلم الذمي
بعد الجراحة :

فيترجح عندي القول بعدم القصاص عن الجاني المسلم ، و تجب عليه دية مسلم .
و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة في موضعها .

و أما الحالة الثالثة : إذا جرح ذمي ذميا ، فأسلم المجروح ، ثم مات من أثر
الجراحة :

فيترجح القول بوجوب القصاص على الذمي الجاني . و ذلك لتساويهما حال
الجناية . ثم لما أسلم المجروح أصبح أعلى من الجارح . فيزيده الإسلام قوة لثبوت
حقه في القصاص . و الله أعلم

المبحث الثالث :

رمي المسلم أو الذمي حربيا ، فأسلم الحربي قبل وقوع السهم به

بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في حكم إذا رمى المسلم أو الذمي سهما على حربي ، فأسلم هذا الحربي قبل أن يقع السهم عليه .

الحكم :

كما سيظهر من كلام العلماء - الآتي ذكره - أن جمهورهم قد أجمعوا على أنه : لا قصاص على الرامي . لذلك يقول ابن نجيم : لا يجب شيء بإسلام المرمي إليه . بأن رمى إلى حربي ، أو مرتد ، فأسلم قبل الإصابة ، ثم أصابه بعدما أسلم . وهذا بالإجماع ^١ . إلا أنه يعكّر هذا الإجماع ، وجه عند الحنابلة بوجوب القصاص على الرامي .

ثم اختلف العلماء بعد ذلك في وجوب الدية عليه . و ذلك لاختلافهم في الاعتبار بحال الرمي فقط ، أم الاعتبار بحال الرمي و الإصابة معا ؟

فمن اعتبر حال الرمي فقط ، لم يلزمه الدية ؛ لأنه كان مهدر الدم .
و من اعتبر الحاليين معا ، ألزمه الدية ؛ لأنه كان مهدر الدم عند الرمي فلا قصاص
عليه ، و معصوما عند الإصابة فعليه الدية .

ثم اختلف القائلون بوجوب الدية في مقدارها . أدية مسلم ، أم دية كافر ؟ و هل
هي دية خطأ ، أم دية شبه عمد ؟

الرأي الأول : لا قصاص على الرامي ، و لا دية .

و هو قول أبي حنيفة ، و صاحبيه ، و الأحناف .^١
يقول الكاساني :

و لأبي حنيفة رضي الله عنه أن الضمان إنما يجب على الإنسان بفعله . ولا فعل منه
سوى الرمي السابق ، فكان الرمي السابق عند وجود زهوق الروح قتلا من حين
وجوده .^٢

١ - انظر الجامع الصغير و كذلك شرحه النافع الكبير ص ٤٩٧-٤٩٨ ، بداية المبتدي
ص ٢٤٣ ، الهداية شرح البداية ج ٤ ص ١٧٥ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٥ ص ١٥٣ ، المبسوط
للسرخسي ج ١٢ ص ٢٢ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣ ، العناية ج ١٠ ص ٢٦٨ ، الدر المختار
ج ٦ ص ٥٧٢ ، حاشية السعدي أفندي ج ١٠ ص ٢٦٨
٢ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٢٥٣ و انظر النافع الكبير ص ٤٩٨

و هو وجه عند الشافعية ، ذكره النووي و الشرييني بصيغة التضعيف .^١

و هو المذهب عند الحنابلة ، و عليه أكثرهم^٢ . و عليه الكفارة .^٣

يقول القاضي في الروايتين و الوجهين :

و لا يختلفون إذا رمى مرتدا فأسلم ، ثم وقع السهم عليه ، أنه لا قصاص .^٤
و يقاس على المرتد الحربي ، إذ جعل كثير من المصنفين حكم المرتد و الحربي في
هذه المسألة حكما واحدا . لأنهما مهذرا الدم .

الأدلة :

١- لأن الرمي لم يتعقد موجبا للضمان ؛ لعدم تقوم المحلل ؛ لأن الحربي لا
عصمة لدمه ، فلا يتقلب موجبا لصيرورته متقوما بعد ذلك ، فالاعتبار بحالة

١ - انظر روضة الطالبين ج٩ ص١٦٧-١٦٨ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٣ ، و انظر أيضا
الوسيط ج٦ ص٢٨٥

٢ - انظر المغني ج٨ ص٢٤٦ ، الكافي ج٤ ص٥٧-٥٨ ، المحرر ج٢ ص١٢٥ ، المقنع و كذلك
شرحه المبدع ج٨ ص٢٦٣-٢٦٤ ، الإنصاف ج٩ ص٤٦٣ و ص٤٧٣ ، الإقناع و شرحه
كشاف القناع ج٥ ص٥٢٢ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج٣ ص٢٧٧

٣ - انظر المغني ج٨ ص٢٤٦

٤ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٢٥٧

الرمي . كما لو رمى إليه وهو مرتد ، فأسلم ، ثم وقع به السهم : فلا شيء عليه .^١

٢- لا شيء على الرامي ؛ لأنه حين رمى ، كان المرمي إليه مباح القتل ، فلم ينعقد رميه موجبا للضمان . ثم بعد ذلك لم يحدث من الرامي بعد إسلام المرمي إليه فعل آخر يجب به الضمان . ولما كان الموت أثر فعله المتقدم ، و هو غير مضمون ، فكذلك لا يضمن أثره .^٢

٣- لأنه يشترط في القصاص : دوام التكافؤ من حصول السبب إلى حصول المسبب اتفاقا . فلما تغير حاله من الكفر في وقت الرمي ، ثم صار مسلما عند وقوع السهم به ، فيسقط عن الرامي القصاص .^٣

٤- لأنه رمى من هو مأمور برميهِ ، فلم يضمن . لأن الاعتبار في التضمنين بابتداء حال الجناية ، لأنها موجبة . وحالها لم يكن كل من الحربي والمرتد

١ _ انظر الهداية شرح البداية ج ٤ ص ١٧٥ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٧١-٣٧٢ ، حاشية السعدي أفندي ج ١٠ ص ٢٦٨

٢ _ انظر النافع الكبير ص ٤٩٨-٤٩٩ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٧٧

٣ _ انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٤٥ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٢٥٠

أهلا لأن يضمن فلم يكن على الجاني شيء لفوات الأهلية المشترطة لوجوب الضمان .^١

٥- لأن كل جرح أوله غير مضمون ، لا ينقلب مضمونا بتغير الحال في الانتهاء .^٢

٦- لا قصاص عليه ؛ لأن كل جناية تهدر ابتداء ، تهدر دواما وإن تغير الحال بعد .^٣

٧- عليه الكفارة ؛ لأنه كمن رمى حريبا في دار الحرب ، فبان أنه قد أسلم و كتم إسلامه .^٤

٨- راجع الأدلة على أن العبرة بالرمي ، لا بالإصابة في مسألة : إذا أسلم من لا يحل صيده قبل الإصابة .

١ - المبدع ج ٨ ص ٢٦٤ و انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٦ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٢

٢ - روضة الطالبين ج ٩ ص ١٧٧

٣ - انظر المبدع ج ٨ ص ٢٦٦

٤ - انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٦ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٤

الرأي الثاني : لا قصاص على الرامي ، و تلزمه الدية .

و هو وجه عند الأحناف . و قال به زفر .^١

أما المالكية ، فقد اتفقوا مع الجمهور في عدم القصاص . إلا أنهم أوجبوا عليه الدية .
و ذلك لأنهم فرقوا في النظر بين وجوب القصاص ، و وجوب الدية .
فاعتبروا في القصاص التكافؤ من وقت الرمي إلى وقت الإصابة . و اعتبروا في الدية
وقت الإصابة .

أما فيما يتعلق بالقصاص ، فيقول الخطاب :
أن القصاص يشترط فيه حصول التكافؤ في حال السبب والمسبب . فيشترط في
القصاص في الرمي : أن يكون حرا من حين الرمي إلى حين الإصابة .
فلو كان عبدا حين الرمي ، أو كان كافرا ، ثم عتق ، أو أسلم قبل الإصابة فلا
قصاص عليه .^٢

١ _ انظر بدائع الصنائع ج٧ ص٢٥٣

٢ _ مواهب الجليل ج٦ ص٢٤٥ و انظر التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٤ ، الشرح الكبير و
حاشية الدسوقي عليه ج٤ ص٢٤٩-٢٥٠

و يقول ابن شاس^١ :

ألا ترى لو أن مسلماً قطع يد مسلم ، ثم ارتد المقطوع ، فمات مرتداً ، أو قتل :
أن القصاص قد ثبت على الجاني ، فتقطع يده بيده . و ليس لورثته أن يقسموا على
الجاني فيقتلوه ؛ لأن الموت كان و هو مرتد^٢ . و نقل الرهوني الإجماع على
ذلك . لم يستمر التكافؤ في الدين من وقت الرمي إلى وقت الموت ، سقط القصاص
في النفس .

١ - هو : عبد الله بن نجم بن شاس بن نزار بن عشائر الجذامي السعدي . و كنيته أبو محمد ،
و لقبه جلال الدين . أخذ الفقه على مذهب مالك على الفقهية أبي يوسف يعقوب بن يوسف
المالكي و غيره بمصر . و سمع الحديث من أبي محم بن أبي الوحش المعروف بابن بري . اهتم و
اشتغل بالفقه و أصوله و الحديث . تولى التدريس و الافتاء بمصر ، إلا أنه امتنع من الفتوى
بعد رجوعه من الحج إلى وفاته . له مصنفات منها : عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم
المدينة . و غيره . مات مجاهداً في الحروب الصليبية ضد مصر سنة ٦١٠هـ و قيل ٦١٦هـ —
رحمه الله . انظر ترجمته في مقدمة كتابه عقد الجواهر الثمينة ج ١ ص ١٧-٢٣

٢ - جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٦

٣ - حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ ص ٢٥ و انظر أيضاً حاشية المدني
على كنون ج ٨ ص ٢٥

و أما فيما يتعلق بالدية ، فقد روى ابن سحنون عن ابن القاسم في النصرائي يسلم بعد أن جرح ، ثم يموت : أن فيه دية حر مسلم في مال الجاني اعتبارا بما يؤول إليه أمره .^١

هذا ، فبعد أن اتفق المالكية على أنه لا قود على الجاني ، و أنه تلزمه الدية ، اختلفوا في تحديد مقدار الدية ، هل هي دية مسلم ، أم دية كافر ؟

فقال ابن القاسم و سحنون و غيرهما :
ديته دية مسلم^٢ ؛ و ذلك باعتبار وقت الإصابة . كما يتبين من كلامهما السابق .

و قال بقية المالكية ، و منهم أشهب :
عليه دية كافر . لأنه ينظر إلى وقت الرمية .^٣

و يعترض سحنون على أشهب ، فيقول :
و ينبغي على قوله أنه لو كان مرتدا ، فأسلم قبل وقوع الرمية ، أنه لا قود على الرامي ، و لا دية ؛ لأنه وقت الرمي مباح الدم .^٤

١ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٥ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٤٤ و ص ٢٤٥ ،

حاشية الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل ج ٨ ص ٢٥

٢ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٦

٣ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٦ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ٢٥٠

٤ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٧

أما الشافعية ، فيقول الشافعي فيمن رمى حربيا بسهم ، فأسلم الحربي قبل وقوع السهم به : ليس عليه قود ، و عليه الكفارة و دية مسلم .^١
و هو المذهب عندهم ، و الأصح ، و المنصوص عليه . و هي دية قتل مسلم خطأ مخففة .^٢

و اعتبر الغزالي في الدية وجهان ، فيقول :
لو رمى إلى حربي أو مرتد فأسلم قبل الإصابة ففي الضمان وجهان مرتبان على ما إذا جرح حربيا فأسلم ثم مات أو مرتدا فها هنا أولى بوجوب الضمان لأن الجرح سبب قديم في حالة الإهدار وتمام الرمي بالإصابة والإصابة جرت في حالة العصمة .
و في المرتد أولى بالوجوب لأن الرمي إليه عدوان .^٣

و هذا القول وجه آخر عند الحنابلة . و قال به القاضي . و هي دية حر مسلم مخففة على عاقلته .^٤

١ - انظر الأم ج ٦ ص ٣٩

٢ - انظر منهج الطلاب ص ١١٢ ، المهذب ج ٢ ص ١٩١ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ١٦٧ -
١٦٨ و ص ٢٥٦ ، منهاج الطالبين ص ١٢٣ ، جواهر العقود ص ١٢٢٢ ، مغني المحتاج
ج ٤ ص ٢٣ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٦ ، المشور ج ٢ ص ٣٣١

٣ - الوسيط ج ٦ ص ٢٨٥ و انظر أيضا روضة الطالبين ج ٩ ص ١٦٧ - ١٦٨ ، مغني المحتاج
ج ٤ ص ٢٣

٤ - انظر الكافي ج ٤ ص ٥٨ ، المحرر ج ٢ ص ١٢٥ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع
ج ٨ ص ٢٦٤ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٦٤ و ص ٤٧٣

و اختلفت الرواية عن أحمد ، فروي عنه : تجب عليه دية مسلم ؛ باعتبار حال الإصابة .

و الرواية الأخرى : تجب عليه دية ذمي ؛ باعتبار حال الرمي .^١

و ممن قال بوجوب الدية ، ابن حزم . فيقول :
الذي يرمي حربيا ، ثم يسلم ، ثم يموت : أن فيه الدية على العاقلة .^٢

الأدلة :

١ - لا قصاص عليه ؛ لأنه لما أرسل السهم عليه ، كان وقتها حربيا مباح الدم.^٣

٢ - لا قصاص عليه : لأن جرحه كالمقدمة التي يتوصل بها إلى الجناية . كما لو حفرا بئرا عدوانا وهناك حربي فأسلم ، ثم وقع فيها ، فإنه يضمه وإن كان عند السبب حربيا مهدر الدم .^٤

١ - انظر المبدع ج ٨ ص ٢٧١ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٢

٢ - المحلى ج ١١ ص ٣٩

٣ - انظر الأم ج ٦ ص ٣٩ و ص ٤٨-٤٩ ، عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٢٣٥

٤ - انظر المذهب ج ٢ ص ١٩١ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣ ، حواشي الشرواني ج ٨ ص ٤١١ ،

فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٦

يقول ابن قدامة :

لأن الاعتبار في الضمان بحال الجناية ، دون حال السبب . بدليل ما لو حفر بئرا
لحربي ، فوقع فيها بعدما أسلم .^١

٣- لأن الجاني المأمور بتلك الجناية مخاطب مكلف ملزم في قتل الخطأ كفارة أو
كفارة ودية على عاقلته ؛ لأن الفعل قد يكون مباحا مع كونه مضمونا . وإنما أبيح
بشرط سلامة العاقبة .^٢

٤- عليه الدية ؛ لأنه إذا كان الرمي إليه مضمون الدم في الطرفين ، أعتبر الضممان
بالأخير . وإن كان مضمونا حين الرمي دون الإصابة ، فهدر . وإن انعكس ضمن
حال الإصابة .^٣

و في هذه المسألة كان غير مضمون حين الرمي ، و مضمونا حين الإصابة : فتجب
الدية .

٥- تجب (الدية) لأن الرمي هنا محرم ؛ لما فيه من الافتئات على الإمام .
وكتلفه ببئر حفرت .^٤

١ - الكافي ج ٤ ص ٥٨

٢ - انظر المنشور ج ٢ ص ٣٣١ و لما لم تتوفر سلامة العاقبة ، أصبح فعل الرامي كقتل الخطأ .

انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٦ ، المحلى ج ١١ ص ٣٩

٣ - أنظر المبدع ج ٨ ص ٢٦٦

٤ - المبدع ج ٨ ص ٢٦٤

٦- أما الدليل على كون مقدار الدية ، دية مسلم :

أ (تجب عليه دية مسلم ؛ لأن الاعتبار بحال الإصابة ، دون حال الإرسال . لأن الإرسال سبب ، و الإصابة جناية . و الاعتبار بحال الجناية ، لا بحال السبب .^١

ب (لأن كل فعل غير مضمون ، وما بعده من الجرح و الزهوق مضمون : تجب فيه دية مسلم مخففة . و وقت الرمي هنا كان غير مضمونا .^٢

الرأي الثالث : يقتل به .

و هو وجه عند الحنابلة^٣ . يقول أبو بكر :

يجب القود ؛ لأنه قتل مكافئا له ظلما عمدا ، فوجب القصاص .^٤

١ - المهذب ج٢ ص١٩١ و انظر روضة الطالبين ج٩ ص١٦٨ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٣ ، فتح الوهاب ج٢ ص٢٢٦ ، حاشية السعدي أفندي ج١٠ ص٢٦٨ ، الشرح الكبير ج٤ ص٢٥٠

٢ - انظر حواشي الشرواني ج٨ ص٤١١

٣ - انظر المغني ج٨ ص٢٤٦ ، المبدع ج٨ ص٢٦٤

٤ - المغني ج٨ ص٢٤٦

الأدلة :

- ١- كما لو كان (الحربي) حرا مسلما حال الرمي .^١
- ٢- أن الاعتبار بحال الجناية ؛ بدليل :
 أ (ما لو رمى مسلما ، فلم يقع به السهم حتى ارتد : لم يلزمه شيء ؛ لأن لما ارتد أصبح مهدر الدم . فيكون كمن رمى مرتدا .
 ب) ما لو رمى مسلما حيا ، فلم يقع به السهم حتى مات : لم يلزمه شيء ؛ لأنه لما مات ، يكون قد مات من غير فعل الرامي . فيكون كمن رمى ميتا .^٢

١ - المغني ج ٨ ص ٢٤٦

٢ - انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٦

الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم القول بعدم القصاص ، و عدم وجوب الدية على المسلم أو الذمي إذا رمى حربيا ، فأسلم الحربي قبل وقوع السهم به .
و لاسيما إذا كان في دار الحرب ، أو أثناء القتال . و إلا لما جاهد المسلم خوفا من إسلام الحربي إذا أرسل سهمه عليه ، فتجب عليه الدية .
يقول أبو جعفر الترمذي :

لا يلزمه شيء ؛ لأنه وجد السبب من جهته في حال هو مأمور بقتله ، ولا يمكنه تلافي فعله عند الإسلام ، فلا يجب ضمانه . كما لو جرحه ثم أسلم ومات^١ .

أما إذا كان الحربي في دار الإسلام ، فلا يلزم رامي الدية أو الكفارة ، و إنما يعززه الإمام بما يراه مناسبا ؛ و ذلك لتعديده على سلطانه . حتى لا يقتل الكافر بغير وجه حق ، بدعوى أنه حربي .

و هذا إذا كان الرامي لا يستطيع أن يفعل شيئا حيال ما رماه ، كأن يغير اتجاهه ، أو أن يلفت انتباه المرمي إليه ، فيحذره .
أما إذا كان الرامي أو الجاني علم بإسلام الحربي ، و يستطيع إبعاد القتل عنه ، كتغيير اتجاه ما رمى ، أو أن ما رماه يستغرق وقتا للوصول إلى الهدف ، أو غير ذلك :

١ - نقلا من المذهب ج ٢ ص ١٩١ و انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٥٨

فيجب عليه تغيير اتجاه ما رماه ، أو إعلام الحربي (الذي أسلم) حتى يأخذ حذره. فإن لم يفعل ذلك ، فعليه القصاص ؛ لتعمده القتل .

و يمكن تصوير هذه المسألة واقعيا في العصر الحاضر ، بالقذائف ذات الرؤوس التي يمكن التحكم بها من بعد . أو القنابل الموقوتة ، أو التي يمكن التحكم بها من بعد .
و الله أعلم .

المبحث الرابع :

رمي المسلم ذميا ، فأسلم الذمي قبل وقوع السهم به

بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في حكم ما يجب على المسلم إذا رمى ذميا ، فأسلم الذمي قبل وقوع السهم به .

الحكم :

اختلف العلماء في حكم هذه المسألة على الآراء الثلاثة الآتية :

الرأي الأول : لا قصاص على الرامي ، و عليه دية ذمي .

يقول ابن شاس :

و كذلك لو كان الرمي إليه نصرانيا ، فأسلم قبل وصول السهم إليه : أنه لا قصاص ، و فيه دية .^١

و القول بدية ذمي وجه عند المالكية . و قال به أشهب و سحنون و من تبعهما .^٢

١ - جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٧

٢ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٥ و ٢٣٧ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٤٤

وص ٢٤٥

و هو رواية عن أحمد : تجب عليه دية ذمي ؛ باعتبار حال الرمي .^١

الرأي الثاني : لا قصاص على الرامي ، و عليه دية مسلم .

و هو وجه آخر عند المالكية ، و قال به ابن القاسم و من تبعه .^٢

و هو الذي عليه الشافعية^٣ . يقول الشافعي :

ولو أن رجلا أرسل سهما على نصراني فلم يقع به السهم حتى أسلم ، أو على عبد فلم يقع عليه به حتى عتق ، فقتله : لم يكن عليه قصاص ؛ لأن غلبة السهم كانت بالإرسال الذي لا قود فيه بينهما .

و لو كان وقوعه به و هو بحاله حين أرسل السهم ، ثم أسلم : لم يقتص منه ، و عليه دية مسلم حر في الحالتين والكفارة .^٤

و هو المذهب عند الحنابلة .^٥

١ - انظر المبدع ج ٨ ص ٢٧١ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٢

٢ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٧ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٤٤ و ص ٢٤٥

٣ - انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١٧٦ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٧

٤ - الأم ج ٦ ص ٣٩ انظر أيضا الأم ص ٤٨-٤٩ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٥ ص ١٥٣-١٥٤

٥ - انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٥ ، المحرر ج ٢ ص ١٢٦ و ص ١٤٦ ، المقنع و كذلك شرحه المبدع ج ٨ ص ٢٧١ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٢٥٦-٢٥٧ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧١ ، كشف القناع ج ٥ ص ٥٢٥ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٨٠

و هو رواية عن أحمد ، فروي عنه : تجب عليه دية مسلم باعتبار حال الإصابة . و
هي المذهب .^١
و تصرف الدية لورثته المسلمين .^٢

أدلة الرأي الأول و الثاني :

لما اتفق أصحاب الرأي الأول و الثاني في ما استدلوا به على عدم القصاص ، رأيت
أن أعرضها أولاً ، ثم أعرض أدلة ما يجب في مقدار الدية ؛ و ذلك لعدم التكرار .

أولاً : الأدلة على عدم وجوب القصاص :

١- لا قصاص عليه لأن : الرمي جزء من الجناية . ولا ريب في انتفاء المكافأة
حال الرمي . وإذا عدت المكافأة في بعض الجناية ، عدت في كلها ؛ إذ
الكل ينتفي بانتفاء بعضه .^٣

٢- القصاص جزاء للفعل . فيعتبر فيه حال الفعل و حال الإصابة معا ؛ لأنهما
طرفاه . فلا يقتص منه ؛ لانعدام التكافؤ عند الفعل ، و هو الرمي .^٤

١ - انظر المبدع ج ٨ ص ٢٧١ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٢

٢ - انظر المبدع ج ٨ ص ٢٧١

٣ - المبدع ج ٨ ص ٢٧١

٤ - انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٦ ، دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٢٨٠

٣- أن القصاص إنما يجب بالقصد إلى تناول نفس مكافئة له حين الجناية ، و حين الإرسال . و التكافؤ غير موجود حينئذ ، فلا قصاص .^١

٤- لم يجب عليه القصاص ؛ فهو كمن رمى حربيا فأسلم .^٢

ثانيا الأدلة على وجوب دية مسلم :

١- قال ابن القاسم : المعتبر في الضمان وقت الإصابة . كما لو رمى صيدا ثم أحرم ، ثم أصابه ، فعليه جزاؤه .^٣

٢- يقول البهوتي : على رام دية حر مسلم اعتبارا للحال ، بحال الإصابة ؛ لأنه بدل عن المحل . فتعتبر حالة المحل الذي فات بها ، فتجب بقدره . بخلاف القصاص ، فإنه جزاء للفعل . فيعتبر الفعل فيه و الإصابة معا ؛ لأنهما طرفاه .^٤

١ - انظر التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٤ ، مغني المحتاج للشريبي ج٤ ص١٧ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٢٥٧ ، المغني ج٨ ص٢٤٦ ، كشف القناع ج٥ ص٥٢٥

٢ - انظر المغني ج٨ ص٢٤٦

٣ - التاج و الإكليل ج٦ ص٢٤٤

٤ - دقائق أولي النهى ج٣ ص٢٨٠

٣- تجب دية حر مسلم إذا مات من الرمية ؛ لأن الإتلاف حصل لنفس حر مسلم .^١

ثالثا : الأدلة على وجوب دية ذمي :

اعتبر القائلون بوجوب دية ذمي ، حال المرمي إليه وقت الرمي ؛ إذ كان وقتها ذميا .^٢

الرأي الثالث : على الرامي القصاص .

لم أجد هذه المسألة في كتب الأحناف التي اطلعت عليها . و الذي يظهر لي من أصل مذهبهم قتل المسلم بالكافر : أنه يجب القصاص على الرامي المسلم ؛ لأنه برميهِ الذمي ، يكون معتديا على معصوم الدم ، سواء أسلم ، أم لم يسلم . كقتله ذميا عمدا .

و هذا الرأي ظاهر كلام أحمد ، و قول أبي بكر .^٣

١ - المبدع ج ٨ ص ٢٧١

٢ - انظر جواهر العقد الثمين ج ٣ ص ٢٣٥ ، المبدع ج ٨ ص ٢٧١ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٢

٣ - انظر المغني ج ٨ ص ٢٤٥ ، المحرر ج ٢ ص ١٢٥ ، المقنع وكذلك شرحه المبدع ج ٨ ص ٢٧١ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج ٢ ص ٢٥٦-٢٥٧ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٤٦ و ص ٤٧٢

الأدلة :

١- لأنه قتل مكافئا له ظلما عمدا ، فوجب القصاص . كما لو كان حرا مسلما حال الرمي . يحققه أن الاعتبار بحال الجناية . بدليل ما لو رمى مسلما حيا فلم يقع به السهم حتى ارتد أو مات ، لم يلزمه شيء .^١

٢- أنه كمن قتل من يعرفه ذميا ، فبان أنه قد أسلم ، فعليه القصاص على الصحيح .^٢

٣- أنها رمية محظورة أوجب دية حر مسلم ، فأوجب القصاص . كما لو كان في وقت الرمية مسلما .^٣

يقول أبو بكر :

لأن أحمد قال في رواية الحسن بن محمد بن الحارث ، في رجل أرسل سهما على زيد ، فأصاب عمرا : هو عمد ، عليه القود . فاعتبر ابتداء الرمية أنها كانت محظورة .^٤

١ - المغني ج ٨ ص ٢٤٥-٢٤٦ و انظر المبدع ج ٨ ص ٢٧١

٢ - انظر المحرر ج ٢ ص ١٢٦ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤١ ، الإنصاف ج ٩ ص ٤٧٢

٣ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٢٥٧

٤ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٢٥٧

و اعترض عليه :

ما ذكره أحمد في رواية الحسن بن محمد لا تشبه مسألتنا ؛ لأن تلك الرمية وجد القصد فيها . و هي مما توجب القود ؛ لأن الإصابة لو حصلت في زيد لأوجبت القود . فلهذا إذا أصابت عمرا تعلق بها القود ، اعتبارا بحال الرمية . كما لو أرسل كلبه على صيد فأصاب غيره ، حل أكله . لأن هذا الإرسال في الجملة مما تتعلق به الإباحة ، و لم يعتبر التعين في رمي الآدمي . و يبين صحة هذا أن القصد معتبر في الإرسال ، كما هو معتبر في الرمية . بدليل أنه لو استرسل كلبه ، ففصلد ، و قتل ، لم ييح ؛ لعدم القصد .

و إذا كان كذلك ، فالقصاص وجب هاهنا ؛ لأن الرمية مما توجب القود . و ليس كذلك في رمي المسلم للذمي ؛ لأن هذه الرمية لا توجب قودا على المسلم بحال . فلهذا فرقنا بينهما .^١

الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم ما يلي :

أولا : إذا علم بإسلام المرمي إليه ، وكان لا يستطيع أن يوقف ، أو يغير اتجاه ما رماه ، أو أن يحذره و يلفت انتباهه :
فلا قصاص عليه ؛ لعدم التكافؤ حال الرمي .
و تجب عليه دية ذمي ؛ لأنه كمن قتل ذميا ابتداء .

ثانيا : إذا كان يستطيع منع وصول ما رماه إلى المرمي إليه ، بعد علمه بإسلامه ، و لم يفعل ذلك : فعليه القصاص ؛ لتعمده قتل مسلم .

انظر أيضا ما سبق ترجيحه في المبحث السابق : إذا كان المرمي إليه حريبا .

المبحث الخامس :ضرب المسلم بطن الكافرة الحامل ثم أسلمتبيان المبحث :

إذا ضرب المسلم بطن الذمية الحامل ، ثم أسلمت أو أسلم زوجها ، فهل
يجب على الضارب غرة جنين مسلمة ، أم غرة جنين ذمية ؟
و هل يختلف الحكم إذا كانت حربية قبل إسلامها ؟

الحكم :

إذا ضرب رجل بطن الحامل ، ثم سقط الجنين حيا ، و ثبتت حياته
بالرضاعة أو الاستهلال ، أو بقول الأطباء الثقات ، ثم مات من أثر تلك الضربة :
فقد أجمع العلماء أن على الضارب دية .^١
فإذا كان الجنين المولود حرا ، فعليه دية حر كاملة ، لأنه مات حرا بجناية . أشبه ما
لو باشره الضارب بالقتل .^٢

١ - انظر التمهيد ج٦ ص٤٨١-٤٨٢ ، المبدع ج٨ ص٣٦٠

٢ - انظر المبدع ج٨ ص٣٦٠

فلم يعتبر العلماء هنا حال الجنين وقت الضرب (أي الجناية) ، إنما اعتبروا حاله وقت استقرار الجناية . و عليه إذا ضرب بطن الكافرة ، ثم أسلمت ، ثم خرج الجنين حيا ، ثم مات من أثر الضرب : فعلى الضارب دية كاملة ، و ليس غرة .

أما إذا خرج الجنين ميتا من أثر الضرب : فلم يختلف العلماء في وجوب الغرة على الضارب ، إلا أنهم اختلفوا في قيمتها .

و الغرة ^١ : هي العبد ، أو الأمة . و سميت بذلك لأنهما من أنفس الأموال . و الأصل في الغرة الخيار . و أصلها البياض في وجه الفرس . و ليس البياض في العبد أو الأمة شرطا عند الفقهاء . و قيمتها خمس من الإبل ، أي نصف عشر دية رجل ، أو عشر دية أم الجنين . و هي أقل ما قدره الشرع في الجناية ، و هو أرش الموضحة .

سبب الخلاف في المسألة :

يرجع سبب اختلافهم في قيمة الغرة إلى : هل العبرة بوقت الجنائية ، أم بوقت الاستقرار ؟

فخرج في المسألة الرأيين الآتيين :

١ - انظر المذهب ج ٢ ص ١٩٨ ، المغني ج ٨ ص ٣١٦ ، الروض المربع شرح زاد المستقنع

ج ٢ ص ٣٣٩ ، كشف القناع ج ٦ ص ٢٣

الرأي الأول : عليه غرة جنين مسلمة .

يقول في بداية المبتدي ^١ : وإذا ضرب بطن امرأة فألقت جنينا ميتا ففيه غرة ، وهي نصف عشر الدية .

و المراد بنصف عشر الدية ، أي نصف عشر دية الرجل . ^٢

ولم يفرق بين كون المرأة مسلمة أم ذمية ؛ و ذلك لإطلاقه في قوله : امرأة . ^٣
فعلى هذا يمكن القول أنه عند الأحناف ، لا فرق بين الاعتبار بحال الجنائية ، أو الاعتبار بحال الاستقرار ؛ إذ لا فرق بين كون الأم مسلمة أم ذمية ، لتساوي جنينهما في مقدار الغرة .

أما الشافعي فيقول :

و إذا جنى الرجل على الأمة الحامل جنانية ، فلم تلق جنينها حتى عتقت ، أو على الذمية جنانية ، فلم تلق جنينها حتى أسلمت : ففي جنينها ما في جنين حرة مسلمة ؛ لأن الجنانية عليها كانت و هي ممنوعة ، فيضمن الأكثر مما في جنانيته عليها . ^٤

١ - ص ٢٤٧

٢ - انظر الهداية ج ٤ ص ١٨٩ ، البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٩ ، الدر المختار ج ٦ ص ٥٨٨

٣ - انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٣٨٩

٤ - الأم ج ٦ ص ١١١

و هو الذي عليه الشافعية ^١ .

و هو الذي عليه الحنابلة . و ظاهر كلام أحمد ، و قول ابن حامد و القاضي ^٢ .

الأدلة :

١- أن الجناية إذا وقعت مضمونة ، ثم سرت إلى النفس ، كان اعتبار الدية بحال الاستقرار . كما لو قطع يدي ذمي ، ثم أسلم ، ثم سرى إلى نفسه ، ففيه دية مسلم اعتبارا بحال الاستقرار . كذلك هاهنا ^٣ .

٢- لأن الضمان يعتبر بحال استقرار الجناية . والجنين محكوم بإسلامه عند استقرارها ^٤ .

١ - انظر المذهب ج ٢ ص ١٩٨ ، الوسيط ج ٦ ص ٣٨٤ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ٣٧١ ، جواهر العقود ج ٢ ص ١٢٦٧

٢ - انظر المغني ج ٨ ص ٣١٧ ، الكافي ج ٤ ص ٨٦ ، المبدع ج ٨ ص ٣٦٠ ، دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٣١١

٣ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٢٩٠

٤ - انظر المذهب ج ٢ ص ١٩٨ ، المغني ج ٨ ص ٣١٧ ، الكافي ج ٤ ص ٨٦ ، المبدع ج ٨ ص ٣٦٠ ، دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٣١١

٣- لأن الجناية عليها كانت و هي ممنوعة ، فيضمن الأكثر مما في جنايته عليها .^١

٤- لأن قدر الدية و قيمة الغرة في الجنين يتبع أغلظها قدرا على الصحيح . لأن الضمان يغلب فيه طرف التغليظ .^٢

الرأي الثاني : عليه غرة قيمتها عشر دية ذمية .

و هو وجه عند الحنابلة . و قال به أبو بكر وأبو الخطاب .^٣

الأدلة :

١- لأن الاعتبار بوقت الجناية ، و ليس وقت الاستقرار . و وقت الجناية كان الجنين غير محكوم بإسلامه . و الدليل على ذلك : أنه لو ضرب بطن حربية، ثم أسلمت ، ثم أسقطت : سقط الضمان ، إذ لم يعتبر وقت الاستقرار . فكذا هنا .^٤

٢- أن قيمة الغرة يعتبر فيها بالأقل . لأن الأصل براءة الذمة .^٥

١ - الأم ج٦ ص ١١١

٢ - المنشور ج٣ ص ٣٥١ و انظر الأشباه و النظائر للسيوطي ص ٢٦٨

٣ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص ٢٩٠ ، المغني ج٨ ص ٣١٧ ، الكافي ج٤ ص ٨٦ ، المبدع ج٨ ص ٣٦٠

٤ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص ٢٩٠

٥ - انظر المنشور ج٣ ص ٣٥١ و انظر الأشباه و النظائر للسيوطي ص ٢٦٨

أما إذا كانت الأم حربية :

فوجهان عند الشافعية ، يقول الغزالي :
و لو جنى على بطن حربية ، فأسلمت ، و أجهضت ، ففي أصل ضمان الجنين
وجهان يضاهي الوجهين فيما إذا رمى إلى حربي ، فأسلم قبل الإصابة . و كأن
وصول الجناية إلى الجنين بالانفصال .^١

و الوجه الأصح عندهم : ليس عليه شيء ؛ لأن الجنين لم يكن معصوم الدم وقت
الجناية .

و الوجه الآخر : عليه غرة جنين مسلمة .^٢

و كذلك ذكر بعض الحنابلة كالقاضي و البهوتي : أنه لا شيء عليه .^٣

١ - الوسيط ج٦ ص ٣٨٤

٢ - انظر روضة الطالبين ج٩ ص ٣٧١ ، فتح الوهاب ج٢ ص ٢٥٧ ، مغني المحتاج
ج٤ ص ١٠٣ ، الإقناع ج٢ ص ٥١٣-٥١٤

٣ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص ٢٩٠ ، كشف القناع
ج٦ ص ٢٤

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

أولا : إذا كانت الحامل ذمية قبل إسلامها ، فعلى ضاربها غرة جنين المسلمة .
و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة .

بالإضافة إلى أن القاعدة : ما كان مضمونا في الابتداء و الانتهاء ، أعتبر في قدر الضمان بالانتهاء .^١

فلما كان الجنين في الابتداء (أي وقت الضرب) مضمونا ؛ لأنه كان ذميا ، و في الانتهاء (أي وقت الاستقرار) كان مضمونا أيضا ؛ لأنه أصبح مسلما بإسلام أمه : فيكون مقدار الضمان بحال الانتهاء . فيضمن مقدار غرة جنين مسلمة .

ثانيا : إذا كانت الحامل حربية قبل إسلامها ، فليس على ضاربها شيء . لما سبق ذكره من أدلة .

بالإضافة إلى أن القاعدة : ما كان مهدرا في الابتداء ، لا ينقلب مضمونا في الانتهاء .^٢

فلما كان الجنين في الابتداء (أي وقت الضرب) مهدرا ؛ لأنه كان حربيا ، فلا ينقلب مضمونا وقت الاستقرار . فلا يضمن الضارب شيئا .

١ - انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١٧٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٦

٢ - انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١٧٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٣ ، المبدع ج ٨ ص ٢٦٦

الفصل الثالث

في الحدود

و فيه مبحثان :

المبحث الأول : فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

المبحث الثاني : فعل حديث العهد ما يوجب الحد بعد إسلامه .

المبحث الأول :

فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه

يبحث هذا المبحث فيما إذا فعل الكافر ما يوجب الحد ، كسرقة ، أو قذف ، أو زنا ، أو شرب خمر - ثم يسلم ، فهل يسقط عنه الحد ؟
و هل يختلف الحكم باختلاف نوع الحد من حيث كونه حق لله ، أو حق للآدمي ؟
و هل يختلف الحكم باختلاف نوع الكافر من حربي ، أو مستأمن ، أو ذمي ؟

الحكم :

يختلف حكم هذا المبحث باختلاف نوع الكافر من حربي ، أو مستأمن ، أو ذمي . و كذلك يختلف الحكم من حيث كون الحد متعلقا بحقوق الله ، أو متعلقا بحقوق الآدميين .

و حتى لا تختلط الأحكام ؛ رأيت أن أعرض حكم هذه المسألة من ثلاث جوانب ، فيخرج في هذا المبحث الثلاث المطالب الآتية :

المطلب الأول : ما يتعلق بالكافر الحربي إذا فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

المطلب الثاني : ما يتعلق بشرب الخمر بالنسبة للذمي .

المطلب الثالث : ما يتعلق بالحدود بالنسبة للذمي من حيث كون الحد متعلقا بحقوق الله ، أو متعلقا بحقوق الآدميين .

المطلب الأول :

ما يتعلق بالكافر الحربي إذا فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

أجمع العلماء المسلمون على : أن الحربي لا يقام عليه بعد ذمته أو إسلامه حد زنا كان منه قبل ذلك ، و لا قتل مسلم أو غيره ، و لا قذف ، و لا خمر ، و لا سرقة ، و لا يغرم ما أتلف من مال المسلم ، أو غيره .^١

فعند الأحناف : الحربي إذا ارتكب شيئاً من الأسباب الموجبة للحد ، ثم أسلم ، لا يقام عليه الحد .^٢

و كذلك عند المالكية .^٣

١ - مراتب الإجماع ج ٢ ص ١٣٢ و انظر أيضا : الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٠٢ ، التمهيد ج ٢ ص ٤٩-٥٠ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٥ ، الناسخ و المنسوخ ج ٢ ص ٣٨٨ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٢٩٩ ، المبدع ج ٩ ص ١٥٢ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٥٣ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٣٧

٢ - انظر السير ص ١٩٤ ، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٩٨ و ص ١٣٥-١٣٦ و ج ٢ ص ٣٣ و ص ٧٤ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٠ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٣٦٤ و ج ٥ ص ١٣٨ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٥٢

٣ - انظر مختصر خليل ص ٢٧٣ ، عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٢٣٠ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٣٢ و ص ٢٨٣ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٢٣٢ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ١٧٩ ، الشوح الكبير ج ٤ ص ٢٣٧ و ٢٣٨ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢٥ ، حاشية العدوي ج ٢ ص ٣٧٥ و ص ٤٢٦

و هو الصحيح عند الشافعية .^١

سئل الإمام الشافعي عن أهل الحرب لو غزونا فقتلوا فينا ، ثم رجعوا إلى دارهم ، فأسلموا ، أو أسلموا قبل الرجوع ، أيكون على القاتل منهم أقود ؟ قال : لا .^٢

يقول البيهقي في السنن الكبرى :
باب الحربي يقتل مسلما ، ثم يسلم ، لم يكن عليه قود . ثم ذكر قصة إسلام وحشي قاتل حمزة رضي الله عنهما ، و عفو النبي صلى الله عليه و سلم عنه .^٣

و كذلك قال الحنابلة .^٤

١ - انظر الأم ج ٤ ص ١٨٧ و ج ٦ ص ٣٦ ، منهج الطلاب ص ١١٢ ، الوسيط ج ٦ ص ٢٧٣ و ص ٢٨٧ ، روضة الطالبين ج ٩ ص ١٤٩ و ص ١٦٣ و ص ١٦٧ ، منهاج الطالبين ص ١٢٣ ، حواشي الشرواني ج ٨ ص ٣٩٩ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٣ ، فتح المعين ج ٤ ص ١١٨ ، إعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٨ و ص ١٢٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥ ، الإقناع للشربيني ج ٢ ص ٤٩٧

٢ - الأم ج ٤ ص ٢٢٧

٣ - ج ٩ ص ٩٧

٤ - انظر الإنصاف ج ١٠ ص ٢٩٩ ، المبدع ج ٩ ص ١٥٢ ، الفروع ج ٥ ص ٦٤٠ و ج ٦ ص ١٤٠ و ص ١٤٣ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٥٣ ، منتهى الإرادات و كذلك شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٣٧٧

يقول ابن حزم في الذمي إن ارتكب الحراة ، ثم أسلم : فلا يجب عليه شيء أصلاً
في كل ما أصاب من دم ، أو فرج ، أو مال إلا ما وجد في يده فقط ؛ لأنه حربي ،
لا محارب .^١

فيفهم من كلامه أن الحربي لا يؤخذ بما ارتكب من حدود قبل إسلامه .

إلا أن عند الشافعية وجه آخر : يلزم الحربي ضمان النفس و المال .
يقول الشافعي في الحربي إذا أسلم ، و كان قد نال مسلماً ، أو معاهداً ، أو
مستأمنًا بقتل ، أو جرح ، أو مال :
لم يضمن منه شيئاً ، إلا أن يوجد عنده مال رجل بعينه .^٢

و يقول الشريبي :

و عليه بعد إسلامه رد مال مسلم استولى عليه و لو بدار الحرب .^٣
لأنه مخاطب بفروع الشرع . و قال به أبو إسحاق الإسفرائيني ، و المزي .^٤

١ - المحلى ج ١١ ص ٣١٥

٢ - أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ٤٥

٣ - مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٤٢

٤ - انظر روضة الطالبين ج ٩ ص ١٥٠ و ص ١٦٧

الأدلة :أولا : من المنقول .

١- قوله تعالى " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف و إن يعودوا فقد مضت سنة الأولين " ^١

وجه الدلالة من الآية :

أخرج ابن أبي حاتم عن مالك بن أنس أنه قال :
لا يؤخذ الكافر بشيء صنع في كفره إذا أسلم وذلك أن الله تعالى يقول " قل
للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " ^٢.

لذلك يقول الواحدي في تفسيره :

الحربي إذا أسلم عاد كمثله يوم ولدته أمه ^٣.

و يقول الشافعي :

و ما سلف : ما تقضى و ذهب ^٤.

١ - سورة الأنفال آية ٣٨

٢ - تفسير السيوطي ج ٤ ص ٦٤

٣ - ج ١ ص ٤٤٠

٤ - أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ٤٥-٤٦ و انظر الأم ج ٦ ص ٣٦

٢- قوله تعالى " إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله و يسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيدهم و أرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا و لهم في الآخرة عذاب عظيم * إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم " ١

وجه الدلالة من الآية :

أن قوله تعالى " إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم " أي من جاء مسلما ، هدم الإسلام ما كان في الشرك . ٢

يقول ابن جرير الطبري في تفسيره :

اختلف أهل التأويل في تأويل ذلك . فقال بعضهم معنى ذلك : إلا الذين تابوا من شركهم ، ومناصبتهم الحرب لله و لرسوله ، والسعي في الأرض بالفساد بالإسلام ، والدخول في الإيمان من قبل قدرة المؤمنين عليهم . فإنه لا سبيل للمؤمنين عليهم بشيء من العقوبات التي جعلها الله جزاء لمن حاربه ورسوله ، وسعى في الأرض فسادا من قتل ، أو صلب ، أو قطع يد ورجل من خلاف ، أو نفي من الأرض . فلا تباعة قبله لأحد فيما كان أصاب في حال كفره ، وحربه المؤمنين في مال ، ولا دم ، ولا حرمة .

١ - سورة المائدة آية ٣٣-٣٤

٢ - المبسوط ج ٩ ص ١٣٥

ثم يبين سبب اعتبارهم المقصود من الآية الكفار و ليس المسلمين ، فيقول :
 قالوا : فأما المسلم إذا حارب المسلمين ، أو المعاهدين وأتى بعض ما يجب عليه
 العقوبة ، فلن تضع توبته عنه عقوبة ذنبه . بل توبته فيما بينه وبين الله . وعلى
 الإمام إقامة الحد الذي أوجبه الله عليه ، وأخذه بحقوق الناس .^١

و ممن قال بهذا : عكرمة ، و الحسن البصري ، و مجاهد ، و قتادة ، و عطاء
 الخراساني .^٢

٣- قوله تعالى : " قال يا قوم إني لكم نذير مبين * أن اعبدوا الله و اتقوه و
 أطيعون * يغفر لكم من ذنوبكم و يؤخركم إلى أجل مسمى إن أجل الله إذا جاء
 لا يؤخر لو كنتم تعلمون " ^٣

١ - ج ٦ ص ٢٢٠

٢ - انظر تفسير الطبري ج ٦ ص ٢٢٠-٢٢١ و عطاء الخراساني هو : عطاء بن أبي مسلم
 ميسرة الخراساني مولى المهلب بن أبي صفرة . أبو أيوب ويقال أبو عثمان ويقال أبو محمد و
 يقال أبو صالح البلخي . و هو ثقة ، أرسل عن معاذ وطائفة من الصحابة وروى عن عكرمة
 ويحيى بن يعمر والطبقة وعنه ابنه عثمان و الأوزاعي ومالك وشعبة قال بن جابر كنا نغزوا
 معه فيحیی الليل صلاة إلا نومة السحر مات ١٣٥ . و أتى الشام فروى عنه الشاميون
 وروى عنه مالك بن أنس وغيره . انظر الطبقات لابن سعد ج ٧ ص ٤٦٩ ، الكاشف
 ج ٢ ص ٢٣ ، تهذيب الكمال ج ٢٠ ص ١٠٦-١٠٧ ، معرفة الثقات ج ٢ ص ١٣٧

٣ - سورة نوح الآيات ٢-٤

وجه الدلالة من الآية ^١ :

أن لفظ " من " في قوله تعالى " من ذنوبكم " زائدة . فالمراد جميع الذنوب ،
بدليل قوله تعالى " إن الله يغفر الذنوب جميعا " .
و غفران جميع الذنوب - بما فيه مما يوجب الحدود - فيه كمال الترغيب لدخول
الكافر في الإسلام ، بخلاف ما لو غفر بعض الذنوب ، و عاقب على البعض الآخر ،
فلا يكون ذلك ترغيبا ، لبقاء العقوبة .

و يعترض على الاستدلال بهذه الآية :

أن لفظ " من " المقصود منه : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب ، و هي
مظالم العباد . فثبت التبعض بالنسبة للكافر .

إلا أنه يجاب عن هذا الاعتراض :

أن للكافر ذنوب ماضية ، و هي ما فعله في كفره . و له ذنوب مستقبلية ، و هي ما
يفعله بعد إسلامه . فدل لفظ " من ذنوبكم " أن المغفور هو الذنوب الماضية فقط ؛
حتى لا يطمع المسلم الحديث فيعتقد أن الله قد غفر جميع ذنوبه بما فيها المستقبلية ؛
فيعمل على اجتناب المعاصي .

٤- قوله صلى الله عليه و سلم " الإسلام يجب ما قبله " ^٢

١ - انظر وجه الاستدلال من الآية و ما عليه من مناقشات : البرهان في علوم القرآن

للزركشي ج٤ ص٤٢٣

٢ - سبق تخريج الحديث

وجه الدلالة من الخبر :

أن الذنوب السالفة تحبط بالإسلام ، والهجرة ، والحج . صغيرة كانت ، أو كبيرة .

وتتناول حقوق الله ، وحقوق العباد بالنسبة إلى الحربي . حتى لو أسلم لا يطالب بشيء منها . حتى لو كان قتل ، وأخذ المال وأحرزه بدار الحرب ، ثم أسلم ، لا يؤاخذ بشيء من ذلك .

و على هذا كان الإسلام كافيا في تحصيل مراده ، و لكن ذكر الهجرة والحج تأكيدا في بشارته ، و ترغيبا في مبايعته . فإن الهجرة والحج لا يكفران المظالم ، و لا يقطع فيهما بمحو الكبائر . و إنما يكفران الصغائر .

و يجوز أن يقال : و الكبائر التي ليست من حقوق العباد أيضا . كالإسلام من أهل الذمة . و حينئذ لا يشك أن ذكرهما كان للتأكيد .^١

و يقول الشافعي :

دلت السنة عن رسول الله صلى الله عليه و سلم على أنه يطرح عنهم ما بينهم و بين الله عز ذكره و العباد .^٢

٥- استدل ابن حزم ، و ابن تيمية و غيرهما : بفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في كل من أسلم من الحربيين ، فلم يؤاخذهم بشيء مما سلف لهم من قتل ،

١ - البحر الرائق ج ٢ ص ٣٦٤

٢ - الأم ج ٦ ص ٣٦

أو زنى ، أو قذف ، أو شرب خمر ، أو سرقة . وصح الإجماع بذلك ^١ ،
والتواتر . ^٢

٦- ويمكن أن يستدل لذلك بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن ناسا من
أهل الشرك قتلوا فأكثروا ، وزنوا فأكثروا ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا :
إن الذي تقول وتدعو إليه لحسن . ولو تخبرنا أن لما عملنا كفارة ؟
فترل قوله تعالى " والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم الله
إلا بالحق ولا يزنون و من يفعل ذلك يلق أثاما * يضاعف له العذاب يوم و يخلد
فيه مهانا * إلا من تاب و آمن و عمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم
حسنات و كان الله غفورا رحيمًا " ^٣
وقوله " قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله
يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم * و أنبئوا إلى ربكم و أسلموا له من قبل
أن يأتيكم العذاب ثم لا ينصرون " ^٤ ، ^٥

-
- ١ - المحلى ج ١١ ص ١٣٦ و انظر الأم ج ٦ ص ٣٦ ، شرح العمدة لابن تيمية ج ٢ ص ٣٦
 - ٢ - انظر فتح المعين ج ٤ ص ١١٨ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥ ، الإقناع للشرييني ج ٢ ص ٤٩٧ ،
إعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٨
 - ٣ - سورة الفرقان الآيات ٦٨-٧٠
 - ٤ - سورة الزمر آية ٥٣-٥٤
 - ٥ - رواه البخاري في الصحيح ج ٤ ص ١٨١١ ، و كذلك مسلم في الصحيح ج ١ ص ١١٣ ،
البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٩٨

و في رواية الطبراني :

عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى وحشي قاتل حمزة يدعو به إلى الإسلام .

فأرسل إليه (وحشي) : يا محمد ، كيف تدعوني إلى دينك وأنت تزعم أن من قتل ، أو أشرك ، أو زنا يلق أثاما ، يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهانا . وأنا قد صنعت ذلك ، فهل تجد لي من رخصة ؟!

فأنزل الله عز وجل " إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما "

فقال وحشي : يا محمد ، هذا شرط شديد : إلا من تاب ، وآمن ، وعمل عملا صالحا . فلعلي لا أقدر على هذا .

فأنزل الله عز وجل " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " فقال وحشي : يا محمد ، أرى بعد مشيئة ، فلا أدري يغفر لي أم لا . فهل غير هذا ؟

فأنزل الله عز وجل " يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم "

قال وحشي : هذا . فجاء فأسلم .

فقال الناس : يا رسول الله ، إذا أصبنا ما أصاب وحشي ؟

قال عليه الصلاة والسلام : هي للمسلمين عامة .^١

١- المعجم الكبير ج ١١ ص ١٩٧ يقول الهيثمي : وفيه أيين بن سفيان ، ضعفه الذهبي . انظر

جمع الزوائد ج ٧ ص ١٠١

أي أنه عليه الصلاة والسلام لم يقتله لأنه قتل في حال حرابته . نعم قال له عليه الصلاة والسلام إن استطعت أن تغيب عنا وجهك ، فافعل ؛ لأنه عليه الصلاة والسلام حزن على عمه حزنا شديدا ، و قد استشهد في أحد رضي الله عنه .^١

وجه الدلالة من الخبر :

أنهم فعلوا ما يوجب الحد فيما يتعلق بحقوق الله تعالى من زنا ، و حقوق الآدميين من قتل النفس . إلا أنهم إذا آمنوا و عملوا عملا صالحا ، فإن الله تعالى برحمته يغفر لهم كل ذنب . فلا يقاد منهم ، و لم يلزموا بدية ، و لم يؤمروا بكفارة لما فعلوا في كفرهم .^٢

يقول ابن حجر :

واستدل بعموم هذه الآية على غفران جميع الذنوب كبيرها وصغيرها ، سواء تعلقت بحق الآدميين ، أم لا .

والمشهور عند أهل السنة أن الذنوب كلها تغفر بالتوبة ، وأنها تغفر لمن شاء الله ولو مات على غير توبة .

لكن حقوق الآدميين إذا تاب صاحبها من العود إلى شيء من ذلك تنفعه التوبة من العود . وأما خصوص ما وقع منه ، فلا بد له من رده لصاحبه ، أو محالته منه .

١ - إعانة الطالبين ج ٤ ص ١١٨

٢ - انظر الأم ج ٦ ص ٣٦ ، تفسير الطبري ج ١٩ ص ٤٢ ، الواحدي ج ٢ ص ٩٣٦ ، شرح النووي على صحيح مسلم ج ٢ ص ١٣٩ ، فتح الباري ج ٧ ص ١٦٨ ، الإقناع للشرييني ج ٢ ص ٤٩٧

نعم في سعة فضل الله ما يمكن أن يعرض صاحب الحق عن حقه ، ولا يعذب العاصي بذلك . ويرشد إليه عموم قوله تعالى " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء " والله أعلم .^١

٧- قول النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة : " لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذو عهد في عهده " ^٢

وجه الدلالة من الخبر : يقول الجصاص :

قد ذكر أن ذلك كان في خطبته يوم فتح مكة وقد كان رجل من خزاعة قتل رجلا من هذيل بذحل الجاهلية فقال صلى الله عليه وسلم " ألا إن كل دم كان في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي هاتين . لا يقتل مؤمن بكافر ، ولا ذو عهد في عهده " يعني و الله أعلم بالكافر الذي قتله في الجاهلية ، وكان ذلك تفسيرا لقوله " كل دم كان في الجاهلية فهو موضوع تحت قدمي " لأنه مذكور في خطاب واحد في حديث واحد .^٣

٨- قوله عليه الصلاة والسلام " أعتى الناس على الله : من قتل غير قاتله ، أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الإسلام ، أو بصر عينيه ما لم تبصرا .^٤

١ - فتح الباري ج ٨ ص ٥٥٠

٢ - جزء من حديث طويل رواه ابن حبان في صحيحه انظر ج ١٣ ص ٣٤٠

٣ - أحكام القرآن للجصاص ج ١ ص ١٧٦

٤ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٦

وجه الدلالة من الحديث :

يمكن أن يستدل بهذا الحديث : إذا لم يجز المطالبة بالقصاص من الكافر إذا قتل ، ثم أسلم ، فدل هذا على سقوط القصاص عنه . وإلا جاز المطالبة بالقصاص منه . والله أعلم .

٩- قوله عليه الصلاة والسلام : " يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر . كلاهما يدخل الجنة .

فقالوا : كيف يا رسول الله ؟

قال : يقاتل هذا في سبيل الله عز وجل فيستشهد . ثم يتوب الله على القاتل ، فيسلم ، فيقاتل في سبيل الله عز وجل ، فيستشهد .^١

وجه الدلالة من الحديث :

يقول ابن عبد البر :

معنى هذا الحديث عند جماعة أهل العلم : أن القاتل الأول كان كافرا ، وتوبته المذكورة في هذا الحديث إسلامه . قال الله عز وجل " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " .^٢

١ - رواه مسلم واللفظ له ج٣ ص ١٥٠٤ و انظر سنن ابن ماجه ج١ ص ٦٨ ، مسند أحمد ج٢ ص ٤٦٤ و ص ٥١١ ، مسند الحميدي ج٢ ص ٤٧٧ ، صحيح ابن حبان ج ١٠ ص ٥٢١ ، رواه ابن عبد البر في التمهيد ج ١٨ ص ٣٤٤

٢ - التمهيد ج ١٨ ص ٣٤٤

و يمكن أن يستدل بهذا الحديث على سقوط القصاص عن الحربي إذا قتل في حال كفره ، و كان المقتول مؤمناً ؛ إذ أنه لم يقم عليه القصاص بعد إسلامه ، فعاش بعد إسلامه حتى جاهد و استشهد .

ثانياً : من المعقول .

- ١- الإجماع على سقوط الحدود عنه . كما سبق بيانه في أول المسألة .
- ٢- إذا سقط عنه القتل ، فمن باب أولى أن يسقط عنه حد الفرية .^١
- ٣- لأننا لو ألزمناهم بما فعلوا ، لتقاعدوا عن الدخول في الإسلام ، خوفاً من إقامة الحدود عليهم .^٢
- ٤- أن الحربي قبل إسلامه لم يكن ممن تطبق عليه الحدود ؛ لأنه لم يكن تحت ولاية إمام مسلم ، و لا ملتزماً بحكم الإسلام ، فلا تجري عليه أحكام المسلمين .^٣

١ - انظر المدونة الكبرى ج ١٦ ص ٢٢٢

٢ - جواهر العقود ج ٢ ص ١٣٢٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٢٥

٣ - انظر السير ص ١٩٤ ، المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٩٨ ، ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٣٢ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٢٣ ، فتح المعين ج ٤ ص ١١٨ ، ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٥ ، حواشي الشرواني ج ٨ ص ٣٩٩

٥- لأن الكافر كان منكرا للوجوب و للتحريم ، فكان الفعل و الترك داخلا في ضمن هذا الاعتقاد الباطل ، و فرعا له . فلما تاب من هذا الاعتقاد ، و موجبيه ، غفر الله له الأصل و فروع . و دخلت هذه الفروع فيه في حال المغفرة ، كما دخلت فيه في حال المعصية .^١

٦- أن القتل من الحربي لم يقع سببا لوجوب الضمان ؛ لأن عصمة المقتول لم تظهر في حقه . فلا يجب بالإسلام ؛ لأن الإسلام يجب ما قبله ، و قال تعالى " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ... " ^٢

١ - شرح العملة لابن تيميه ج ٢ ص ٣٦

٢ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ٩٠

المطلب الثاني :

ما يتعلق بشرب الخمر بالنسبة للذمي

أفردت حد شرب الخمر عن بقية الحدود ؛ لأن جماهير علماء المسلمين اتفقوا على سقوط حد الخمر عن الكافر الذمي و المستأمن .
 فإذا سقط عنه الحد في كفره ، فمن باب أولى أن لا يقام عليه الحد بعد إسلامه ، بسبب شربه في كفره .
 لذلك لم يذكر أغلب العلماء حكم سقوط حد الخمر عن المسلم الحديث إذا شرب في كفره . إنما ذكروا حكم إقامة حد الخمر على الكافر . و لهم ثلاثة آراء :
 رأي بعدم إقامة الحد عليه . و رأي يقام عليه الحد إن سكر . و رأي يقام عليه الحد إن اعتقد تحريمه .
 فعلى الرأي الأول ، يسقط عنه الحد بعد إسلامه .
 و على الرأيين الآخرين ، يكون حكمه كحكم بقية الحدود . و سيأتي بيان تفصيله في ثالثا .

أما تفصيل هذه الآراء كما يلي ، و بالله التوفيق :

الرأي الأول : لا يجد الكافر بشرب الخمر مطلقا .

و هو الذي عليه جمهور علماء المسلمين : أن الكافر لا يجد بشربه الخمر . سواء كان حريبا ، أم مستأمنا ، أم ذميا . و سواء سكر منه أم لا .

فأما عند الأحناف ، فيقول الكاساني :

و منها (أي من شروط إقامة حد الشرب) الإسلام . فلا حد على الذمي ، و الحربي المستأمن بالشرب ، و لا بالسكر في ظاهر الرواية ^١ .

و يقول أيضا :

و شرب الخمر مباح لأهل الذمة عند أكثر مشايخنا ، فلا يكون جنائية . وعند بعضهم وإن كان حراما ، لكننا نهينا عن التعرض لهم وما يدينون . وفي إقامة الحد عليهم تعرض لهم من حيث المعنى ؛ لأنها تمنعهم من الشرب ^٢ .

و هو المنصوص عليه ، و المذهب عند الشافعية . بل قالوا لا يجد و إن رضي بحكمنا . إلا أنهم آثمون بشربها ؛ لخطابهم بفروع الشريعة ^٣ .

١ - بدائع الصنائع ج٧ ص٣٩

٢ - بدائع الصنائع ج٧ ص٤٠ و انظر الجامع الصغير ص٢٨٠ ، الهداية شرح البداية ج٢ ص١٠٣ ، المبسوط للسرخسي ج٢٤ ص٣٣ ، البحر الرائق ج٥ ص١٩ ، ص٢٨ ، الدر المختار ج٤ ص٥٦ و ج٩ ص٣٩ ، حاشية ابن عابدين ج٤ ص٣٧ ، ص٣٩

٣ - انظر الوسيط ج٦ ص٥٠٧ ، منهاج الطالبين ص١٣٥ ، الأشباه و النظائر ص٢٥٤ ، المنشور ج٣ ص٩٧ ، نهاية الزين ص٣٥١ ، فتح الوهاب ج٢ ص٢٨٧ ، الإقناع ج٢ ص٥٣١

و كذلك هو المذهب عند المالكية . لا حد على الحربي و الذمي .^١

و هو رواية عن أحمد . و الصحيح من المذهب . و لا يقام عليه الحد و لو رضي بحكمنا ؛ لأنه لم يلتزم الانقياد في مخالفة دينه .^٢

الأدلة :

١- إن شربها الكافر تحرم عليه و لا يحد ؛ لأن الذمي لا يلتزم بالذمة إلا في ما يتعلق بالذميين .^٣

٢- لأن الحربي غير ملتزم بأحكامنا . و الذمي لا يلتزم بالذمة في ما لا يعتقده .^٤

٣- لأن الكفر يمنع وجوب حد الشرب ابتداء^٥ ؛ لأنه يعتقد إباحته .^٦

١ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٣٤٧ ، القوانين الفقهية ص ٢٣٧ ، حاشية العدوي ج ٢ ص ٤٢٩ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٣١٧ ، الشرح الكبير و كذلك حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٢

٢ - انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٣٦٦ ، المبدع ج ٩ ص ١٠٤ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٥٩

٣ - نهاية الزين ص ٣٥١

٤ - لإقناع ج ٢ ص ٥٣١

٥ - البحر الرائق ج ٥ ص ١٣٨

٦ - الهداية شرح البداية ج ٢ ص ١٠٣ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٩

٤- الكافر ليس أهلاً لإقامة حد الشرب عليه . فإذا كان وقت الشرب غير موجب للحد ، فلا يحد بعد إسلامه . بخلاف ما لو زنا أو سرق ثم أسلم ، فإنه يحد لوجوب الحد من قبل إسلامه .^١

٥- لا حد عليه فيه ؛ لأنه يعتقد حل شرب الخمر ، فلم تجب عليه عقوبة ، كبقائه على الكفر .^٢

٦- لأنه يعتقد حله فلم يحد بفعله ، ككنكاح المجوس ذوات محارمهم .^٣

٧- أما عدم إقامة الحد عليه و لو رضي بحكمنا : لأنه لم يلتزم الانقياد في مخالفة دينه .^٤

الرأي الثاني : إن سكر بشرهما ، يقام عليه الحد . و إلا فلا .

و هو وجه عند الأحناف . و قال به الحسن بن زياد . و استحسنة الكاساني .^٥

١ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٧

٢ - انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٣٦٦

٣ - المبدع ج ٩ ص ١٠٤ و انظر شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٥٩

٤ - المبدع ج ٩ ص ١٠٤

٥ - انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ٤٠ ، الدر المختار ج ٤ ص ٣٧

و هو الرواية الثانية عن أحمد . و يقول صاحب المحرر : يجد إن سكر ، و إلا فلا.^١

الأدلة :

١- أنهم يحدون لأجل السكر ، لا لأجل الشرب . لأن السكر حرام في الأديان كلها .^٢

٢- يقام عليه الحد . لأنه شرب مسكرا ، عالما ، مختارا .^٣

الرأي الثالث : إذا اعتقدوا حرمة الخمر ، كانوا كالمسلمين .

و هو وجه عند الأحناف .^٤

و لم أجد ما استدل به لهذه الوجه . و يمكن الاستدلال له بالدليل الثاني ، و هو :
يقام عليه الحد . لأنه شرب مسكرا ، عالما بجرمته ، مختارا . و الله أعلم .

١ - انظر المبدع ج٩ ص١٠٤

٢ - بدائع الصنائع ج٧ ص٤٠ و انظر الدر المختار ج٤ ص٣٧

٣ - المبدع ج٩ ص١٠٤

٤ - انظر الدر المختار ج٤ ص٥٦

المطلب الثالث :

في ما يتعلق بالحدود بالنسبة للذمي من حيث كون الحد متعلقا بحقوق
الله ، أو متعلقا بحقوق الآدميين .

اختلف العلماء في حكم هذا المطلب على الآراء الآتية :

الرأي الأول : سقوط الحد بالإسلام إذا كان فيه حق لله ، كالزنا و شرب
الخمر . و عدم سقوطه إذا كان فيه حق لآدمي ، كالقذف و السرقة و القتل .

و هو وجه عند الأحناف . إذ اعتبروا القول بأن الذمي إذا وجب عليه
التعزير فأسلم ، لم يسقط عنه ، مقيد بما إذا كان حقا للآدمي . أما ما وجب حقا
لله تعالى ، فإنه يسقط .^١

و هو أيضا قول المالكية .^٢ فعندهم : لو اغتصب نصراني مسلمة ، ثم أسلم :
فيسقط عنه القتل . لأن قتله وجب لنقضه العهد ، لا للزنا .^٣

١ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٨١

٢ - انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣١٧ و ج ١٦ ص ٢٢٢ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي
ج ٧ ص ٤٠٢-٤٠٣ ، الشرح الكبير و كذلك حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٢١

٣ - انظر الكافي لابن عبد البر ص ٥٧٤ ، التاج و الإكليل ج ٣ ص ٣٨٥ ، الفواكه الدواني
ج ٢ ص ٢٠٨

و قول الشافعي ^١ . فقد سئل : إذا فعل المستأمنون ما يوجب الحد ، ثم يسلمون ، فهل يقام عليهم ؟

فقال : إذا خرج أهل دار الحرب إلى بلاد الإسلام بأمان ، فأصابوا حدودا ، فالحدود عليهم وجهان :

فما كان منها لله لا حق فيه للآدميين ، فيكون لهم عفوه ، وإكذاب شهود شهدوا لهم به ، فهو معطل . لأنه لا حق فيه لمسلم ، إنما هو لله . ولكن يقال لهم لم تؤمنوا على هذا ، فإن كففتهم ، وإلا رددنا عليكم الأمان ، وألحقناكم بمأمنكم . فإن فعلوا ، ألحقوهم بمأمنهم ، ونقضوا الأمان بينهم وبينهم . وكان ينبغي للإمام إذا آمنهم ، أن لا يؤمنهم حتى يعلمهم أنهم إن أصابوا حدا أقامه عليهم .

وما كان من حد للآدميين ، أقيم عليهم . ألا ترى أنهم لو قتلوا ، قتلناهم . فإذا كنا مجتمعين على أن نقيدهم حد القتل لأنه للآدميين ، كان علينا أن نأخذ منهم كل ما كان دونه من حقوق الآدميين . مثل القصاص في الشجة ، وأرشها ، ومثل الحد في القذف .

والقول في السرقة قولان ، أحدهما : أن يقطعوا ، ويغرموا . من قبل أن الله عز وجل منع مال المسلم بالقطع ، وأن المسلمين غرموا من استهلك مالا غير السرقة . وهذا مال مستهلك ، فغرمناه قياسا عليه .

والقول الثاني : أن يغرم المال ، ولا يقطع ؛ لأن المال للآدميين ، والقطع لله ^٢ .

١ - انظر خبايا الزوايا ص ٤٢٣-٤٢٤ ، الأشباه والنظائر ص ٢٥٥ ، المنشور

ج ١ ص ١٦١ و ٤٢٨ ج ٣ ص ١٠٠

٢ - الأم ج ٧ ص ٣٥٨ و انظر أيضا ج ٦ ص ٣٥

و عليه الشافعية .^١ يقول الزركشي :

و أما ما كلفوا به فلم يفعلوه ، و أسلموا ، هل يسقط بالإسلام ؟ ينظر :
 إن تعلق بحق الله ، سقط ترغيبا لهم في الإسلام . كالعبادات من الصلاة ، و الصوم ،
 و الزكاة ، و كالزنا فإنه يجب عليه الحد ، فلو زنا ، ثم أسلم ، سقط عنه الحد على
 النص

و إن تعلق بحق الآدمي و تقدمه التزام بذمة أو أمان ، لم يسقط . و لهذا لو قتل
 الذمي ذميا ثم أسلم ، لم يسقط القصاص .^٢

غلا أن للشافعية وجه بعدم سقوط حد الزنا .^٣

و وجه عند الحنابلة . بسقوط حد الزنا ، و القذف ، و السرقة .^٤
 فعلى هذا الوجه يسقط حد الشرب قياسا على سقوط حد الزنا ؛ لأن فيه حق لله .
 و يسقط حد القتل و الحراة قياسا على سقوط حد القذف و السرقة ؛ لأن فيه حق
 لآدمي . و الله أعلم .

١ - انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ٣٨٤ و ج ٤ ص ١٥١ ، ص ١٨٤ و ص ٢٤١-٢٤٢ ، الإقناع

ج ٢ ص ٥٤٣ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ١٦٤

٢ - المنشور ج ٣ ص ١٠٠ و انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٢٩٣

٣ - انظر حاشية البجيرمي ج ١ ص ١٦٢ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ١٦٤

٤ - انظر الفروع ج ٦ ص ١٤٤ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠١ نقلا عن عيون المسائل ، كشف

القناع ج ٦ ص ٩١

و يقول (ابن حزم) في الذمي إن ارتكب الحراة ، ثم أسلم : فلا يجب عليه شيء أصلاً في كل ما أصاب من دم ، أو فرج ، أو مال ، إلا ما وجد في يده فقط ؛ لأنه حربي ، لا محارب .^١
 فجعل حكمه حكم الحربي إذا أسلم .

الأدلة :

أولاً : من المنقول :

- ١ - قوله تعالى : " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " ^٢
- ٢ - قوله عليه الصلاة والسلام : " الإسلام يهدم ما قبله " ^٣

وجه الدلالة من الآية والخبر :

أنهما عامان في التيسير ، و عدم تنفير الكافر من الدخول في الإسلام . فيغفر له ما أخطأ في حقوق الله عز و جل . و يؤاخذ بما أخطأ في حقوق العباد . لأن المراد من " يغفر لهم ما قد سلف " أي ما ارتكبوا من معاصي في حقوق الله عز و جل .^٤

١ - المحلى ج ١١ ص ٣١٥

٢ - سورة الأنفال آية ٣٨

٣ - سبق تخريجه

٤ - انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٠٣ ، حاشية البجيرمي ج ١ ص ١٦٢

٣- قوله تعالى " قال يا قومي إني لكم نذير مبين * أن اعبدوا الله و اتقوه و أطيعون * يغفر لكم من ذنوبكم و يؤخركم إلى أجل مسمى إن أجل الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون " ^١

وجه الدلالة :

أن قوله تعالى " يغفر لكم من ذنوبكم " يدل على أن الكافر إذا آمن ، قد بقي عليه ذنوب ، و هي مظالم العباد . ^٢

ثانيا : من المعقول .

١- لأن الحدود المتعلقة بحقوق العباد لازمة له ، كالدين . ^٣

٢- لأن الكافر لا يحسد على زناه في كفره ، فمن باب أولى لا يحسد عليه بعد إسلامه .

يقول مالك في الكافر إذا زنى : انه لا يحسد في كفره . فإن أسلم لم يكن عليه في ذلك حد . و كذلك إذا أقر و هو مسلم على زنى فعله في حال كفره ، فلا حد عليه . ^٤

١ - سورة نوح الآيات ٢-٤

٢ - انظر البرهان في علوم القرآن ج٤ ص٤٢٣

٣ - انظر الشرح الكبير ج٤ ص٣٢١

٤ - انظر المدونة الكبرى ج١٦ ص٢١١

- ٣- لأن السرقة و الحراقة من الفساد في الأرض ، بخلاف الزنا .^١
- ٤- لأننا لم نعطيهم الأمان على أن يسرقونا ، و على أن يشتمونا .^٢
- ٥- الاعتبار في حد القذف ، بحالة القذف . فلا يسقط الحد بحدوث عتق أو رق أو إسلام ، سواء في القاذف أو المقذوف .^٣
- ٦- إذا سقطت عنه الجزية بإسلامه ، فتسقط عنه العقوبات الواجبة بالكفر ، كالقتل و غيره من الحدود .^٤

٧- دليل التفريق بين ما فيه حق لله ، و حق للآدمي :

يقول الشافعي : فإن قال قائل : فما فرق بين حدود الله و حقوق الآدميين ؟
 قيل : رأيت الله عز وجل ذكر المحارب وذكر حده ، ثم قال : " إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم " ، ولم يختلف أكثر المسلمين في أن رجلا لو أصاب لرجل

-
- ١ - انظر المدونة الكبرى ج١٦ ص٢٢٢
- ٢ - انظر المدونة الكبرى ج١٦ ص٢٢٢ فيقام عليه الحد ؛ لنقضه العهد حال كفره . تفسير القرطبي ج٧ ص٤٠٣
- ٣ - انظر مغني المحتاج ج٣ ص٣٨٤ ، الإقناع ج٢ ص٤٦٥ ، حواشي الشرواني ج٨ ص٢٢٩
- ٤ - الفروع ج٦ ص١٤٤
- ٥ - سورة المائدة آية ٣٤

دما أو مالا ، ثم تاب ، أقيم عليه ذلك . فقد فرقنا بين حدود الله عز وجل وحقوق
الآدميين بهذا وبغيره .^١

و يقول ابن العربي :

لأن الله تعالى مستغن عن حقه . و الآدمي مفتقر إليه . ألا ترى أن حقوق الله عز و
جل لا تجب على الصبي ، و تلزمه حقوق الآدميين ؟^٢

الرأي الثاني : عدم سقوط الحد بالإسلام . سواء كان الحد فيه حق لله ، أم حق
لآدمي .

و هو قول الأحناف . فالذمي إذا وجب عليه الحد فأسلم ، لم يسقط عنه^٣ ؛ لأن
الإسلام لا يسقط الحد عمن وجب عليه .^٤
فإذا زنا ، أو شرب ، أو سرق ، أو حارب ، أو قذف ، ثم أسلم : أقيم عليه الحد
بعد إسلامه .^٥

١ - الأم ج ٧ ص ٣٥٨

٢ - الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٤٠٣

٣ - البحر الرائق ج ٧ ص ٧٩ ، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٧٨

٤ - أحكام القرآن للجصاص ج ٤ ص ٥٢

٥ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٨ ، المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١ و

ج ٧ ص ٥٤ ، البحر الرائق ج ٧ ص ٧٩ ، الدر المختار ج ٤ ص ١٧ و ص ٥٦

و وجه آخر عندهم : إذا سرق الذمي ، أو زنى ، ثم أسلم . فإن ثبت ذلك عليه بإقراره ، أو بشهادة المسلمين ، لا يدرأ عنه الحد . وإن ثبت بشهادة أهل الذمة ، فأسلم ، لا يقام عليه الحد ، و سقط عنه ^١ .
فيتين من هذا الوجه : أنه جعل سقوط الحد أو قيامه ، متعلق بالطريق الذي ثبت به الزنا . و ليس متعلق بكونه فيه حق لله ، أم حق للعباد .

و في حاشية ابن عابدين : يشترط في الرجم أن يكون مسلماً وقت ارتكابه الزنا . و هذا يقتضي أن الذمي لو زنى و هو متزوج ، ثم أسلم ، فإنه يجلد و لا يرجم ^٢ .

و للشافعي قول آخر ، بعدم سقوط حد الزنا بالإسلام ^٣ .

و ممن قال أيضاً بعدم سقوط الحدود عن الذمي إذا أسلم ، الإمام أحمد بن حنبل . فقد سئل عن ذمي أصاب حداً ، ثم أسلم ؟ فقال : يقام عليه الحد ^٤ .

١ - البحر الرائق ج ٥ ص ١١ و ج ٧ ص ٧٩ نقلاً عن السراجية و انظر أيضاً الدر المختار و

حاشية ابن عابدين عليه ج ٤ ص ٥٦

٢ - انظر ج ٣ ص ١٧

٣ - انظر الإمهاج ج ١ ص ١٨١ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٨

٤ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٦٨ و انظر الفروع ج ٦ ص ١٤٤

و سئل أيضا ، عن ذمي فجر بمسلمة ؟

قال : يقتل .

قيل : فإن أسلم ؟

قال : يقتل . قد وجب عليه الحد .^١

و في رواية أخرى عنه : قتل - ليس على هذا صولحوا - و لو أسلم . هذا حد وجب عليه .^٢

و ما روي عن أحمد في الذمي و المستأمن هو الذي عليه جمهور الحنابلة .^٣

يقول البهوتي في شرح منتهى الإرادات :

و يؤخذ غير حربي من ذمي ، أو معاهد ، و مستأمن أسلم بحق الله تعالى إن وجب عليه حال كفره ، كنذر و كفارة ، لا حد زنا و نحوه ، و حق آدمي طلبه من قصاص في نفس أو دونها ، و غرامة مال ، و دية ما لا قصاص فيه ، و حد قذف كما قبل الإسلام .^٤

و يقول أبو ثور : إذا أقر و هو مسلم أنه زنى و هو كافر ، أقيم عليه الحد .^٥

١ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٦٩

٢ - الفروع ج ٦ ص ١٤٤ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٠١

٣ - انظر مصادر المذهب الحنبلي السابقة ، و انظر كشف القناع ج ٦ ص ٩١ و ص ١٥٣

٤ - ج ٣ ص ٣٧٧

٥ - تفسير القرطبي ج ٧ ص ٤٠٣ و انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٢٩٣

أما المستأمن : فروي عن الإمام أحمد كذلك عدم سقوط الحد عن المستأمن إذا أسلم.^١

و من الأحناف ، يقول الحنفكي :

و حد مستأمن قذف مسلما ؛ لأنه التزم إيفاء حقوق العباد . بخلاف حد الزنا والسرقة ، فإنهما من حقوق الله تعالى المحضة ، كحد الخمر.^٢

الأدلة :

١- قال أبو جعفر لما كان ما يستحق به العقوبة على وجهين :

أحدهما : يستحقه بالإقامة عليه كالكفر .

و الآخر : بوقوع الفعل دون الإقامة كالزنا والسرقة لأنه يجب بعد انقضاء الفعل .

فقد ثبت أن الكافر يستحق اسم الكفر ما دام كافرا ولا يستحقه بعد إسلامه

والزاني والشارق لم يزل عنهما الاسم بالإقلاع عن الفعل .^٣

٢- يقول السرخسي : وإذا ثبت الزنا والسرقة على الكافر بشهادة المسلمين ، ثم

أسلم ، أقيم عليه الحد . لأنه لو كان مسلما عند أداء الشهادة كانت هذه الشهادة

حجة عليه فكذلك إذا اعترض إسلامه .^٤

١ - انظر المحرج ٢ ص ١٦١ ، المبدع ج ٩ ص ١٥٣ ، الفروع ج ٦ ص ١٤٤ ، الإنصاف

ج ١٠ ص ١٧٢ و ص ٣٠١

٢ - الدر المختار ج ٤ ص ٥٦

٣ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٨-٤٨٩

٤ - المبسوط للسرخسي ج ٩ ص ٧٥

و عليه يمكن القول :

لو زنا أو سرق ثم أسلم ، وجب عليه الحد . لأنه لو كان مسلماً وقت ارتكابه الزنا أو السرقة ، لوجب إقامة الحد عليه . فكذلك يحد بعد إسلامه .

٣- الكافر ليس أهلاً لإقامة حد الشرب عليه . فإذا كان وقت الشرب غير موجب للحد ، فلا يحد بعد إسلامه . بخلاف ما لو زنا أو سرق ثم أسلم ، فإنه يحد لوجوب الحد من قبل إسلامه .^١

٤- الزنا سبب لوجوب الحد . وهذا ثابت في حق الذمي والمستأمن ؛ لأنهما ملتزمان بأحكام المسلمين .^٢

٥- يمكن أن يستدل لهم :
أن الكافر تجري عليه أحكام المسلمين فيما يتعلق بالزواج والعقوبات ؛ لأنهم مخاطبون بها . فلا يسقط عنه الحد بإسلامه . كالتوبة لا تسقط الحد عن التائب .

١ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٧

٢ - انظر الإلهام ج ١ ص ١٨١ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩١ و ص ١٥٣

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

أولا : ما يتعلق بالكافر الحربي إذا فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

إذا فعل الحربي في حال كفره ما يوجب الحد ، سواء فيما يتعلق بحقوق الله أو حقوق الآدميين ، فلا يقام عليه الحد بعد إسلامه . و ذلك لإجماع العلماء . و ما سبق ذكره من أدلة .

و كذلك يترجح عندي ما قاله الشافعي و ابن حزم في رد ما عنده من مال إذا وجد مالكة :

إذا أسلم الحربي و كان قد نال مسلما ، أو معاهدا ، أو مستأمنا بقتل ، أو جرح ، أو مال : لم يضمن منه شيئا ، إلا أن يوجد عنده مال رجل بعينه .^١

ثانيا : ما يتعلق بشرب الدمي الخمر .

يسقط عنه حد شربه الخمر في كفره . إذ أنه لا يقام عليه الحد في كفره ، فمن باب أولى أن لا يقام بعد إسلامه عليه الحد .

١ - أحكام القرآن للشافعي ج ٢ ص ٤٥ ، و انظر المحلى ج ١١ ص ٣١٥

ثالثا : ما يتعلق بالحدود بالنسبة للذمي من حيث كون الحد متعلقا بحقوق الله ،
أو متعلقا بحقوق الآدميين .

يسقط عن الذمي و المستأمن الحد بالإسلام إذا كان فيه حق لله ، كالزنا و شرب المسكر . و عدم سقوطه إذا كان فيه حق لآدمي ، كالقذف و السرقة و القتل .

و ذلك لما سبق ذكره من أدلة تدل على أن الذمي و المستأمن ملزمان بأحكام الإسلام . فيسقط عنهما ما فيه حق لله ، لمغفرته لهما .

رابعا : المستأمن .

حكمه حكم الذمي ؛ لأنهما أعطيا الأمان للإقامة في دار الإسلام . فالذمي له أمان دائم . و المستأمن له أمان مؤقت بوقت ، أو بقضاء حاجته . و في المقابل عدم الاعتداء على دمائنا ، و أموالنا ، و أعراضنا .

فعقد الجزية يقتضي انقيادهم لحكم الإسلام في غير العبادات من حقوق الآدميين في المعاملات، و غرامة المتلفات .^١ و الله أعلم .

المبحث الثاني :

إذا فعل حديث العهد بالإسلام ما يوجب الحد

بيان المبحث :

إذا فعل المسلم الحديث العهد بالإسلام ما يوجب الحد بعد إسلامه ، و لم يعلم بالتحريم ، كمن نشأ بعيداً عن العلماء المسلمين ، بأن يكون في دار الحرب ، أو بادية بعيدة لا يخالط أهلها من يبحث عن الحرام و الحلال ، فهل يقام عليه الحد؟

و إذا علم بتحريم الفعل ، لكن لم يعلم بأن عليه عقوبة دنيوية ، و هي الحد ، فهل يقام عليه ، أم لا ؟

الحكم :

كما يظهر من بيان المسألة أنها تبحث في جانبين :

الجانب الأول : الجهل بتحريم الفعل مع الجهل بوجوب الحد .

الجانب الثاني : العلم بالتحريم مع الجهل بوجوب الحد .

كما يشترط فيه أن يتصف بجدائة العهد بالإسلام . أما إذا بعد عهده بالإسلام ،
فحكمه حكم المسلم الأصلي . و هو الذي عليه جمهور العلماء .^١

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢ ص ٣٢ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠٠ ، الدر
المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج ٣ ص ٣٩ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٨٧ ، حاشية
العدوي ج ٢ ص ٤١٨ ، ص ٤٢٩ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ٣١٦ ، ص ٣٥٢ ، الوسيط
ج ٣ ص ٥١١ ، ج ٦ ص ٥٠٧ ، المذهب ج ٢ ص ٢٦٨ ، روضة الطالبين ج ٤ ص ٩٩ و
ج ٥ ص ٦٠ و ج ١٠ ص ٩٥ ، منهاج الطالبين ص ٥٦ ، ص ١٣٥ ، فتح الوهلب ج ١ ص ٣٣٧
و ص ٤٠٤ و ج ٢ ص ١٧٨ ، ص ٢٧١ ، ص ٢٧٥ ، ص ٢٧٧ ، ص ٢٨٧ ، مغني المحتاج
ج ٢ ص ١٣٨ ، ص ٢٩٤ و ج ٣ ص ٣٧١ و ج ٤ ص ١٥٦ ، ص ١٧٤ ، ص ١٨٨ ، الإقناع
للشربيني ج ٢ ص ٥٢٨ ، ص ٥٣١ ، فتح المعين ج ٤ ص ١٤٤ ، ص ١٥٥ ، ١٩٩ ، إعانة
الطالبين ج ٣ ص ٦٤ ، ص ١٥٠ ، نهاية الزين ص ٣٤٦-٣٤٧ ، ص ٣٥١ ، حاشية البحرمي
ج ٢ ص ٣٨٧ ، ج ٤ ص ٢٣٣ ، حواشي الشرواني ج ٥ ص ٩١-٩٢ و ج ٧ ص ٤٢٢ و
ج ٨ ص ٢١٠ و ج ٩ ص ١٠٢ ، ص ١٠٧ ، ص ١٥٠ ، ص ١٦٩ ، المغني ج ٤ ص ٢٣٩ ،
ج ٥ ص ١٥٦ ، ج ٩ ص ٥٦ ، ص ١٣٨ ، الكافي ج ٤ ص ٢٠١ ، المحرر في الفقه ج ٢ ص ١٥٣ ،
شرح العمدة لابن تيمية ج ١ ص ٣٣٤ ، المبدع ج ١ ص ١٦٨ ، ج ٤ ص ٢٤٦ ، ج ٩ ص ٧١ ،
الإنصاف ج ١٠ ص ١٨٢ ، الروض المربع ج ٣ ص ٣١٢ ، كشاف القناع ج ٣ ص ٣٦١ ،
ج ٤ ص ٩٧ ، ج ٦ ص ٩٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٤٦ ، منار السبيل ج ٢ ص ٣٥٧

الجانب الأول : إذا جهل تحريم الفعل و الحد معا .

اختلف في حكم هذا الجانب على الآتي :

الرأي الأول : يعذر بجهله في جميع الحدود . فلا يقام عليه أي حد . سواء حد الزنا ، أو شرب المسكر ، أو القذف ، أو السرقة .
و لا فرق إذا كان في كفره حربيا في دار الحرب ، أو ذميا في دار الإسلام .

و هو وجه عند الأحناف .^١

و هو قول الشافعي .^٢ و عليه الشافعية .^٣

١ - انظر البحر الرائق ج ٥ ص ٤ ، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦

٢ - انظر الأم ج ٣ ص ١٤٥ ، ج ٤ ص ٢٤٥

٣ - انظر الوسيط ج ٣ ص ٥١١ ، ج ٦ ص ٥٠٧ ، المهذب ج ٢ ص ٢٦٨ ، روضة الطالبين ج ٤ ص ٩٩ و ج ٥ ص ٦٠ و ج ١٠ ص ٩٥ ، منهاج الطالبين ص ٥٦ ، فتح الوهاب ج ١ ص ٣٣٧ و ص ٤٠٤ و ج ٢ ص ١٧٨ ، ص ٢٧١ ، ص ٢٧٥ ، ص ٢٧٧ ، ص ٢٨٧ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٣٨ ، ص ٢٩٤ و ج ٣ ص ٣٧١ و ج ٤ ص ١٥٦ ، ص ١٧٤ ، ص ١٨٨ ، الإقناع للشرييني ج ٢ ص ٥٢٨ ، ص ٥٣١ ، فتح المعين ج ٤ ص ١٤٤ ، ص ١٥٥ ، ص ١٩٩ ، إعانة الطالبين ج ٣ ص ٦٤ ، ص ١٥٠ ، نهاية الزين ص ٣٤٦-٣٤٧ ، ص ٣٥١ ، حاشية البجيرمي ج ٢ ص ٣٨٧ ، ج ٤ ص ٢٣٣ ، حواشي الشرواني ج ٥ ص ٩١-٩٢ و ج ٧ ص ٤٢٢ و ج ٨ ص ٢١٠ و ج ٩ ص ١٠٢ ، ص ١٠٧ ، ص ١٥٠ ، ص ١٦٩

يقول السيوطي :

كل من جهل تحريم شيء مما يشترك فيه غالب الناس : لم يقبل إلا أن يكون قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ ببادية بعيدة يخفى فيها مثل ذلك ، كتحريم الزنا والقتل والسرقه والخمر .^١

و هو رواية عن أحمد . و المذهب الذي عليه أكثر الحنابلة .^٢

و ممن قال بهذا الرأي أبو حزم . فيقول :

من أصاب شيئاً محرماً فيه حد ، أو لا حد فيه وهو جاهل بتحريم الله تعالى له : فلا شيء عليه فيه . لا إثم ، ولا حد ، ولا ملامة ، لكن يعلم . فإن عاد أقيم عليه حد الله تعالى .^٣

١ - الأشباه و النظائر ص ٢٠٠

٢ - انظر المغني ج ٤ ص ٢٣٩ ، ج ٥ ص ١٥٦ ، ج ٩ ص ٥٦ ، ص ١٣٨ ، الكافي ج ٤ ص ٢٠١ ،
المحرر في الفقه ج ٢ ص ١٥٣ ، شرح العمدة لابن تيمية ج ١ ص ٣٣٤ ، المبدع ج ١ ص ١٦٨ ،
ج ٤ ص ٢٤٦ ، ج ٩ ص ٧١ ، الفروع ج ٦ ص ٧٣ و ص ١٠٠ و ص ١٢٢ ، الإنصاف
ج ١٠ ص ١٨٢ ، الروض المربع ج ٣ ص ٣١٢ ، كشف القناع ج ٣ ص ٣٦١ ، ج ٤ ص ٩٧ ،
ج ٦ ص ٩٧ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٤٦ ، ص ٣٥٩ ، ص ٣٦٣ ، منار السبيل
ج ٢ ص ٣٥٧

٣ - المحلى ج ١١ ص ١٨٨

إلا أن الشافعي فرق بين (السرقة و القتل) و بين (بقية الحدود) بالنسبة للمسلم الحديث في دار الحرب ، فيقول :

لو كانوا من المشركين ، فأسلموا ، و لم يعرفوا الأحكام ، فنال بعضهم من بعض شيئا بجراح ، أو قتل : درأنا الحد بالجهالة ، و ألزمناهم الدية في أموالهم ، و أخذنا منهم في أموالهم كل ما أصاب بعضهم لبعض .
و كذلك لو زنى رجل منهم بامرأة ، و هو لا يعلم أن الزنا محرم : درأنا عنه الحد ؛ بأن الحجة لم تقم . فتطرح عنه حقوق الله ، و يلزمه حقوق الآدميين .

و يقول أيضا :

و لو سرق بعضهم من بعض شيئا : درأنا عنه القطع ، و ألزمناه الغرامة .^١

لكن الظاهر من كلام الشافعية عدم التفريق بين إذا كان في كفره حربيا أم ذميا.^٢
يقول الشرييني :

و لا فرق في ذلك بين من نشأ في بلاد الإسلام ، أو لا .^٣

١ - الأم ج٤ ص٢٤٥-٢٤٦ و انظر كذلك ج٦ ص٣٥

٢ - انظر مغني المحتاج ج٢ ص١٣٨ و ج٤ ص١٨٨ ، إعانة الطالبين ج٣ ص٦٤ ،

نهاية الزين ص٣٥١ ، حاشية البجيرمي ج٢ ص٣٨٨

٣ - الاقناع ج٢ ص٥٣١

هذا ، و اشترط الشافعية يمينه لقبول دعواه بالجهل .^١
 ولم يشترط ذلك ابن حزم . إنما ينظر إلى حاله ، فإن كان ذلك ممكنا منه ، فلا حد
 عليه أصلا . وإن كان متيقنا أنه كاذب ، لم يلتفت إلى دعواه .^٢

الأدلة :

أولا : من المنقول .

١- قوله تعالى : " من اهتدى فإنما يهتدي لنفسه و ضل فإنما يضل عليها و لا تنذر
 وازرة و زر أخرى و ما كنا معذيين حتى نبعث رسولا " ^٣

وجه الدلالة :

أخبر - سبحانه و تعالى - أنه لا يعذب أحدا فيما طريقه السمع إلا بعد إقامة
 الحجة عليه بتحريمها .^٤

١ - انظر فتح الوهاب ج ١ ص ٣٣٧ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤٦ ، حواشي الشرواني
 ج ٩ ص ١٠٧

٢ - انظر المحلى ج ١١ ص ١٨٨

٣ - سورة الإسراء آية ١٥

٤ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠١

٢- قول الله تعالى : " قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني و بينكم و أوحى إلي هذا القرآن لأنذركم به ومن بلغ أأنكم لتشهدون أن مع الله آلهة أخرى قل لا أشهد قل إنما هو إله واحد و إني بريء مما تشركون " ١

وجه الدلالة من الآية :

أن الحجة على من بلغته النذارة ، لا من لم تبلغه . ٢

٣- قوله تعالى " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ... الآية " ٣

وجه الدلالة من الآية :

ليس في وسع أحد أن يعلم ما لم يبلغه ؛ لأنه علم غيب . وإذا لم يكن ذلك في وسعه ، فلا يكلف الله أحدا إلا ما في وسعه . فهو غير مكلف تلك القصة ، فلا إثم عليه فيما لم يكلفه ، ولا حد ، ولا ملامة . ٤

١ - سورة الأنعام ١٩

٢ - المحلى ج ١١ ص ١٨٨

٣ - سورة البقرة ٢٨٦

٤ - المحلى ج ١١ ص ١٨٨

٢- قوله عليه الصلاة والسلام " ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم .
فإن وجدتم للمسلم مخرجا ، فخلوا سبيله . فإن الإمام أن يخطيء في العفو ،
خير له من أن يخطيء في العقوبة " ^١

وجه الدلالة :

أن الجهل بالتحريم شبهة يدرأ بها الحد . ^٢

٥- روى أن رجلا قال : زنت البارحة .
ف قيل له : إن الله قد حرمه . فكتب فيه إلى عمر .
فكتب - عمر رضي الله عنه - : إن كان علم أن الله حرمه ، فحدوه . وإن لم
يكن يعلم ، فأعلموه . فإن عاد ، فحدوه . ^٣

١ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٣٨ و اللفظ له ، و انظر سنن ابن ماجه
ج ٢ ص ٨٥٠ ، المستدرک على الصحيحين ج ٤ ص ٤٢٦ ، سنن الترمذي ج ٤ ص ٣٣
يقول ابن الملقن : قال الترمذي لا نعرفه مرفوعا إلا من حديث محمد ابن ربيعة عن يزيد بن
زياد الدمشقي ، وهو ضعيف في الحديث . وموقوفا أصح . ووافقه البيهقي على ذلك .
وخالف الحاكم فقال : صحيح الإسناد . البدر المنير ج ٢ ص ٣٠٣

و كذلك ضعف ابن حجر الحديث . انظر الدراية في تخريج أحاديث الهداية ج ٢ ص ٩٤ .
و روي عن عمر ، و علي ، و ابن مسعود ، و ابن عباس و غيرهم من الصحابة رضي الله
عنهم " ادروا الحدود بالشبهات " . و ما روي عن عمر و ابن مسعود ، سندهما صحيح .
انظر نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٧١-٢٧٢

٢ - انظر المبدع ج ٤ ص ٢٤٦ ، ج ٩ ص ٧٠-٧١

٣ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠١ و انظر الكافي ج ٤ ص ٢٠٠-٢٠١ ، المحلى
ج ١١ ص ١٨٨ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٤

وجه الدلالة من خبر عمر رضي الله عنه :

أن عمر رضي الله عنه لم يوجب الحد على الجاهل بالتحريم . و لم يعلم عن أحد من الصحابة خلافه .^١

٥- رفع إلى عمر رضي الله عنه امرأة تزوجت في عدتها . فقال : هل علمتما ؟
فقالا : لا .

قال عمر : لو علمتما لرجمتكما . فجلبده أسواطاً . ثم فرق بينهما .^٢

وجه الدلالة من الخبر :

أن عمر رضي الله عنه قبل قول مدعي الجهل بتحريم النكاح في العدة .^٣

٦- أتت امرأة إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقالت : إن زوجي زنى بجاري .

فقال - زوجها : صدقت . هي ومالها لي حل .

فقال له علي : اذهب ، ولا تعد .

وجه الدلالة من الخبر :

أن علياً رضي الله عنه درأ عنه الحد بالجهالة .^٤

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠١

٢ - الكافي ج ٤ ص ٢٠١

٣ - شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٤٦

٤ - المحلى ج ١١ ص ١٨٨

٧- روى عبد الرحمن بن حاطب عن أبيه ، أن حاطبا توفي ، وأعتق من صلى من رقيقه ، وصام .

وكانت له وليدة نوية قد صلت وصامت . وهي عجمية لم تفقه . فلم يرعه إلا حملها . فذهب إلى عمر فزعا ، فحدثه .

فقال عمر : أنت الرجل الذي لا تأتي بخير . فأفزره ذلك . فأرسل إليها عمر : أحبلت ؟

فقلت نعم . من مرعوش بدرهمين . فإذا هي تستهل به .

وصادفت عنده عليا ، وعثمان ، وعبد الرحمن بن عوف . فقال — عمر : أشيروا علي .

فقال علي ، وعبد الرحمن : قد وقع عليها الحد .

فقال — عمر : أشر علي يا عثمان .

فقال عثمان : قد أشار عليك أخواك .

قال عمر : أشر علي أنت .

قال عثمان : أراها تستهل به كأنها لا تعلمه . وليس الحد إلا على من علمه .

فأمر بها ، فجلدت مائة ، وغربها . ثم قال : صدقت . والذي نفسي بيده ما الجلد إلا على من علمه .^١

وجه الدلالة من الخبر :

يقول ابن شهاب : أن عثمان قال لعمر لا أرى عليها الرجم . وإنما الرجم على من علم الإسلام ، فيعلم ماذا عليه ، وماذا له .

١ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٨ ص ٢٣٨

فأمر عمر إذا نفست أن تجلد مائة ، وتغرب إلى مصر من الأمصار . فجعل من هذا الحديث التعزير مائة ؛ لأنه كان عليها استعمال الأشياء المحرمة . وغربها زيادة في العقوبة ، كما غرب في الخمر .^١
فأسقط عنها الحد لشبهة الجهالة بالتحريم . و جلدتها تعزيرا .^٢

ثانيا : الأدلة من المعقول .

- ١- أن الحدود عقوبات على انتهاك المحارم . ومن لم يعرف الحرمة قبل وقوعه فيها ، لم يكن منتهكا لها . فلا حد عليه .^٣
- ٢- أن من شرائط إقامة الحد ، العلم بالتحريم . فإذا لم يعلم بالحرمة ، لم يجب الحد للشبهة .^٤
- ٣- لأن الحكم في الشرعيات لا يثبت إلا بعد العلم . فإن كان الشيوع والاستفاضة في دار الإسلام أقيم مقام العلم ، ولكن لا أقل من إیراث شبهة لعدم

١ - مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٣٠٦

٢ - انظر سنن البيهقي الكبرى ج٨ ص٢٣٨

٣ - مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٣٠١

٤ - انظر البحر الرائق ج٥ ص٤ ، حاشية ابن عابدين ج٤ ص٦

التبليغ . وبه علم أن الكون في دار الإسلام لا يقوم مقام العلم في وجوب الحد كما هو قائم مقامه في الأحكام كلها ^١ .

٤- لأنه يحتمل صدق ما يدعيه من جهله بالتحريم ، لاحتمال خفاء الحكم عنه ، فلا يعلم به . و الحدود تدرأ بالشبهات ^٢ .

٥- لأن الجاهل بتحريم الزنا أو القذف و غيره ، يعتقد الإباحة فيعذر بجهله ^٣ .

٦- العذر بالجهل بالتحريم يليق بمحاسن الشريعة الإسلامية ^٤ .

٧- الجاهل بتحريم الزنا ، غير قاصد إلى ارتكاب المعصية . أشبه من زفت إليه غير زوجته ، فوطئها ظاناً أنها امرأته . فهو غير قاصد الزنا بها ^٥ .

١ - انظر البحر الرائق ج ٥ ص ٤

٢ - انظر المهذب ج ٢ ص ٢٦٨ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ١٣٨ و ج ٤ ص ١٨٨ ، الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٥٣١ ، نهاية الزين ص ٣٥١ ، المغني ج ٩ ص ١٣٨ ، كشاف القناع ج ٦ ص ٩٧ ،

شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٥٩

٣ - انظر حواشي الشرواني ج ٨ ص ٢١٠

٤ - انظر حواشي الشرواني ج ٩ ص ١٥٠

٥ - انظر المغني ج ٩ ص ١٣٨ ، شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٣٦

٨- الجاهل بتحريم الخمر أشبه بمن شرب شرابا يظنه غير خمر ، فلا حد عليه .^١

٩- الجاهل بتحريم الزنا ، كالوطء بالشبهة .^٢

الرأي الثاني : لا يحد إن جهل بتحريم المسكر . و لا يعذر بجهله بتحريم الزنا و السرقة ، فيقام عليه الحد .

و هو قول الأحناف .^٣

فالحرابي إذا دخل دار الإسلام ، فأسلم ، فزنى . ثم قال ، ظننت أنه حلال : يحد . ولا يلتفت إليه ، وإن كان فعله أول يوم دخوله .^٤

إلا أن ابن عابدين لم يرتض العبارة الأخيرة ، فيقول ° :

فأما المسلم المهاجر الواقع منه ذلك في فور دخوله (دار الإسلام) فلا .

و يقول أيضا : العلم بالحرمة شرط فيمن ادعى الجهل بها ، و ظهر عليه أمانة ذلك بأن نشأ وحده في شاهر ، أو بين قوم جهال مثله لا يعلمون تحريمه ، أو يعتقدون

١ - انظر المغني ج٩ ص١٣٨

٢ - انظر الوسيط ج٣ ص٥١١

٣ - انظر المبسوط للسرخسي ج٢٤ ص٣٢ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٣٠٠ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج٤ ص٣٩

٤ - البحر الرائق نقلا عن فتح القدير ج٥ ص٤

٥ - ج٤ ص٦

إباحته ، إذ لا ينكر وجود ذلك . فمن زنى و هو كذلك في فور دخوله دارنا : لا شك في أنه لا يجد ؛ إذ التكليف بالأحكام فرع العلم .

و يفهم من كلام الأحناف أن الذمي لا تقبل دعواه الجهل بتحريم الزنا أو السرقة ؛ لأنهم ذكروا قبول عذر الجهل من الحربي إذا أسلم ، و كذلك قولهم أن تحريمهما مشتهر في دار الإسلام ، بخلاف دار الحرب .^١

لذلك يقول الطحاوي :

قال أصحابنا في الذمي إذا زنى يجد ، وإن قال هو عندي حلال .
و لو أسلم رجل ، فشرب الخمر ، وقال : لم أعلم أنها محرمة ، لم يجد . وإن كان ولد في دار الإسلام لا يصدق . وقال زفر : يجد في الوجهين جميعا .^٢ أي إذا أسلم في دار الإسلام أو دار الحرب .

و الحربي إذا أسلم ، ثم أقام مدة في دار الإسلام ، فهو كالذمي في اطلاعه على ما يشتهر من أحكام الإسلام ، و من ذلك اشتهار تحريم الزنا و السرقة .^٣

و كذلك التفريق بين من كان حريبا ، أو ذميا وجه عند الشافعية .^٤

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٣٢ ، الدر المختار ج ٤ ص ٣٩

٢ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠٠

٣ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦

٤ - انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ١٣٨

الأدلة :

- ١- إذا أسلم الحربي ، فشرب الخمر ، فإنه تقبل دعواه بجهله بتحريمها ؛ لأن الظاهر لا يكذبه ، لعدم اشتهاار تحريمها في دار الحرب .^١
- ٢- لا يحد بشربه الخمر جاهلا بتحريمها ؛ لأنه لم يبلغه الخطاب بتحريمها ، فلا يثبت حكم الخطاب في حقه .^٢
- ٣- حد السرقة و الزنا مما تجوز إقامته على الكافر في حال كفره ، و هو الذمي . فبعد الإسلام أولى أن يقام . بخلاف حد الخمر .^٣
- ٤- ثبوت حد الزنا و السرقة بخبر يتلى ، و ثبوت حد الخمر بخبر يروى . فكان حد الخمر أقرب إلى الدرء من حد الزنا و السرقة .^٤
- ٥- لا تقبل دعواه الجهل بتحريم الزنا أو السرقة ؛ فالظاهر يكذبه . لأنهما فعل محرم في كل ملة .^٥

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٣٢

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٣٢

٣ - المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٣٢

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٣٢

٥ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٣٢ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٤ ، الدر المختار و حاشية

ابن عابدين عليه ج ٤ ص ٣٩

و يعترض عليه بثلاث اعتراضات :

الاعتراض الأول :

أجمع الفقهاء على اشتراط العلم بجرمة الزنا لإقامة الحد . فإذا لم يكن الجهل عذرا قبل الإسلام و لا بعده ، فمتى يعتبر عذرا ؟!! فإذا جهل المسلم الحديث بجرمة الزنا يعتبر عذرا يمنع إقامة الحد .^١

و يرد على الاعتراض :

المقصود من الإجماع ، هو الجاهل كلياً بتحريم الزنا . كمن نشأ وحده في جبل شاهق ، أو نشأ بين جهال مثله فلا سبيل لمعرفة حكم الزنا . بخلاف من نشأ في دار الإسلام ، أو في دار حرب يعتقد أهلها تحريم الزنا ، لاشتهار التحريم بينهم .^٢

الاعتراض الثاني :

أن الحرمة الثابتة في كل ملة لا تنافي أن بعض الناس يجهلها .^٣

الاعتراض الثالث :

أن شرب الخمر كذلك فعل محرم في كل ملة .^٤

١ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦

٢ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦

٣ - حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦

٤ - انظر الدر المختار و حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٩

و يرد على هذا الاعتراض :

أن المحرم في كل ملة هو السكر ، لا نفس الشرب . و المراد التفرقة بين الشرب و الزنا .^١

إلا أنه يعترض على الرد :

أن قولهم : فشرب الخمر جاهلا بالحرمة ، لا يحد . أعم من أن يكون سكر من هذا الشرب ، أو لا . بل المتبادر السكر .
و لو كان المراد الشرب بلا سكر ، لكان الواجب تقييده . أو كان يقال : فشرب قطرة . نعم ، قد يدفع أصل الإيراد بمنع حرمة السكر في كل ملة .^٢

الرأي الثالث : لا يعذر بالجهل بتحريم شرب المسكر ، فيقام عليه الحسد . أما الزنا فيعذر بالجهل .

و هو رواية عن مالك و أصحابه^٣ ، و عليه المالكية .^٤

١ - حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٩

٢ - حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٣٩

٣ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٣٤٧

٤ - انظر مختصر خليل ص ٢٨٨ ، كفاية الطالب ج ٢ ص ٤٢٩ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢١٢ ، ص ٢٨٧ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٩٣ ، ص ٣١٧ ، حاشية العدوي ج ٢ ص ٤١٨ ، ص ٤٢٩ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ٣١٦ ، ص ٣٥٢ ، حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣١٤ ، ص ٣٥٢

يقول النفراوي :

ويجد المختار لشربه . سواء كان عالماً بأنه مسكراً ، أو جاهلاً ؛ لاشتغال حرمة ذلك .^١

و نسب الطحاوي إلى مالك أنه قال : من أتى من الحدود ، لم يعذر بالجهالة ، و حد .^٢

و رواية أخرى عن مالك :

إذا كان كالبدي الذي لم يقرأ الكتاب ، و لم يعلم ، و يجهل مثل هذا : فإنه لا يجد ، و يعذر .^٣

يقول ابن جزى :

من شروط إقامة الحد على الزنا ، أن يكون عالماً بتحريم الزنى . فإن ادعى الجهل به وهو ممن يظن به ذلك ، ففيه قولان .^٤

و يقول في موضع آخر في شروط إقامة الحد : أن يعلم أن الخمر محرمة . فإن ادعى أنه لا يعلم ذلك فاختلف ، هل يقبل قوله ، أم لا ؟^٥

١ - الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢١٢

٢ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠٠

٣ - عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٣٤٧

٤ - القوانين الفقهية ص ٢٣٢

٥ - القوانين الفقهية ص ٢٣٧

فلم يفصل إذا كان جهله بسبب قرب عهده بالإسلام ، أم بسبب آخر . و الظاهر أنه كغيره من علماء المالكية الذين أطلقوا العذر بالجهل دون ذكر أمثلة .

و الذي يشعره كلام المالكية ، أن منهم من اعتبر الجهل بتحريم الخمر عذرا مسقطا للحد . و الله أعلم .

الأدلة :

- ١- احتج مالك بأن الإسلام قد فشا . و لا أحد يجهل شيئا من الحدود .^١
- ٢- لأن مفسد الشرب أشد من مفسد الزنا لكثرتها . لأنه إذا شرب ربما يزنّي ، أو يسرق ، أو يقتل .^٢
- ٣- لأن الشرب أكثر وقوعا من غيره .^٣

١ - عقد الجواهر الثمينة ج٣ ص٣٤٧ ، و انظر الفواكه الدواني ج٢ ص٢١٢

٢ - انظر حاشية العدوي ج٢ ص٤٢٩

٣ - حاشية العدوي ج٢ ص٤٢٩

الرأي الرابع : يدرأ عنه بسبب الجهالة حد الشرب ، و السرقة ، و القذف .
دون حد الزنا ، فيحد بالجلد سواء كان محصنا أم لا .

يقول الأوزاعي فيمن أسلم فلم يمكث إلا يومين ، أو عشرة ، ثم قذف ، أو سرق ، أو سكر ، أو زنى ولم يعرف الإسلام :
يضرب مائة في الزنا محصنا ، وغير محصن ، ويدرأ عنه ما سوى ذلك ، حتى يعلم
بحدود الإسلام .^١

الرأي الخامس : لا يعذر بجهله ، و يقام عليه الحد إذا اعتقد تحريمه .
و هو رواية أخرى عن أحمد . و عليها بعض الحنابلة .^٢

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٣٠١

٢ - انظر الإنصاف ج ١٠ ص ١٨٢

الجانب الثاني : العلم بتحريم الفعل مع الجهل بوجوب الحد .

اختلف أيضا في حكم هذا الجانب على الآتي :

الرأي الأول : لا يسقط عنه الحد .

و هو الصحيح عند الشافعية ^١ .

يقول السيوطي :

قاعدة : كل من علم تحريم شيء و جهل ما يترتب عليه لم يفده ذلك .
كمن علم تحريم الزنا ، والخمر ، و جهل وجوب الحد يحد بالاتفاق . لأنه كان حقه الامتناع .

وكذا لو علم تحريم القتل و جهل وجوب القصاص ، يجب القصاص .
أو علم تحريم الكلام و جهل كونه مبطلا ، يبطل . و تحريم الطيب و جهل وجوب
الفدية ، تجب ^٢ .

١ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٩٥ ، ص ١٧٠ ، ص ٢٦٩ ، منهاج الطالبين ص ١٣٥ ،
فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٨٧ ، المنشور ج ٢ ص ١٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤٦ ، الإقناع للشرييني
ج ٢ ص ٥٣١ ، نهاية الزين ص ٣٥١ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ١٠٢

٢ - الأشباه و النظائر ص ٢٠١

و كذلك عند المالكية يحد قولاً واحداً^١ ، و الحنابلة^٢ .

الأدلة :

أولاً : من المنقول :

ما روي أن ماعزاً رضي الله عنه قال أثناء رجمه : يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ فإن قومي قتلوني ، و غروني من نفسي ، و أخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتلي !!^٣

وجه الدلالة من الخبر :

أن ماعزاً رضي الله عنه لم يعلم بعقوبة الرجم . و مع ذلك أقيم عليه^٤ .
يقول جابر بن عبد الله رضي الله عنه : فلم نترع عنه حتى قتلناه . فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرناه ، قال : " فهلا تركتموه وجئتموني به " ليستثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ، فأما لترك حد فلا^٥ .

١ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٣٤٧ ، مختصر خليل ص ٢٨٨ ، كفاية الطالب ج ٢ ص ٤٢٩ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢١٢ ، ص ٢٨٧ ، التاج والإكليل ج ٦ ص ٣١٧ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٥٢

٢ - انظر الفروع ج ٦ ص ٧٤ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٧

٣ - رواه أبو داود في السنن ج ٤ ص ١٤٥

٤ - انظر الفروع ج ٦ ص ٧٤ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩٧

٥ - انظر سنن أبي داود ج ٤ ص ١٤٥

ثانيا : من المعقول :

- ١- لأنه يجب عليه إذا علم التحريم ، أن يمتنع عنه .^١
- ٢- لأن الجهل بالتحريم يسقط الإثم . أما العلم بالتحريم و الجهل بما يترتب عليه ، لا يسقط المرتب عليه . فلو جهل تحريم شرب الخمر ، سقط عنه الحد . أما إن علم بتحريمها و جهل ما يترتب عليه ، فلا يسقط عنه الحد . كقريب العهد بالإسلام الذي يجهل تحريم الكلام في الصلاة ، فإنه يعذر . أما إن علم تحريم الكلام و جهل المرتب عليه من بطلان الصلاة ، فتبطل صلاته .^٢

الرأي الثاني : يسقط عنه الحد .

- و هو وجه آخر عند الشافعية .
- فهو كمن وطئ من يظنها مشتركة . بأن يظن أحد الشريكين الأمة المشتركة بينهما ، فلا يحسد ؛ لشبهة الفاعل و المحل .^٣

١ - انظر الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٣١ ، فتح الوهاب ج٢ ص٢٨٧

٢ - انظر المنشور ج٢ ص١٥

٣ - انظر روضة الطالبين ج١٠ ص٩٥ ، نهاية الزين ص٣٤٦

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

١- إذا فعل حديث العهد بالإسلام ما يوجب الحد جاهلا بالتحريم ، فإنه يعذر بجهله في جميع الحدود . فلا يقام عليه أي حد . سواء حد الزنا ، أو شرب المسكر ، أو القذف ، أو السرقة .

و لا فرق إذا كان في كفره حرييا في دار الحرب ، أو ذميا في دار الإسلام .

٢- كذلك إذا علم بالتحريم ، و جهل الحد ، فإنه يعذر ، و لا يقام عليه الحد . لأن جهله بالحد يمكن اعتباره شبهة دارة لإقامة الحد . و نظرا لحدائث عهده بالإسلام ، فيحتمل أنه قد يعتقد أن تحريم الخمر أو الزنا أو غيره لا يترتب عليه عقوبة دنيوية . و يصدق قوله بيمينه في دعواه الجهل بالحد .

=====

تم بفضل الله و توفيقه الانتهاء من كتابة البحث المقدم لنيل درجة

الدكتوراه في الفقه . يوم الجمعة ٢٥/٧/١٤٢٢هـ الموافق

١٢/١٠/٢٠٠١م

و الحمد لله رب العالمين

الخاتمة

الختام

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على رسول الله . و بعد ،
فمن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ما يلي :

- ١- اليهود و النصارى هم أهل الكتاب الذين لا خلاف فيهم .
- ٢- المجوس ليسوا أهل كتاب . إنما لهم شبهة حققت دماءهم ؛ فتقبل منهم الجزية . و لم تنهض في إباحة نكاح نسائهم ، و طعامهم .
- ٣- الصابئة و السامرة و غيرهم من النحل التي تدعي أنها من أهل الكتاب ، فإنه ينظر في حالهم . فإن كانوا يوافقون اليهود أو النصارى في الأصول ، فهم منهم ، و إلا فلا . و لا يضر اختلافهم معهم في الفروع .
- ٤- لا يعتبر المتمسكون بالصحف من أهل الكتاب ، و لا لهم شبهة كتاب .
- ٥- يشترك الذمي مع الحربي في أغلب أحكام الدخول في الإسلام فيما يتعلق بحقوق الله تعالى .
- ٦- يختلف الحربي عن الذمي في أغلب الأحكام المتعلقة بحقوق العباد .

٧- للدخول في الإسلام آثار إيجابية عظيمة ، تعود بالنفع و الخير على مستوى الفرد و الجماعة ، و كذلك على مستوى الحياة الدنيا و الآخرة .

٨- الله عز و جل رحيم و كريم بعباده . فيغفر للكافر معاصيه في كفره ، بل يبدلها إلى حسنات . كذلك يثيبه على ما فعل من خير في كفره .

٩- الصيغة المجزئة للدخول في الإسلام هي : أشهد أن لا إله إلا الله ، و أشهد أن محمدا رسول الله . فلا يشترط التبرؤ من الكفر الذي كان عليه .

١٠- إذا اقتصر على شهادة التوحيد ، أو اقتصر على شهادة الرسالة ، أو قال أسلمت أو آمنت ، و ما شابه ذلك : فيحكم بإسلامه إذا دلت القرائن على إرادته الدخول في الإسلام .

١١- لا يدخل في الإسلام لا الطائع الراغب فيه - كما قال ابن عبد البر . فلا يحكم بإسلام من أسلم غير مريد الإسلام ، كالهازل ، أو اللاعب ، أو المكره ، أو السكران .

١٢- يقبل إسلام من أسلم بشرط ، ثم يتم إقناعه بضرورة الالتزام بجميع شرائع الإسلام .

١٣- يحكم بإسلام الصغير إذا أسلم بنفسه دون والديه ؛ لما فيه من خير له . مع الحرص على رعايته و تعليمه الإسلام ، و تثبيته عليه . إلا أنه لا يحكم برده إذا رجع إلى دينه ؛ لعدم اكتمال عقله .

١٤- يحكم بإسلام الصغير بإسلام والديه ، أو أحدهما دون جده أو عمه . و يعتبر مرتدا إذا لم يقبل الإسلام عند بلوغه .

١٥- يحكم بإسلام اللقيط بإسلام ملتقطه . و لا يعتبر مرتدا إذا لم يقبل الإسلام عند بلوغه ؛ لأن إسلامه حكمي .

١٦- المقصود من مخاطبة الكفار بفروع الشريعة : زيادة عذابهم في الآخرة لتركهم الفروع مع عذابهم على كفرهم . و ليس لهذه المسألة كبير أثر في الفروع الفقهية .

١٧- لا يطالب المسلم الحديث بما فاتته من عبادات قبل إسلامه . فلا يطالب بقضاء ما فاتته من صلوات ، أو زكوات ، أو صيام رمضان و غيرها من العبادات . كما لا يطالب بقضاء صلوات اليوم الذي أسلم فيه ، و لا قضاء صيامه و لا إمساكه .

١٨- لا تصح العبادات التي فعلها المسلم الحديث في كفره ؛ لافتقار العبادات إلى نية الطاعة لله و التقرب إليه .

- ١٩- يجب الغسل للدخول في الإسلام . سواء كان جنبا أم لا .
- ٢٠- يستحب للمسلم الحديث حلق شعره . و يجب حلقه إذا كان من علامات أو شعائر الكفار .
- ٢١- يستحب للمسلم الحديث أن يحتن إذا لم يخش الضرر .
- ٢٢- إذا كان المسلم الحديث لا يحسن اللغة العربية : فيصلي قدر استطاعته كما سبق بيانه في موضعه . و لا يجوز أن يترك الصلاة . و عليه أن يبادر بتعلم قراءة سورة الفاتحة و الأذكار الواجبة في الصلاة .
- ٢٣- يجوز إعطاء المسلم الحديث الضعيف الإيمان من مال الزكاة ؛ باعتباره من المؤلف .
- ٢٤- إذا حنث الكافر بحلفه أو نذره في كفره ، فلا كفارة عليه بعد إسلامه . أما إن لم يحنث ، ثم أسلم ، فعليه الوفاء بنذره - لورود النص - دون يمينه .
- ٢٥- يقر الحربي على ما تملكه قبل إسلامه . سواء تملكه بطريق مباح شرعا و نظاما ، أو تملكه بطريق محرم شرعا أو ممنوع نظاما .

٢٦- يقر الذمي على ما اكتسب من طريق مباح . دون ما اكتسبه من طريق محرم شرعا أو نظاما ؛ لأنه ملزم بأحكامنا .

٢٧- إذا عقد المسلم الحديث عقدا محرما في كفره - كبيع أو قرض أو كفالة أو غيره - و انتهى سريان العقد و مضى ، ثم أسلم : فلا شيء عليه . أما إن كان العقد مازال ساريا : فعليه أن يوقفه و يلغيه .

٢٨- العبرة بوقت الرمي أو الإرسال ، لا بوقت الإصابة . و يترتب عليه ما يلي :
 أ) إذا أسلم من لا يحل صيده بعد إرساله السهم : فلا يباح ما صاده .
 ب) إذا أسلم الحربي قبل وقوع السهم به : فلا شيء على من رماه ، مسلما كان أو ذميا .

ج) إذا أسلم الذمي قبل وقوع السهم به : فلا قصاص على راميهِ المسلم ، و عليه دية . أما إن كان راميهِ ذميا : فعليه القصاص .
 د) إذا رمى حربي ذميا أو مسلما ، فأسلم الحربي قبل أن يقع السهم : فلا قصاص عليه و لا دية .

هـ) إذا رمى ذمي حريبا ، فأسلم الذمي : فلا شيء عليه . أما إن رمى الذمي مسلما ، فأسلم : فعليه القصاص .

- ٢٩- العبرة بوقت الجراحة ، لا بوقت استقرارها . و يترتب عليه ما يلي :
- أ) إذا جرح مسلم كافرا ، فأسلم الكافر ، فمات من أثر الجراحة : فلا قصاص على المسلم . وإنما عليه الدية إن كان ذلك الكافر ذميا .
- ب) إذا جرح ذمي ذميا ، فأسلم المجروح ثم مات من أثر الجراحة : فعلي الجراح القصاص .
- ج) إذا جرح ذمي حربيا ، فأسلم الحربى ، فمات من أثر الجراحة : فلا شيء على الذمي .

٣٠- إذا فعل المسلم الحديث ما يوجب الحد قبل إسلامه فلا يؤخذ بما فعل إن كان حربيا . أما إن كان ذميا فيؤخذ بما فعل ؛ لأنه ملزم بأحكام الإسلام . أما شرب الخمر : فلا يحده عليه ؛ لعدم التعرض له وفقا لعقد الجزية .

٣١- إذا فعل حديث العهد بالإسلام ما يوجب الحد جاهلا بالتحريم ، فإنه يعذر بجهله في جميع الحدود . و لا فرق إذا كان في كفره حربيا في دار الحرب ، أو ذميا في دار الإسلام .

الفهارس

و تشمل على الفهارس الآتية :

- ١- فهرس الآيات .
- ٢- فهرس الأحاديث .
- ٣- فهرس الآثار .
- ٤- فهرس الصحابة - رضي الله عنهم .
- ٥- فهرس الأعلام - رحمهم الله .
- ٦- قائمة مصادر البحث .
- ٧- الفهرس العام .

فهرس الآيات

— أ —

- أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا و إن الله على نصرهم لقدير ٢٥٧
- أقم الصلاة لدلوك الشمس إلى غسق الليل ٦٤٦
- إلا أصحاب اليمين * في جنات يتساءلون * عن المجرمين ٤٤٤
- إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم ١١٦٣
- ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانهم و هموا بإخراج الرسول ٧٩٩
- ألم يأتكم نبا الذين من قبلكم قوم نوح و عاد و ثمود ١١٣
- إليه يصعد الكلم الطيب و العمل الصالح يرفعه ٥٤٨
- أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام ٤٦٤
- إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئين و النصارى و المجوس ٢٩
- إن الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا ١٠٥
- إن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين في نار جهنم ٢٩
- إن الله لا يغفر أن يشرك به و يغفر ما دون ذلك ١١٤٩
- إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا ٤٥٨

- ٤٥٤ إن المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم
 ٦٥٩ إن ربك يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل
 ١٠٦ إنا آمنا بربنا ليغفر لنا خطايانا و ما أكرهتنا عليه من السحر
 ٦٥٧ إنا جعلناه قرآنا عربيا لعلكم تعقلون
 ٧١٥ إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها

ت

- ٤٠٣ تعرفهم بسيماهم

ث

- ٥٩٨ ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا

ح

- ٩٣ حتى تضع الحرب أوزارها
 ٩٨٦ حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير

خ

- ٣٩ خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها مخاطبة كفار
٤٥٢ خذوه فغلوه * ثم الجحيم صلوه *

ذ

- ٤٥٧ الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا
١١٢ ربنا إنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا

ص

- ٥٢٢ صبغة الله و من أحسن من الله صبغة و نحن له عابدون
٥ صحف إبراهيم و موسى متمسكون صحف

ف

- ٦٠٠ فآمنوا بالله و رسوله النبي الأمي الذي يؤمن بالله
١٠٧ فآمنوا بالله و رسوله و النور الذي أنزلنا
٨٠٠ فإن عشر على أنهما استحقا إثما فآخران يقومان مقامهما

- ٨٩٠ فإن لم تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله
 ٨٥٤ فالله يحكم بينهم يوم القيامة
 ٤٥٤ فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت
 ٤٥٥ فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى
 ١١٤ فمن أظلم ممن كذب على الله و كذب بالصدق إذ جاءه
 ٧٧١ فمن شهد منكم الشهر فليصمه
 ١٤٨ فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض

ق

- ٤٥٧ قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر
 ٩٣٢ قال موسى لقومه استعينوا بالله واصبروا إن الأرض لله
 ١٢٥ قال يا قوم إني لكم نذير مبين
 ٦٥٧ قرآنا عربيا غير ذي عوج لعلهم يتقون
 ٤٥٦ قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد
 ٦٦٢ قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم
 ١١٧٧ قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم
 ٩٨٥ قل لا أجد في ما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه
 ١١٣ قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
 ١٠٦ قل هل نبئكم بالأحسرين أعمالا

٤٣٦ قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا

ك

٢٧٥ كتب عليكم القتال و هو كره لكم
٥٩٣ كلوا من ثمره إذا أثمر و آتوا حقه يوم حصاده

ل

٨١٤ لئن أشركت ليحبطن عملك
١٦ لا إكراه في الدين
٢٨٤ لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون
١٠٥ لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد
٦٣٨ لا يكلف الله نفسا إلا وسعها
٢٩ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود و الذين أشركوا
٦٠١ لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا
٨٦٣ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم
٢٨ لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين منفكين
١٠٥ لن يستكف المسيح أن يكون عبدا لله و لا الملائكة المقربون
٢٤ ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة

ليشهدوا منافع لهم ويذكروا اسم الله في أيام معلومات ٩٧٦

م

ما كنا نعمل من سوء ٤٤٦

ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب و لا المشركين ٢٩

من كفر فعليه كفره ومن عمل صالحا فلأنفسهم يمهّدون ٤٦٤

ن

النار يعرضون عليها غدوا وعشيا ٤٥٨

هـ

هذان خصمان اختصموا في ربهم ١٠٧

و

- و آتيناہ الحکم صبیا ٣٠٢
- و إذ أخذ ربک من بني آدم من ظهورهم ذريتهم ٤٢٨
- و إذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن ٥٩٨
- و إذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن ١١٣
- و إذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ١٤٨
- و إذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من الدمع ١٠٦
- و إذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا ١٤٩
- عليه آباءنا
- و أقم الصلاة طرقي النهار و زلفا من الليل ٦٤٦
- و أن احکم بينهم بما أنزل الله ولا تتبع أهواءهم ٤٦١
- و إن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة و أن تصدقوا خير لكم ٨٩١
- و إن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله ١٠٤
- و إن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله و ما أنزل إليكم ٢٤
- و إن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم و طعنوا في دينكم ٧٩٣
- و إنه لتزِيل رب العالمين * نزل به الروح الأمين ٦٥٧
- و إنه لفي زبر الأولين ٨٩
- و البدن جعلناها لكم من شعائر الله لكم فيها خير ٩٧٥
- و الذين آمنوا و اتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم ١٤١

- و الذين لا يدعون مع الله إلها آخر و لا يقتلون النفس ١٢٦
- و الله ربنا ما كنا مشركين ٤٤٦
- و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ٢٦
- و ذكر اسم ربه فصلى ٦٩٢
- و رسلا قد قصصناهم عليك من قبل و رسلا لم نقصصهم عليك ٥٤
- و قالت اليهود عزير ابن الله و قالت النصارى المسيح ابن الله ٢٥
- و قالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة قل أتخذتم عند الله عهدا ١٠٥
- و قدمنا إلى ما عملوا من عمل فجعلناه هباء منثورا ٨١٤
- و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه و إنه لفسق ٩٧٤
- و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها ١٤٨
- و لا تقف ما ليس لك به علم ١٤٩
- و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن ٢٥
- و لقد آتينا بني إسرائيل الكتاب و الحكم و النبوة ٣٦
- و لقد نصركم الله ببدر و أنتم أذلة ١٠١٠
- و لله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ٤٥٩
- و لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا ٣٤٢
- و لنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر ٤٥٨
- و لو أن أهل الكتاب آمنوا و اتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم ١١٢
- و لو جعلناه قرآنا أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته ٦٥٨
- و ما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا و نذيرا ٤٥٩
- و ما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ٤٥٥

- و ما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه ٢٤
 و من يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر ٨١٥
 و منهم أُميون لا يعلمون الكتاب إلا أُماني ٣٢
 و هذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه ٤٥
 ولقد كتبنا في الزبور من بعد الذكر ٩٣٣

ي

- يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة و الإنجيل ٤٧
 يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم ٤٧
 يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا ١٧٥
 يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ٥٧٩
 يا أيها الذين آمنوا إنما المشركون نجس ٥٢٢
 يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ٢١١
 يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا ٨٨٩
 يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ٧٥٦
 يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم ١٠٠٧
 يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود و النصارى أولياء ١٧
 يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى ٢٨٤

- ٩٥٠ يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد
- ٤٥٩ يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم
- ٢٥٧ يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين و اغلظ عليهم
- ٤٦٠ يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد
- ٤٠٣ يعرف المجرمون بسيماهم
- ١٥ اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
- ٤٤٦ يوم يبعثهم الله جميعا فيحلفون له كما يحلفون لكم

فهرس الأحاديث

أ

- أتى أبو طويل شطب الممدود رضي الله عنه رسول الله صلى
 ١٢٨ الله عليه وسلم - فقال : أرأيت رجلا عمل الذنوب كلها
 ٢٢١ أتى النبي صلى الله عليه و سلم رجل فأسلم على أن يصلي صلاتين
 ١١٧ أجلوا الله ، يغفر لكم
 ٦٣٣ إذا أدرك أحدكم سجدة من صلاة العصر
 ٩٧٧ إذا أرسلت كلبك المعلم و ذكرت اسم الله فكل
 ١١٦ إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها
 ٦٧٧ إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم
 ٦٣٢ إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ، ثم خرج إلى الصلاة
 ٦٠٦ إذا جلس بين شعبها الأربع و مس الختان الختان فقد وجب الغسل
 ٦٠٥ إذا ختنت فلا تنهكي ؛ فإن ذلك أحظى للمرأة و أحب للبعل
 ١٨١ أرأيت إن لقيت رجلا من الكفار فاقتلنا
 ٧٥٣ أرسل النبي صلى الله عليه وسلم غداة عاشوراء ، إلى قرى الأنصار
 أسرت امرأة من الأنصار ، وأصيبت العضباء
 ٨٥٤ فقال عليه الصلاة و السلام : سبحان الله ، بئسما جزئها

- الإسلام يجب ما قبله ١١٥
- الإسلام يزيد و لا ينقص ٣٤٣
- الإسلام يعلو و لا يعلو عليه ٢٧٧
- أسلم ابنا سعية القرظيان من بني قريظة و رسول الله ٣٤٤
- صلى الله عليه وسلم حائم عليهم قد حاصرهم ١٨
- أسلم تسلم ١٣٣
- أسلمت على ما أسلفت من خير ٥٢٨
- أطلقوا ثمانية . و لم يأمره بالغسل ٣٣٤
- أعتقها ؛ فإنها مؤمنة ١١٤٩
- أعنى الناس على الله من قتل غير قاتله ١٤١
- أكمل المؤمنين إيمانا أحسنهم أخلاقا ١١٤٩
- ألا إن كل دم كان في الجاهلية فهو موضوع ٦٠١
- ألقى عنك شعر الكفر و اختتن ١٨
- أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئا استحلوه ١١٥
- أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ٨٣٣
- أما مالك فقد قسم بين المسلمين . وأما أهلك فانظر من قدرت عليه ١٢٣
- أما من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخذ بها ٢٨٤
- أمر النبي صلى الله عليه وسلم باستنكاه ماعز لما أقر بالزنا بين يديه ٧٣٧
- أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بإخراج زكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة ١٩٤
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله

- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها ،
 ٨٢٨ عصموا مني دماءهم وأموالهم ، إلا بحقها
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها ،
 ٢٣٤ و صلوا صلاتنا و استقبلوا قبلتنا
- أن رجلا جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ،
 ٦٦٩ علمني شيئا يجزئني من القرآن ، فأني لا أقرأ
- أن أبويه اختصما فيه إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،
 ٣٥٠ أحدهما مسلم ، و الآخر كافر
- أن أسلم أتت النبي صلى الله عليه وسلم في عاشوراء ، فقال :
 ٧٥٤ صمتم يومكم هذا ؟
- أن الجارود العبدى قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم أبايعه
 ١١٧ إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه . فقعد له بطريق الإسلام
- ١٠٩ إن الله عز وجل جاء بالإسلام فسوى بين الناس
- ١٥٠ أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلا ينادي في
- ٧٥٣ الناس يوم عاشوراء
- أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً رضي الله تعالى عنه
 ٤٧٦ إلى اليمن
- أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بضربهم على الصلاة
 ٣٢٧ و التفريق في المضاجع لعشر

- أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد إلى بني جذيمة
فدعاهم إلى الإسلام . فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ،
١٧٦ فجعلوا يقولون : صباءنا ، صباءنا
- ٢١٢ إن بدا له أن يسلمها لهم فيسلمها
- ١٩١ أن تقول أسلمت وجهي إلى الله وتخلت . وتقيم الصلاة
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا ثقيفا .
- ٨٢٦ فلما أن سمع ذلك صخر _ رضي الله عنه ، ركب في خيل
- ٧٣١ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر
- ٩٩٤ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا بناس من اليهود
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من بني النجار :
٢٧٥ يا خال ، أسلم !
- أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم أحد فإذا كتيبة حسناء ،
أو قال خسنة
- ١٠٠٤ أن رعية الجاهلي كتب إليه النبي صلى الله عليه وسلم كتابا ،
- ٨٤٨ أن صفوان بن أمية شهد حنيناً مع النبي صلى الله عليه وسلم
- ٩٩٦ وهو مشرك
- أن عمر انطلق مع النبي صلى الله عليه وسلم في رهط قبل ابن صياد
٢٩٦ أن عمرو بن أقيش كان له ربا في الجاهلية ، فكره أن يسلم حتى
- ١٨٢ يأخذه . فجاء يوم أحد
- ١٨٣ إن منكم رجلا نكلهم إلى إيمانهم ، منهم الفرات بن حيان
- ٩٧٣ إن ناسا من البادية يأتوننا بلحمان ولا ندري أسموا الله عليها أم لا ؟

- أن يهوديا قال للنبي صلى الله عليه و سلم : أشهد أنك رسول الله ،
 ١٦٦ ثم مات
- ١٩ أنا أعلم بدينك منك ... أأست ركوسيا ؟
- ٢٤٤ أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين
- ١٤٥ أنت عبد أراد الله بك خيرا
- ٧١١ إنما أتألفهم
- ١٢٥ إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى
- ٨١٥ إنما النذر ما ابتغى به وجه الله
- ١٤١ إنما بعثت لأتمم حسن الأخلاق
- ١٤١ إنما بعثت لأتمم صالح الأخلاق
- ١٤١ إنما بعثت لأتمم كآرم الأخلاق
- ١١١ إنه لمن أهل الجنة
- ٧١١ إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكبه الله في النار
- ١٢٧ إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة ، و آخر أهل النار خروجا منها
- إني نذرت أن أنحر ببوانة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٨١١ هل بها وثن
- ١١٧٨ ادروا الحدود بالشبهات
- ٥٢٥ اذهب فاغتسل بماء و سدر
- ٥٢٤ اذهبوا به إلى حائط بني فلان فمروه أن يغتسل
- ٩٩٤ استعان رسول الله صلى الله عليه و سلم بيهود بني قينقاع

ب

- بائع حكيم ابن حزام رضي الله عنه النبي صلى الله عليه و سلم
 ٢١٩ على أن لا يخر إلا قائما
- بائع سلمان رضي الله عنه النبي صلى الله عليه و سلم
 ٢١٩ على أن يسجد سجدة واحدة
- ٧٢٤ بدأ الإسلام غريبا و سيعود كما بدأ

ج

- ١٤٤ جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه و سلم فقال إني رأيت الهلال
- جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - شيخ كبير يدعم على عصا له ،
 ١١٧ فقال : يا رسول الله ، إن لي غدرات و فجرات ، فهل يغفر لي ؟
- ٥٧١ جعلت لي الأرض مسجدا و طهورا

خ

- ٥٩٠ الختان سنة للرجال ، و مكرمة للنساء
- ٧١٩ خذها من أغنيائهم و ردها في فقرائهم

- خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته ،
 ١٠٠٩ فأتيته أنا ورجل قبل أن نسلم
 خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل بدر ، فلما كان بحرة
 ١٠٠٨ الوبرة أدركه رجل قد كان يذكر منه جرأة ونجدة
 ٩٩٤ خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشرة من يهود المدينة إلى خير

ذ

- ٩٧٦ ذبيحة المسلم حلال وإن لم يسم ما لم يتعمد

ر

- ٢٥٣ رأيت ناسا من أمي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرها
 ٣٠٨ رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ
 ٩٧٩ رفع عن أمي الخطأ والنسيان
 ٥٢٦ روى أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالغسل لعقيل بن أبي طالب

س

- كانت أمثالا كلها ٨٧
- سأل أبو ذر رضي الله عنه النبي صلى الله عليه و سلم :
- كم كتابا أنزله الله ؟ ٨٧
- سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صيد المعراض ؟ ٩٦٠
- سألنا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن رجل أكل
- سنا بالمجوس سنة أهل الكتاب غير ناكحي نسائهم ٩٥٣
- سنا بهم سنة أهل الكتاب ٤٨
- سيتصدقون و يجاهدون إذا أسلموا ٢٢٣

ص

- الصعيد الطيب وضوء المسلم ١٢٦
- صلوا كما رأيتموني أصلي ٦٨٩
- الصوم يوم تصومون ، والفطر يوم تفطرون ، والأضحى يوم تضحون ٧٣٥

ط

١٢٨

الطهور شطر الإيمان

ع

٢٥٣

عجب الله من قوم يدخلون الجنة في السلاسل

٢١٢

العرافة حق . و لا بد للناس من العرفاء

ف

٥٢٣

فأمرني النبي صلى الله عليه و سلم أن أغتسل بماء و سدر

٦٧٢

فإن كان معك قرآن فاقرأ به . وإلا فاحمد الله ، وهلله ، وكبره

٧١٠

فإني أعطي رجالا حديثي عهد بكفر ؛ أتألفهم

٤٦٢

فأوف بنذرك

٦٠٣

الفطرة خمس : الختان ، و الاستحداد ،

١١٩٢

فهلا تلاكتموه و جثتموني به

ق

- قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ١٩٥
- قد خير أصحابكم . فإن اختاروكم ، فهم منكم ٢٦٦
- قدم وفد من ثقيف على رسول الله صلى الله عليه وسلم
- في رمضان . فضرب لهم قبة في المسجد . فلما أسلموا ، صاموا معه ٧٧٢
- قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأسلمت .
- ثم قلت يا رسول الله ، اجعل لقومي ما أسلموا عليه من أموالهم ٨٣٢

ك

- كان النبي صلى الله عليه وسلم يتألف الناس على الإسلام ٢١١
- لقد حسن إسلام صاحبكم . لقد دخلت عليه وإن عنده لزوجتين
- له من الخور العين ١٠٩
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا غزا قوما لم يغر حتى يصبح ٢٢٨
- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر من أسلم أن يختتن ٦٠٤
- كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه وسلم ، فمرض ١١٠
- كتب النبي صلى الله عليه وسلم إلى صاحب الروم ٥١
- كتب النبي عليه الصلاة والسلام إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام ٥٩

كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بحنين . فلما أصاب من هوازن
ما أصاب من أموالهم وسبائهم أدركه وفد هوازن بالجرانة
٨٣٤

ل

- ٥٨٠ لا إنما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات
- ٢١٨ لا تحشروا و لا تعشروا و لا تجبوا
- ١٠٠٥ لا تستضيئوا بنار المشركين
- ١٠٤٧ لا تصلح قبلتان في أرض واحدة . وليس على المسلمين جزية
- ١٨٢ لا تقتله ، فإن قتلته فإنه بمثلتك قبل أن تقتله
- ٢٢٢ لا خير في دين ليس فيه ركوع
- ٧٣٦ لا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس
- ١٤٧ لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه
- ٦٤٤ لا يدخل وقت صلاة حتى يخرج وقت الأخرى
- ١٢٨ لا يقبل الله صلاة بغير طهور
- ١٠٧٣ لا يقتل مؤمن بكافر
- لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم جمع أبي سفيان
- ٩٩٥ ليخرج إليه يوم أحد ، انطلق إلى بني النضير
- ١٧٦ اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد

- ١٠٣٣ لهم ما أسلموا عليه من أموالهم وعبيدهم وديارهم وأرضهم
 ١٢٧ ليرتدوا أقوام لو أكثروا من السيئات !
 ٢٩٧ ليس من مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يعبر عنه لسانه

م

- ١٠٨٧ المؤمنون تتكافأ دماؤهم
 ٩٦٠ ما أمسك عليك فكل ، فإن أخذ الكلب ذكاة
 ٩٧١ ما اجتمع الحلال والحرام إلا وقد غلب الحرام الحلال
 ٢٢٢ ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل
 ٣٤٣ ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الحنث
 ١٠٨ ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة
 ٢٩٧ ما من مولود إلا يولد على الفطرة
 مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم ١٤٧
 ٣٢٩ مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين واضربوهم عليها في عشر سنين
 ١٤٧ المسلمون كرجل واحد
 ١٠٢ من قال إله إلا الله صادقا من قلبه دخل الجنة
 ١٢٣ من أحسن في الإسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية
 ٩٣٣ من أحيا أرضا ميتة فله فيها أجر . وما أكلت العافية فهو له صدقة
 ٩٣٠ من أحيا أرضا ميتة فهي له . وليس لعرق ظالم حق

- ٦٢٨ من أدرك ركعة من الصلاة ، فقد أدرك الصلاة
- ٦٢٨ من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس
- ٦٣٥ من أدرك من العصر سجدة قبل أن تغرب الشمس
- ٨٣٧ من أسلم على شيء فهو له
- ٩٣٠ من أعمار أرضا ليست لأحد ، فهو أحق بها
- ٩٤ من صلى الصبح فهو في ذمة الله و رسوله
- ٢١٠ من صلى صلاتنا ، واستقبل قبلتنا ، و أكل ذبيحتنا : فذلك المسلم
- ١٠١ من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة
- ١٤٢ من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يؤذ جاره
- ١٠٨ من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة
- ٨١٥ من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه الله فلا يعصه
- ١٠٢٢ منعت العراق درهمها و قفيزها ، ومنعت الشام مديها ودينارها
- ٩٣٤ موتان الأرض لله و لرسوله . فمن أحيا منها شيئا فهي له

ن

- ٤٦٣ الناس غاديان فمبتاع نفسه فمعتقها وبائع نفسه فموبقها
- ٧٣٦ نهي النبي صلى الله عليه و سلم عن صوم يومين
- ٢٣٧ نهيت عن قتل المصلين

و

- ١٠٨ و إن زنى ، و إن سرق على رغم أنف أبي ذر
 ١٤٢ و الله لا يؤمن من لا يأمن جاره بوائقه
 ٨٧٦ و ربا الجاهلية موضوع
 ٨٣٠ وهل ترك لنا عقيل من متول !

ي

- ١٤٦ يأكل المسلم في معي واحد
 ٢٣٤ يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله
 ٦٠٥ يا أم عطية ، أخفضي و لا تنهكي
 ٨٢٧ يا صخر ، إن القوم إذا أسلموا أحرزوا دماءهم ، وأموالهم
 ١٨ يا عدي ، اطرح عنك هذا الوثن عنك
 ٥٢٥ يا قتادة ، اغتسل بماء و سدر ، و احلق عنك شعر الكفر
 ٧٩٤ يا نبي الله ، ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدد دهن لأصابع يديه
 ٩٤ يسعى بذمتهم أدناهم
 ١١٥٠ يضحك الله إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر

فهرس الآثار

أ

- أتت امرأة إلى علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - فقالت : إن زوجي
 زنى بجاريتي فقال له علي رضي الله عنه : اذهب ، ولا تعد ١١٧٩
- إذا أسلم الرجل فخشى على نفسه العنت إن اختتن ، لم يختتن . و تؤكل
 ذبيحته ، و تقبل صلاته ، و تجوز شهادته . (الحسن رضي الله عنه) ٥٩١
- إذا أسلم الرجل لا يبالي أن لا يختتن . (الحسن رضي الله عنه) ٥٩١
- إذا طهرت الحائض قبل أن تغرب الشمس : صلت الظهر والعصر جميعا
 (عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه) ٦٤٨
- إذا طهرت المرأة في وقت صلاة العصر ، فلتبدأ بالظهر ، فلتصلها ،
 ثم لتصل العصر (ابن عباس رضي الله عنهما) ٦٤٨
- أراها تستهل به كأنها لا تعلمه . (عثمان رضي الله عنه) ١١٨٠
- أسلم ، فإنك لو أسلمت استعنت بك على أمانة المسلمين
 (عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ٢٦٩
- أسلم الناس ، الأسود و الأبيض ، لم يفتش أحد منهم ،
 و لم يختتنوا . (الحسن رضي الله عنه) ٥٩١

- أسلم رجل على عهد عمر ، فقال : ضعوا الجزية عن أرضي ..
- ١٠٢٤ فقال عمر رضي الله عنه : لا إن أرضك أخذت عنوة
- ٥٩٢ أسلم سلمان الفارسي رضي الله عنه ، و لم يؤمر بالإختتان
- ٢٩٨ أسلم علي و الزبير و هما ابنا ثمان سنين رضي الله عنهما
- ٦٠٧ الأغلف لا تؤكل ذبيحته (جابر بن زيد رضي الله عنه)
- أما تعجبون لهذا ، عمد إلى شيوخ من أهل كسكر أسلموا ، ففتشهم ،
- ٥٩٢ فأمر بهم ، فختنوا (الحسن رضي الله عنه)
- ٧٩٤ أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه ، أتى قبة امرأة ، فسلم عليها
- إن أخذها في كفه ثم أسلم ، ردها (عمر رضي الله عنه) ١٠٤٨
- إن أهل فارس لما مات نبيهم كتب لهم إبليس الجوسية
- ٥٣ (ابن عباس رضي الله عنهما)
- أن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : بعث رسول الله
- ١١٥ صلى الله عليه وسلم إلى وحشي قاتل حمزة يدعو إلى الإسلام
- إن الله عز وجل بعث محمدا صلى الله عليه وسلم بالحق ليظهره
- ٢٢ على الدين كله . (ابن عباس رضي الله عنهما)
- ٦١ إن الجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عنهم الجزية (عمر رضي الله عنه)
- أن النصارى كانوا إذا ولد لأحدهم ولد ، فأتى سبعة أيام ،
- ٦٠١ صبغوه في إناء (ابن عباس رضي الله عنهما)
- أن ثوبان رضي الله عنه مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
- ١٨٩ كنت قائما عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

- إن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتألفكما والإسلام
يومئذ دليل . وإن الله قد أغنى الإسلام (عمر رضي الله عنه) ٧٢٠
أن سارة لما وهبت هاجر لإبراهيم ، فأصابها ، غارت .
فحلفت لتغيرن منها ثلاثة أشياء (علي رضي الله عنه) ٦١٤
أن عليا رضي الله عنه كان لا يميز شهادة الأقف ٦٠٤
إن كان الرجل ليأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم
للشيء من الدنيا (أنس بن مالك رضي الله عنه) ١٤٦
إن كان علم أن الله حرمه ، فحدوه . (عمر رضي الله عنه) ١١٧٨
أنا أعلم الناس بالجوس ... (علي رضي الله عنه) ٥٥
إنا كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام . (عمر رضي الله عنه) ١٤٤
إنما أحلت ذبائح اليهود و النصارى (ابن عباس رضي الله عنهما) ٤٨
إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا (علي رضي الله عنه) ٨٥٢
إنما سميت اليهود ؛ لأنهم قالوا إنا هدنا إليك . (علي رضي الله عنه) ٤
أيتها العجوز أسلمي تسلمي (عمر بن الخطاب رضي الله عنه) ٢٦٩
ابتلاه الله عز وجل بالطهارة (ابن عباس رضي الله عنهما) ٥٩٨
الناسي لا يسمى فاسقا (ابن عباس رضي الله عنهما) ٩٧٩
أذهبوا فاحفضوهما ، و طهروهما . (عثمان بن عفان رضي الله عنه) ٦٠٧

ب

بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ، فلما بلغنا المغار
استحثثت فرسي (مسلم التميمي رضي الله عنه) ٢٩٨
بل هم أهل كتاب . (علي رضي الله عنه) ٦١

ت

تزوج بعض الصحابة من كتايات . (عثمان ، حذيفة و طلحة بن عبيد الله
و جابر و سعد بن أبي وقاص . رضي الله عنهم أجمعين) ٢٠-٢١
تزوجناهن زمان الفتح بالكوفة ٢٢

خ

الختان سنة للرجال و مكربة للنساء (ابن عباس رضي الله عنهما) ٥٩٠

ذ

الذين هادوا : اليهود ، و الصابئون : ليس لهم كتاب (ابن عباس
رضي الله عنهما) ٧٢

ر

- رفع إلى عمر رضي الله عنه امرأة تزوجت في عدتها فقال عمر رضي الله عنه : لو علمتما لرجعتكما ١١٧٩
- روي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في نصرانيين بينهما ولد صغير فأسلم أحدهما " أولاهما به : المسلم " ٣٤٤
- روي أن (مسلمي) الفرس كتبوا إلى سلمان رضي الله عنه أن يكتب لهم الفاتحة بالفارسية ٦٦٥
- روي أن حذيفة رضي الله عنه تزوج بجوسية ٦١
- روي أن مشركا جاء إلى عمر رضي الله عنه يلتمس منه مالا ، فلم يعطه و قال : من شاء فليؤمن و من شاء فليكفر ٧٢١
- روي النهي عن ذبائح نصارى العرب عن : ابن مسعود ، و جابر بن زيد رضي الله عنهم ٣١
- روي النهي عن صيد المجوس عن بعض الصحابة رضي الله عنهم ، كعلي بن أبي طالب ، و جابر بن عبد الله ٦٠
- روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن آية " و لا تنكحوا المشركات .. " نسخت ٢٨
- روي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن ناسا من أهل الشرك قتلوا ١١٥
- روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه اعتبر المقصود من قوله تعالى " و لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه " ذبائح المشركين . ٩٧٨

- روى عن ابن مسعود ، والحسن بن علي ، وشريح رضي الله عنهم
 ١٠٢٥ أنه كانت لهم أرضون بالسواد يؤدون خراجها
 روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه اشترط النية في
 ٥٦٦ الوضوء و الغسل و التيمم
 روي عن علي بن أبي طالب و ابن عباس رضي الله عنهما
 ٧١٥ كانا يقولان في هذه الآية إنما الصدقات للفقراء والمساكين
 ٦٨ روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال عن الصابئة : هم يسبتون
 ٢٦٩ روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لعجوز نصرانية: أسلمي تسلمي

س

- ٧٢ سئل ابن عباس عن الصابئين ؟
 ٦٨ سئل جابر بن زيد - رضي الله عنه - عن الصابئين ؟
 ٢٢ سئل جابر رضي الله عنه عن نكاح المسلم اليهودية و النصرانية
 ٣٠ سئل علي رضي الله عنه عن ذبائح أهل الكتاب
 ٨٢ السامري لم يكن من بني إسرائيل (ابن عباس رضي الله عنهما)

ص

- ٧٢ الصابئون ليس لهم كتاب (ابن عباس رضي الله عنهما)
 ١٠٤٨ صدقت ، و الله إن في الإسلام لمعاذا (عمر رضي الله عنه)

غ

غزا سعد بن مالك رضي الله عنه بقوم من اليهود فرضخ لهم ٩٩٧

ف

فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف (ابن عباس رضي الله عنهما) ٥٢

ق

قد أعز الله تعالى الإسلام وأغناه عن أن يتألف (عمر رضي الله عنه) ٧٢١
 قد دعا الله إلى مغفرته من زعم أن المسيح ابن الله (ابن عباس رضي الله عنهما)
 ١١٩

ك

كانت المرأة تكون مقلاتا ، فتجعل على نفسها إن عاش لها
 ٢٦٥ ولد أن تموده (ابن عباس رضي الله عنهما)
 ٢٠ كتب عامل إلى عمر رضي الله عنه أن ناسا من قبلنا يدعون السامرة

- كتب عمر بن الخطاب إلى حذيفة بن اليمان رضي الله عنهما و هو
 بالكوفة، و كان نكح امرأة من أهل الكتاب ، فكتب عمر أن فارقها ٦٢
 كره ابن عباس رضي الله عنهما ذبيحة الأرغل ٦٠٧
 كنت أنا و أُمي من المستضعفين ٣٠٠

ل

- لا تؤكل ذبائح نصارى العرب (علي رضي الله عنه) ٣١
 لا تأكلوا ذبائح نصارى بني تغلب . (علي رضي الله عنه) ٣١
 لا تأكلوا ذبيحة المجوسي و ذبيحة نصارى العرب (عمر رضي الله عنه) ٣١
 لا تجعل لمسلم في عنقك صغارا بشراء أرض الخراج (ابن عمر
 رضي الله عنهما) ١٠٢٥
 لولا أني رأيت أصحابي أخذوا الجزية من المجوس ؛ ما أخذتها (حذيفة
 رضي الله عنه) ٦٢
 ليأتين الله عز وجل بأناس يوم القيامة رأوا لو أنهم قد استكثروا
 من السيئات (أبو هريرة رضي الله عنه) ١٢٧

م

- ما نصارى العرب بأهل كتاب . (عمر رضي الله عنه) ٣١

- ٨٥٧ مالكوه أحق به قبل القسم ، و بعده (أبو بكر رضي الله عنه)
 ٥٣ المجوس أصحاب الأصنام (ابن عباس رضي الله عنهما)

ن

- نحن أعلم الناس من أين تسمت اليهود باليهودية (ابن مسعود رضي الله عنه)
 ٦
 نزلت هذه الآية " و لا تنكحوا المشركات .. " فحجر الناس عنهن (أبو مالك الغفاري رضي الله عنه)
 ٢٦

هـ

- هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين (أبو بكر رضي الله عنه)
 ٤٧٤
 هم (أي السامرة) طائفة من أهل الكتاب (عمر رضي الله عنه)
 ٨٢
 هم المؤمنون كانوا قبل إيمانهم على السيئات (ابن عباس رضي الله عنهما)
 ١٣٠
 هم قوم بين اليهود و النصارى (ابن عباس رضي الله عنهما)
 ٧٢

و

- و أتبعناهم ذرياتهم بإيمان الآباء فأدخلناهم الجنة (ابن عباس رضي الله عنهما) ٣٤١
- وجدنا في قائم سيف رسول الله صلى الله عليه و سلم في الصحيفة إن ٦٠٥
- الأقلف لا يترك في الإسلام حتى يختتن (علي رضي الله عنه) ٣٤٥
- الولد للوالد المسلم (عمر رضي الله عنه)

ي

- يا قوم ، ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم ؛ فإن قومي غروني من نفسي (ماعز رضي الله عنه) ١١٩٢
- يا هني ، ضم جناحك للناس (عمر رضي الله عنه) ٨٣٥
- ييدهم بالشرك إيماناً (ابن عباس رضي الله عنهما) ١٣٠
- يعطى الرجل يوم القيامة صحيفته فيقرأ أعلاها ، فإذا سيئاته . (سلمان الفارسي - رضي الله عنه) ١٢٩

فهرس الصحابة

رضي الله عنهم أجمعين

ترجمة شيث بن آدم عليه الصلاة و السلام ٨٥

أ

٨٦	أبو ذر الغفاري
١٢٨	أبو طويل شطب الممدود
٢٢٩	أبو محذورة
١١٣	أنس بن مالك
١٦	ابن عباس ، عبد الله بن عباس
٩	ابن عمر ، عبد الله بن عمر بن الخطاب
٤	ابن مسعود ، عبد الله بن مسعود

ث

٥٢٤	ثمالة بن أثال بن النعمان
-----	--------------------------

ج

٣٢	جابر بن زيد
٢٢	جابر بن عبد الله
١١٧	الجارود ، بشر بن عمرو بن حنش

ح

٢١	حذيفة بن اليمان
٥٩١	الحسن بن علي بن أبي طالب
١٣٢	حكيم بن حزام
٢٨٤	حمزة بن عبد المطلب

ر

٨٤٨	رعية السحيمي
-----	--------------

ز

٢٩٩	الزبير بن العوام
-----	------------------

س

٢٢	سعد بن أبي الوقاص
٨٣٢	سعد بن أبي ذباب
٢٢	سعد بن مالك
٢١٩	سلمان الفارسي

ص

١٣٣	صعصة بن ناجية
-----	---------------

ط

٢١	طلحة بن عبيد الله القرشي
----	--------------------------

ع

٤٨	عبد الرحمن بن عوف
٢١	عثمان بن عفان
١٨	عدي ابن حاتم الطائي
٥٢٦	عقيل ابن أبي طالب

٤	علي بن أبي طالب
١٩	عمر بن الخطاب
١١٢	عمرو بن العاص

ق

٥٢٥	قتادة الرهاوي
٥٢٣	قيس بن عاصم بن سنان المنقري

ك

٨١١	كردم بن سفيان بن يسار
-----	-----------------------

م

٢٨٤	ماعرز بن مالك
٨١١	ميمونة بنت كردم

و

٥٢٥	وائلة بن الأسقع بن عبد الله الليثي
-----	------------------------------------

فهرس الأعلام

رحمهم الله أجمعين

أ

- | | |
|-----|---|
| ٧٧٠ | إبراهيم النخعي |
| ٣١٧ | أبو اسحاق الاسفرائيني |
| ٧١ | أبو الحسن الكرخي |
| ٥٠٨ | أبو الحسين البصري ، محمد بن علي بن الطيب |
| ٤٨٩ | أبو الخطاب ، محفوظ بن أحمد الكلوزاني |
| ٦٩ | أبو العالية ، رفيع بن مهران |
| ٧٨١ | أبو بكر ، عبد العزيز غلام الخلال |
| ٥٧٦ | أبو بكر الفارسي |
| ٤٣ | أبو ثور ، إبراهيم بن خالد الكلبي |
| ٤٤٢ | أبو حامد الإسفرائيني ، أحمد بن محمد بن أحمد |
| ٦٧ | أبو حنيفة ، النعمان بن ثابت |
| ٥٢١ | أبو داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني |
| ٥٧ | أبو عبيد ، القاسم بن سلام |
| ٢٦ | أبو مالك الغفاري ، غزوان |

- ٢٢٩ أبو محذورة ، سمرة بن لواذان بن ربيعة
 ١٦٢ أبو يعلى ، محمد بن الحسين
 ٧٠ أبو يوسف ، يعقوب بن إبراهيم
 ٣٣ الأثرم ، أحمد بن محمد بن هانئ الطائي
 ٩ أحمد بن حنبل
 ٢٣٧ إسحاق بن راهويه
 ٩٠٦ إسحاق بن منصور الكوسج
 ٢١٠ أشهب بن عبد العزيز الجعدي
 ٣٣٠ ابن أبي شيبة ، إبراهيم بن عبد الله بن محمد
 ٧٤ ابن أبي نجيح ، عبد الله بن أبي نجيح الثقفي
 ٢٩٤ ابن الجارود ، أبو محمد عبد الله بن علي
 ٥٧ ابن الجوزي ، أبو الفرج عبد الرحمن الحنبلي
 ٣٢٦ ابن الحاجب ، أبو عمر عثمان بن أبي بكر بن يونس
 ١٢٠ ابن العربي ، محمد بن عبد الله بن محمد
 ٢٩٢ ابن القاسم ، عبد الرحمن بن القاسم العتقي
 ٢٠٣ ابن القيم ، محمد بن أبي بكر
 ٣٤٨ ابن الماجشون ، أبو مروان عبد الملك
 ٥٢٠ ابن المنذر ، الحافظ أبو بكر محمد بن إبراهيم
 ٥٤٥ ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد السيواسي
 ٣٩ ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام
 ٤٢ ابن جرير الطبري ، محمد بن جرير بن يزيد

- ٨ ابن جزى ، يعقوب بن يوسف الكلبي
- ٢٩٨ ابن حبان ، أبو حاتم محمد
- ١٥٨ ابن حجر ، أحمد بن علي بن محمد
- ٤٦ ابن حزم ، أبو محمد علي بن أحمد
- ٥٢١ ابن خزيمة ، الحافظ أبو بكر محمد بن إسحاق
- ٨١٧ ابن دقيق العيد ، أبو الفتح محمد بن علي بن وهب
- ٣٤٨ ابن دينار ، أبو محمد عمرو بن دينار
- ٩٥٩ ابن رجب الحنبلي
- ٨ ابن رشد ، محمد بن أحمد القرطبي
- ٩٨٠ ابن سيرين ، أبو بكر محمد بن سيرين
- ١١١٢ ابن شاس ، عبد الله بن نجيم بن شاس
- ٥٩٦ ابن شهاب (الزهري)
- ٣٣٠ ابن عابدين ، محمد أمين بن عمر
- ٤٩ ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبد الله
- ٥٣٢ ابن عبد الحكم ، أبو محمد عبد الله بن الحكم
- ٧٨٥ ابن عقيل ، علي بن عقيل البغدادي
- ٣٤٧ ابن عون ، عبد الله بن عون بن أرطبان
- ٦٠١ ابن قتيبة ، الحافظ أبو العباس محمد بن قتيبة العسقلاني
- ٤٣ ابن قدامة ، موفق الدين عبد الله بن أحمد
- ٧٥ ابن كثير ، إسماعيل بن عمر بن كثير
- ٤٤ ابن مفلح ، إبراهيم بن محمد الأكملي

- ٥٠ ابن نجيم ، زين الدين بن إبراهيم
 ٩٤٩ ابن وهب ، عبد الله أبو محمد بن وهب الأنصاري
 ٩٠٦ اسحاق بن منصور الكوسج
 ٢٩٣ الاضطخري ، أبو سعيد الحسن بن أحمد

ب

- ٨١٣ الباجي ، الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف
 ٢٢٩ البخاري ، محمد بن إسماعيل بن المغيرة
 ١٣ البغوي ، أبو محمد الحسين بن مسعود
 ١٦٠ البهوتي ، منصور بن يونس
 ١٧٢ البيهقي ، أبو بكر أحمد بن الحسين

ت

- ٧١٩ الترمذي ، محمد بن عيسى بن سورة

ث

- ٣٤٩ الثوري ، أبو عبد الله سفيان بن سعيد

ج

- ٣٨ الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي
 ١٠٠٦ الجوزجاني ، أبو سليمان موسى بن سليمان
 ٤٧٥ الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله

ح

- ٥٢٦ الحاكم ، الحافظ أبو عبد الله محمد النيسابوري
 ٥٧٦ الحسن بن صالح الهمداني
 ٧١٤ الحسن بن يسار البصري
 ٣٢٥ الحصفكي ، علاء الدين محمد بن علي
 ٢٦١ الخطاب ، أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن

خ

- ١٧٧ الخطابي ، أبو سليمان حمد بن محمد

د

الدردير ، أحمد بن محمد العدوي ١٦١

ر

الرازي ، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين ٤٨٨
 الرافعي ، أبو القاسم عبد الكريم بن محمد ٥٦٦
 الربيع بن سليمان بن عبد الجبار ١٠٦٨
 ربيعة ، أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ ٥٦٨

ز

الزركشي ، محمد بن بهادر بن عبد الله ٤٩٦
 زفر بن الهذيل ٣٠٧
 الزنجاني ، أبو القاسم سعد بن علي ١٠٤٢
 الزهري ، أبو بكر محمد بن مسلم ٥٩٦
 الزيلعي ، جمال الدين أبو محمد عبد الله ١٠٠٧

س

- ٤٣٧ السبكي ، تقي الدين أبو الحسن علي عبد الكافي
 ٥٩٧ سحنون ، عبد السلام بن سعيد حبيب
 ٥٠ السرخسي ، محمد بن أحمد بن أبي سهل
 ٥٩ سعيد بن المسيب
 ١٦ سعيد بن جبير
 ٤٠٦ السفدي ، علي بن الحسين بن محمد
 ٣٩٠ السمرقندي ، محمد بن أحمد بن أبي أحمد
 ٨٠ السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر

ش

- ٤٤٧ الشاطبي ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى
 ١٠ الشافعي ، محمد بن إدريس
 ١٢ الشربيني ، الخطيب محمد بن أحمد
 ٣٤٠ شريح ، القاضي أبو النصر شريح
 ٧٨٥ الشريف أبو جعفر ، عبد الخالق بن عيسى العباسي
 ٣٤٧ الشعبي ، أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد
 ٦٤ الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد

ص

الصنعاني ، محمد بن إسماعيل بن صلاح ٢٩٤

ط

طاوس بن كيسان الهمداني ٦٠
 الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب ٥٢٥
 الطحاوي ، أحمد بن محمد بن سلامة ٤٠
 الطرسوسي ، عماد الدين علي بن عبد الواحد ٣٢٤

ع

عبد الرزاق بن همام الصنعاني ٥٢١
 عبد الله بن وهب ٧٤
 عبيد الله بن الحسن العنبري ٧٤٨
 العدوي ، علي العدوي الصعيدي ٤٣١
 العراقي ، أبو الفضل زين العابدين عبد الرحيم ١٠٥٣
 عطاء بن أبي رباح ١١
 عطاء بن أبي مسلم الخراساني ١١٤٣

- ٦٠ عكرمة بن عبد الله المدني
 ١٠٣٦ عمر بن عبد العزيز
 ٦١ عمرو بن دينار المكي

غ

- ١٢ الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد

ق

- ١٣ القاضي أبو الطيب ، طاهر بن عبد الله الطبري
 ٦٠٨ القاضي عياض ، عياض بن موسى بن عياض
 ٢٦٠ قتادة بن دعامة
 ٦٣٨ القدوري ، أحمد بن محمد بن أحمد
 ٥٦١ القرافي ، شهاب الدين أبو العباس أحمد
 ١٣٧ القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر
 ٥٥١ القفال ، أبو بكر محمد بن علي

ك

- ١٨٨ الكاساني ، أبو بكر بن مسعود بن أحمد
٧١ الكرخي ، ، أبو الحسن عبيد الله بن الحسين

ل

- ٥١٩ اللخمي ، علي أبو الحسن بن محمد الربيعي
٣١٧ الليث بن سعد بن عبد الرحمن

م

- ٥٦٧ المازري ، محمد بن علي بن عمر
١٢٢ مالك بن أنس
٨٠ الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب
٧٤ مجاهد ، أبو الحجاج مجاهد بن جبر
٩٩٦ المحاسني ، عبد الرحيم بن أبي القاسم
٦١٣ المحب الطبري ، أبو العباس أحمد بن عبد الله
٧١ محمد بن الحسن الشيباني

٤٩٥	المرداوي ، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان
٥٠٨	المروزي ، أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي
٢٦٧	مسروق بن الأجدع الهمداني
٨	المزني ، إسماعيل بن يحيى المزني
١٠٠٦	مسلم ، مسلم بن الحجاج بن مسلم
٢٨	ميمون بن مهران

ن

٢١	نائلة بنت الفرافصة
٩٨٠	نافع ، أبو عبد الله ، مولى ابن عمر
٥٢٨	النسائي ، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب
٤٩٣	النفراوي ، أحمد بن غانم (غنيم) بن سالم
١١	النووي ، يحيى بن شرف النووي

هـ

٥٢١	الهيثمي ، الحافظ نور الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر
-----	---

و

٧٥	وهب بن منبه
----	-------------

قائمة مصادر البحث

القرآن الكريم .

أ

(١) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول . تأليف علي بن عبد الكافي السبكي . تحقيق جماعة من العلماء . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢) الإجماع . تأليف أبي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر . تحقيق فؤاد عبد المنعم أحمد . الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ . دار الدعوة ، الإسكندرية .

(٣) أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل . تأليف أبي بكر أحمد بن محمد الخلال . تحقيق سيد كسروي حسن . دار الكتب العلمية ، بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ

(٤) أحكام القرآن . تأليف أبي بكر أحمد الرازي الجصاص . تحقيق محمد الصادق قمحاوي . رقم الطبعة بدون ، ١٤٠٥هـ . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٥) أحكام القرآن . تأليف أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي . تحقيق علي محمد البجاوي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بلد النشر بدون .

(٦) إحكام في أصول الأحكام . تأليف أبي الحسن علي بن محمد الآمدي .
تحقيق سيد الجميلي . الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ . دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٧) الإحكام في أصول الأحكام . تأليف أبي محمد علي بن حزم . الطبعة الأولى
١٤٠٤ هـ . دار الحديث ، القاهرة .

(٨) أخصر المختصرات في الفقه على مذهب الإمام أحمد . تأليف محمد بن بدر
الدين بن بلبان الدمشقي . تحقيق محمد ناصر العجمي . الطبعة الأولى . دار
البشائر الإسلامية ، بيروت .

(٩) الأدب المفرد . تأليف محمد بن إسماعيل البخاري . محمد فؤاد عبد الباقى .
الطبعة الثالثة ١٤٠٩ هـ . دار البشائر ، بيروت .

(١٠) الأدلة الرضية لمن الدرر البهية في المسائل الفقهية . تأليف محمد بن علي
الشوكاني . تحقيق محمد صبحي الحلاق . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ . دار الندى
، بيروت .

(١١) إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السيل . تأليف محمد ناصر الدين
الألباني . إشراف زهير الشاويش . الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ . المكتب
الإسلامي ، بيروت .

(١٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة . تأليف عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي
بن محمد الجزري . سلسلة كتاب الشعب . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار
النشر و البلد بدون .

(١٣) الأشباه و النظائر . تأليف عبد الرحمن أبي بكر السيوطي . الطبعة الأولى
١٤٠٣هـ - ز دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٤) الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان . تأليف زين العابدين بن
إبراهيم بن نجيم . رقم الطبعة بدون ١٤٠٠هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٥) الإصابة في تمييز الصحابة . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق
علي البجاوي . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ . دار الجيل بيروت .

(١٦) أصول السرخسي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . الناشر و بلده بدون .

(١٧) أصول الشاشي . تأليف أبو علي أحمد بن محمد الشاشي . رقم الطبعة بدون
١٤٠٢هـ . دار الكتاب العربي ، بيروت .

(١٨) الأطعمة و أحكام الصيد و الذبائح . تأليف صالح بن فوزان الفوزان .
الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ . مكتبة المعارف ، الرياض .

(١٩) الأعلام . تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و
المستشرقين . خير الدين الزركلي . الطبعة السابعة ١٩٨٦م . دار العلم
للملايين، بيروت .

(٢٠) إعلام الموقعين عن رب العالمين . تأليف أبي بكر بن أيوب الدمشقي . تحقيق
طه عبد الرؤوف سعد . رقم الطبعة بدون ١٩٧٣م . دار الجيل ، بيروت .

(٢١) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع . تأليف الخطيب محمد الشربيني . تحقيق
مكتب البحوث و الدراسات بدار الفكر . رقم الطبعة بدون ١٤١٥ هـ . دار
الفكر ، بيروت .

(٢٢) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال . تأليف أبي
الحسن محمد بن علي المحاسني . تحقيق عبد المعطي قلعجي . رقم الطبعة بدون
١٤٠٩ هـ . جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي .

(٢٣) ألفاظ العقيدة . تأليف أبي عبد الله عامر فالج . الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ .
مكتبة العبيكان ، الرياض .

(٢٤) الأمم . تأليف محمد بن إدريس الشافعي . تحقيق محمد زهير النجار . الطبعة
الثانية ١٣٩٣ هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(٢٥) الأموال . تأليف أبي عبيد القاسم بن سلام . تحقيق خليل محمد هـراس .
الطبعة الثانية ١٣٩٥ هـ . دار الفكر ، بلد الناشر بدون .

(٢٦) الإنصاف في التنبيه على المعاني والأسباب . تأليف عبد الله محمد
البطلوس . تحقيق محمد الداية . الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ . دار الفكر ،
بيروت .

(٢٧) الإنصاف في بيان أسباب الخلاف . تأليف أحمد عبد الرحمن الدهلوي .
تحقيق عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ . دار النفائس ، بيروت .

(٢٨) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام . تأليف علي بن سليمان المرداوي . تحقيق محمد حامد الفقي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٢٩) أنيس الفقهاء في تعرف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء . تأليف قاسم بن عبد الله بن أمير القونوي . تحقيق أحمد عبد الرزاق الكبيسي . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . دار الوفاء ، جدة .

(٣٠) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف . تأليف أبي بكر محمد بن المنذر النيسابوري . تحقيق صغير أحمد حنيف . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . دار طيبة ، الرياض .

(٣١) اختلاف الحديث . تأليف محمد بن إدريس الشافعي . تحقيق عامر أحمد حيدر . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت .

(٣٢) اختلاف العلماء . تأليف أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي . تحقيق صبحي السامرائي . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ عالم الكتب ، بيروت .

(٣٣) الاستخراج لأحكام الخراج . تأليف عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٣٤) الاستيعاب في معرفة الأصحاب . تأليف يوسف بن عبد البر النمري . تحقيق علي البجاوي . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ . دار الجيل ، بيروت .

ب

(٣٥) البحر الرائق شرح كثر الدقائق . تأليف زين بن إبراهيم بن محمد بن بكر
رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

(٣٦) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع . تأليف علاء الدين الكاساني . الطبعة
الثانية ١٩٨٢م . دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٣٧) بداية المبتدي في فقه الإمام أبي حنيفة النعمان . تأليف أبي الحسن علي بن
أبي بكر المرغيناني . تحقيق حامد إبراهيم كرسون و محمد عبد الوهاب بحيري .
الطبعة الأولى ١٣٥٥هـ . مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة .

(٣٨) بداية المجتهد و نهاية المقتصد . تأليف أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد
القرطبي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . . دار الفكر ، بيروت .

(٣٩) البداية و النهاية . الحافظ أبي الفداء ابن كثير رقم الطبعة و تاريخها بدون .
دار الفكر ، بيروت . و انظر أيضا طبعة مكتبة المعارف ، بيروت . رقم الطبعة و
تاريخها بدون .

(٤٠) البرهان في أصول الفقه . تأليف أبي المعالي عبد الملك الجويني . تحقيق عبد
العظيم محمود الديب . الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ . الناشر الوفاء ، المنصورة ،
مصر .

(٤١) البرهان في علوم القرآن . تأليف محمد بهادر الزركشي . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . رقم الطبعة بدون ١٣٩١هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(٤٢) بيان من أخطأ على الشافعي . تأليف أحمد بن الحسين البيهقي . تحقيق الشريف الدعيس . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

ت

(٤٣) التاج و الإكليل لمختصر خليل . تأليف أبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري . الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٤٤) التاريخ الكبير . تأليف محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق السيد الندوي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . . دار الفكر ، بيروت .

(٤٥) تاريخ بغداد . تأليف أحمد بن علي ، أبو بكر الخطيب البغدادي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤٦) التبصرة في أصول الفقه . تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي الفيروزآبادي الشيرازي . تحقيق محمد حسن هيتو . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ . دار الفكر ، دمشق .

(٤٧) تحرير ألفاظ التنبيه . تأليف يحيى بن شرف النووي . تحقيق عبد الغني الدقر .
الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ . دار القلم ، دمشق ز

(٤٨) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى . تأليف محمد عبد الرحمن
المباركفوري . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٤٩) تحفة الفقهاء . تأليف محمد بن أحمد السمرقندى . الطبعة الأولى
١٤٠٥ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٥٠) تحفة المحتاج إلى معرفة أدلة المنهاج . تأليف عمر بن علي الوادياشي
الأندلسي . تحقيق عبد الله بن سعاف اللحاني . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ . دار
حراء ، مكة المكرمة .

(٥١) تحفة الملوك . تأليف محمد بن أبي بكر عبد القادر الرازي . تحقيق عبد الله
نذير أحمد . الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ . دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

(٥٢) تخريج الفروع على الأصول . تأليف أبي المناقب محمود بن أحمد الزنجاني .
تحقيق محمد أديب الصالح . الطبعة الثانية ١٣٩٨ هـ . مؤسسة الرسالة ،
بيروت .

(٥٣) تذكرة الحفاظ . تأليف محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق عبد الرحمن المعلمي .
رقم الطبعة بدون ١٣٧٤ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٥٤) الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف . تأليف عبد العظيم بن عبد القوي المنذري . تحقيق إبراهيم شمس الدين . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٥٥) تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق إكرام الله إمداد الحق . الطبعة الأولى بدون تاريخ . دار الكتاب العربي ، بيروت .

(٥٦) تعظيم قدر الصلاة . تأليف أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي . تحقيق عبد الرحمن الفيرواني . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

(٥٧) (تفسير السيوطي) ، الدر المنثور في التفسير بالمأثور . تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . رقم الطبعة بدون ٥١٤١٤هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٥٨) تفسير القرآن . تأليف عبد الرزاق بن همام الصنعاني . تحقيق مصطفى مسلم محمد . الطبعة الأولى ١٤١٠هـ . مكتبة الرشد ، الرياض .

(٥٩) تفسير القرآن العظيم . تأليف إسماعيل بن عمر بن كثير . رقم الطبعة : بدون ، ١٤٠١هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٦٠) (تفسير الواحدي) ، الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . تأليف أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي . تحقيق صفوان داوودي . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . دار القلم ، دمشق .

(٦١) تقريب التهذيب . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق محمد عوامة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . دار الرشيد ، دمشق .

(٦٢) تلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني . رقم الطبعة بدون ١٣٨٤هـ . دار النشر بدون ، المدينة المنورة .

(٦٣) التلقين في الفقه المالكي . تأليف أبي محمد عبد الوهاب بن علي الثعلبي المالكي . تحقيق محمد ثالث سعيد الغاني . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . المكتبة التجارية ، مكة المكرمة .

(٦٤) التمهيد في أصول الفقه . تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني . تحقيق مفيد أبو عمشة . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . دار المدني للطباعة و النشر ، جدة .

(٦٥) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد . تأليف أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري . تحقيق مصطفى العلوي و محمد البكري . رقم الطبعة بدون ١٣٨٧هـ . وزارة عموم الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، المغرب .

(٦٦) تهذيب الأسماء و اللغات . تأليف أبي زكريا بن شرف النووي . عنيت بنشره و تصحيحه و التعليق عليه و مقابلة أصوله شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٦٧) تهذيب التهذيب . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٦٨) تهذيب الكمال . تأليف ابن الزكي عبد الرحمن أبو الحاج المزي . تحقيق بشار معروف . الطبعة الأولى ١٤٠٠ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

ث

(٦٩) الثقات . تأليف محمد بن حبان البستي . تحقيق السيد شرف الدين . الطبعة الأولى ١٣٧٥هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٧٠) الثمر الداني في تقريب المعاني ، شرح رسالة القيرواني . تأليف صالح بن عبد السميع الآبي الأزهري . رقم الطبعة و تاريخها بدون . المكتبة الثقافية ، بيروت .

ج

(٧١) الجامع . تأليف معمر بن راشد الأزدي . تحقيق حبيب الأعظمي . مطبوع كملحق بكتاب المصنف للصنعاني .

(٧٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن . تأليف محمد بن جرير الطبري . رقم الطبعة بدون ١٤٠٥هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٧٣) الجامع الصحيح . تصنيف محمد بن إسماعيل البخاري . تحقيق مصطفى ديب البغا . الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ . دار ابن كثير بيروت .

(٧٤) الجامع الصحيح ، سنن الترمذي . تصنيف محمد بن عيسى الترمذي السلمي . تحقيق أحمد شاكر و آخرون . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(٧٥) الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير . تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . عالم الكتب ، بيروت .

(٧٦) الجامع لأحكام القرآن . تأليف محمد بن أحمد القرطبي ، تحقيق أحمد عبد العليم البردوني . الطبعة الثانية ، ١٣٧٢هـ . دار الشعب ، القاهرة .

(٧٧) جواهر العقود . تأليف جلال الدين السيوطي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار النشر و البلد بدون .

(٧٨) الجواهر المضية في طبقات الحنفية . تأليف ابن قاضي شعبة . تحقيق عبد الله أنيس الطباع . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ . عالم الكتب ، بيروت .

ح

(٧٩) حاشية إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين . تأليف السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي . مطبوع مع فتح المعين .

(٨٠) حاشية ابن القيم على سنن أبي داود . تأليف محمد بن أبي بكر بن القيم الجوزية . الطبعة الثانية ١٤١٥هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٨١) حاشية الإمام الرهوني على شرح الزرقاني لمختصر خليل . تأليف محمد بن أحمد بن محمد بن يوسف الرهوني . الطبعة الأولى ١٣٠٦هـ . المطبعة الأميرية ، مصر .

(٨٢) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب . تأليف سليمان بن عمر بن البجيرمي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . المكتبة الإسلامية ، تركيا .

(٨٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير . تأليف محمد عرفة الدسوقي . تحقيق محمد عlish . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(٨٤) حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح . تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي . الطبعة الثالثة ١٣١٨هـ . مكتبة البابي الحلبي ، مصر .

(٨٥) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني . تأليف علي الصعيدي العدوي المالكي . تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي . رقم الطبعة بدون ١٤١٢هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٨٦) حاشية المدني على كنون . تأليف أبي عبد الله محمد بن المدني . مطبوع بهامش حاشية الرهوني .

(٨٧) الحجة على أهل المدينة . تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . تحقيق مهدي حسن الكيلاني القادري . الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ . عالم الكتب ، بيروت .

(٨٨) الحدود الأنيفة و التعريفات الدقيقة . تأليف زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري . تحقيق مازن المبارك . الطبعة الأولى ١٤١١هـ . دار الفكر المعاصر ، بيروت .

(٨٩) حلية الأولياء و طبقات الأصفياء . تأليف أبي نعيم أحمد الأصبهاني . الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ . يدار الكتاب العربي ، بيروت .

(٩٠) حلية العلماء في معرفة مذهب الفقهاء . تأليف محمد بن أحمد الشاشي القفال . تحقيق ياسين أحمد درادكة . الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ . دار الأرقم ، الأردن .

(٩١) حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج . تأليف عبد الحميد الشرواني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

خ

- (٩٢) خبايا الزوايا . تأليف أبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي .
تحقيق عبد القادر عبد الله العاني . الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ . وزارة الأوقاف و
الشؤون الإسلامية ، الكويت .

د

- (٩٣) الدر المختار شرح تنوير الأبصار . تأليف محمد بن علاء الدين الحصفكي .
الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ . دار الفكر ، بيروت .
- (٩٤) الدراري المضية شرح الدرر البهية . تأليف محمد بن علي الشوكاني . رقم
الطبعة بدون ١٤٠٤هـ . دار المعرفة ، بيروت .
- (٩٥) الدراية في تخريج أحاديث الهداية . تأليف أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
. رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .
- (٩٦) دليل الطالب . تأليف مرعي بن يوسف الحنبلي . الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ .
المكتب الإسلامي ، بيروت .
- (٩٧) دليل الطالب على مذهب الإمام المجل أحمد بن حنبل . تأليف مرعي بن
يوسف الحنبلي . الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(٩٨) الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب . تأليف إبراهيم بن علي العمري المالكي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

ذ

(٩٩) الذيل على طبقات الحنابلة . تأليف زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البغدادي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

ر

(١٠٠) رد المختار على الدر المختار ، المشهور بحاشية ابن عابدين . تأليف محمد أمين بن عابدين . الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ . دار الفكر ، بيروت .

(١٠١) رسالة ابن أبي زيد القيرواني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١٠٢) الروض المربع شرح زاد المستقنع . تأليف منصور البهوتي . رقم الطبعة بدون ، ١٣٩٠ هـ . مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

(١٠٣) روضة الطالبين و عمدة المفتين . أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٠٤) روضة الناظر و جنة المناظر . تأليف أبي محمد عبد الله بن قدامة المقدسي . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض .

ز

(١٠٥) زاد المستقنع . تأليف أبو النجا موسى بن أحمد بن سالم المقدسي الحنبلي . تحقيق علي بن محمد الهندي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة .

(١٠٦) زاد المسير في علم التفسير . تأليف عبد الرحمن بن علي الجوزي . الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٠٧) زاد المسير في علم التفسير . تأليف عبد الرحمن بن علي الجوزي . الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٠٨) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي . تأليف محمد بن أحمد بن الأزهر . تحقيق محمد الألفي . الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ . وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، الكويت .

(١٠٩) الزبد . تأليف أحمد بن رسلان . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

س

(١١٠) سبل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام . تأليف الأمير الصنعاني . تحقيق محمد عبد العزيز الخولي . الطبعة الرابعة ١٣٧٩هـ . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(١١١) سنن أبي داود . تصنيف سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١١٢) سنن ابن ماجه . تصنيف محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١١٣) سنن البيهقي الكبرى . تصنيف أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . تحقيق محمد عبد القادر عطا . رقم الطبعة بدون ١٤١٤هـ . مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة .

(١١٤) سنن الدار قطني . تصنيف علي بن عمر أبو الحسن الدارقطني . تحقيق السيد عبد الله هاشم اليماني . رقم الطبعة بدون ١٣٨٦هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(١١٥) سنن الدارمي . تصنيف عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي . تحقيق فواز أحمد زمولي و خالد العلمي . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ . دار الكتاب العربي ، بيروت .

(١١٦) السنن الكبرى . تصنيف أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري و سيد كسروي حسن . الطبعة الأولى ١٤١١هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١١٧) السنن المأثورة . تأليف محمد بن إدريس الشافعي . تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(١١٨) سنن سعيد بن منصور . تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ . دار العصيمي ، الرياض .

(١١٩) سنن سعيد بن منصور . تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد . الطبعة الأولى ١٤١٤هـ . دار العصيمي ، الرياض .

(١٢٠) سير أعلام النبلاء . تأليف محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي . تحقيق شعيب الأرناؤوط و محمد العرقسوسي . الطبعة التاسعة ١٤١٣هـ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(١٢١) السيرة النبوية . تأليف عبد الملك بن هشام المعافري . تحقيق طه عبد الرؤوف سعد . الطبعة الأولى ١٤١١هـ . دار الجليل ، بيروت .

(١٢٢) السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار . تأليف محمد بن علي الشوكاني . تحقيق محمود إبراهيم زايد . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

ش

(١٢٣) شذرات الذب في أخبار من ذهب . تأليف عبد الحي بن عماد الحنبلي . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ . دار الفكر ، بلد الناشر بدون .

(١٢٤) شرح العمدة في الفقه . تأليف أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحراني . تحقيق سعود صالح العطيشان . الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ . مكتبة العبيكان ، الرياض .

(١٢٥) الشرح الكبير . تأليف أبي البركات سيدي أحمد الدردير . تحقيق محمد عlish . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١٢٦) شرح النووي على صحيح مسلم . مطبوع مع صحيح مسلم .

(١٢٧) شرح معاني الآثار . تأليف أبو جعفر أحمد الطحاوي . تحقيق محمد النجار . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٢٨) شعب الإيمان . تأليف أبو بكر أحمد البيهقي . تحقيق محمد زغلول . الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٢٩) الشقائق النعمانية ، العقد المنظوم في ذكر أفاضل الروم . تأليف
 طاشكيري زاده . رقم الطبعة بدون ١٣٩٥هـ . دار الكتاب العربي ، بيروت .
 دار الكتاب العربي ، بيروت .

ص

(١٣٠) صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان . تصنيف محمد بن حبان بن أحمد
 التميمي البستي . تحقيق شعيب الأرناؤوط . الطبعة الثانية ١٤١٤هـ . مؤسسة
 الرسالة ، بيروت .

(١٣١) صحيح ابن خزيمة . تصنيف محمد بن إسحاق بن خزيمة . تحقيق محمد
 الأعظمي . رقم الطبعة بدون ١٣٩٠هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٣٢) صحيح سنن النسائي باختصار السند . صحح أحاديثه محمد ناصر الدين
 الألباني . أشرف على طباعته و التعليق عليه و فهرسته زهير الشاويش . الطبعة
 الأولى ١٤٠٩هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٣٣) صحيح سنن أبي داود باختصار السند . صحح أحاديثه محمد ناصر الدين
 الألباني . أشرف على طباعته و التعليق عليه و فهرسته زهير الشاويش . الطبعة
 الأولى ١٤٠٩هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٣٤) صحيح سنن ابن ماجه باختصار السند . صحح أحاديثه محمد ناصر الدين
 الألباني . الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٣٥) صحيح مسلم . تصنيف مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

(١٣٦) صفة الصفوة . تأليف جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي . تحقيق محمود فاخوري ، خرج أحاديثه محمد رواس قلعجي . الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(١٣٧) صيانة صحيح مسلم من الإخلال و الغلط . تأليف عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري . تحقيق موفق عبد القادر . الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ . دار الغرب الإسلامي ، بيروت .

ط

(١٣٨) الطبقات . تأليف أبي عمر خليفة بن خياط الليثي العصفري . تحقيق أكرم العمري . الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ . دار طيبة الرياض .

(١٣٩) طبقات الحفاظ . تأليف عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٤٠) طبقات الحنابلة . تأليف محمد بن أبي يعلى . تحقيق محمد حامد الفقي .
رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

(١٤١) طبقات الفقهاء . تأليف أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي . تحقيق خليل الميس
رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار القلم ، بيروت .

(١٤٢) الطبقات الكبرى . تأليف محمد بن سعد البصري . رقم الطبعة و تاريخها
بدون . دار صادر ، بيروت .

(١٤٣) طبقات فقهاء اليمن . تأليف عمر بن علي بن سمرة الجعدي . تحقيق فؤاد
سيد . الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٤٤) الطرق الحكمية في السياسة الشرعية . تأليف محمد بن أبي بكر الزرععي
الدمشقي (ابن القيم) . تحقيق محمد جميل غازي . رقم الطبعة و تاريخها
بدون . مطبعة المدني ، القاهرة .

ع

(١٤٥) العبر في خبر من غير . تأليف الحافظ الذهبي . تحقيق أبو هاجر زغلول .
رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٤٦) عقد الجواهر الثمينة في مذهب عالم المدينة . تأليف عبد الله بن نجم بن شاس . تحقيق محمد أبو الأحناف و عبد الحفيظ منصور . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . دار الغرب الإسلامي ، بلد النشر بدون . توزيع منظمة المؤتمر الإسلامي ، جدة .

(١٤٧) عمدة الفقه . تأليف عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي . تحقيق عبد الله سفر العبدلي و محمد دغليب العتيبي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . مكتبة الطرفين ، الطائف .

(١٤٨) عون المعبود شرح سنن أبي داود . تأليف محمد شمس الحق العظيم آبادي . الطبعة الثانية ١٤١٥هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

ف

(١٤٩) فتاوى و مسائل ابن الصلاح في التفسير و الحديث و الأصول . تأليف أبي عمر عثمان بن عبد الرحمن الكردي الشهرزوري . تحقيق عبد المعطي أمين قلعجي . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(١٥٠) فتح الباري شرح صحيح البخاري . تأليف أحمد بن علي بن حجر . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي و محب الدين الخطيب . رقم الطبعة بدون ١٤٠٧هـ . دار الريان للتراث ، القاهرة .

(١٥١) فتح القدير . تأليف محمد بن عبد الواحد السيواسي . الطبعة الثانية ، تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١٥٢) فتح القدير الجامع بين فني الرواية و الدراية من علم التفسير . تأليف محمد بن علي الشوكاني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١٥٣) فتح المعين بشرح قرّة العين . تأليف زين الدين بن عبد العزيز المليباري . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(١٥٤) فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب . تأليف أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٥٥) الفروق . تأليف أسعد بن محمد الكرايسي . تحقيق محمد طموم . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ . وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، الكويت .

(١٥٦) الفصول في الأصول . تأليف أحمد بن علي الرازي الجصاص . تحقيق عجيل جاسم النشمي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ . وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية .

(١٥٧) فضائل الصحابة . تأليف عبد الله بن أحمد بن حنبل الشيباني . تحقيق وصي الله محمد عباس . الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(١٥٨) الفقه الإسلامي و أدلته . تأليف وهبة الزحيلي . الطبعة الرابعة ١٤١٨ هـ . دار الفكر ، دمشق .

(١٥٩) الفكر السامي في الفقه الإسلامي . تأليف محمد بن الحسن الحجوي
الثعالبي . خرج أحاديثه و علق عليه عبد العزيز القارئ . الطبعة الأولى
١٣٩٦هـ . المكتبة العلمية ، المدينة المنورة .

(١٦٠) الفهرست . تأليف محمد بن إسحاق النديم . رقم الطبعة بدون ١٣٩٨هـ .
دار المعرفة ، بيروت .

(١٦١) فوائد العراقيين . تصنيف محمد بن علي النقاش . تحقيق مجدي السيد
إبراهيم . رقم الطبعة و تاريخها بدون . مكتبة القرآن القاهرة .

(١٦٢) الفواكه الدواني على رسالة القيرواني . تأليف أحمد بن غنيم بن سالم
النفراوي . رقم الطبعة بدون ١٤١٥هـ . دار الفكر ، بيروت .

ق

(١٦٣) قصص الأنبياء . تأليف أبي الفداء إسماعيل بن كثير . الطبعة الثانية
١٤٠٧هـ . المكتبة الثقافية . بلد الناشر بدون .

(١٦٤) القواعد . تأليف أبي الفرج عبد الرحمن ، ابن رجب الحنبلي . رقم الطبعة و
تاريخها بدون . مكتبة الرياض الحديثة ، الرياض .

(١٦٥) القواعد النورانية الفقهية . تأليف أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميه الحراني . تحقيق محمد حامد الفقي . رقم الطبعة بدون ١٣٩٩هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(١٦٦) القوانين الفقهية . تأليف ابن جزي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

ك

(١٦٧) الكافي في فقه أهل المدينة . تأليف أبي عمر يوسف بن عبد البر . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٦٨) الكافي في فقه الإمام المجل أحمد بن حنبل . تأليف عبد الله بن قدامة المقدسي . تحقيق زهير الشاويش . الطبعة الخامسة ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٦٩) كتاب الآثار . تأليف أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري . تحقيق أبو الوفا . رقم الطبعة بدون ١٣٥٥هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٧٠) كتاب الأصل المعروف بالمبسوط للشيباني . تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . تحقيق أبو الوفا الأفغاني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار القرآن و العلوم الإسلامية ، كراتشي .

(١٧١) كتاب التعريفات . تأليف علي بن محمد الجرجاني . تحقيق إبراهيم الأبياري . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . دار الكتاب العربي ، بيروت .

(١٧٢) كتاب السير . تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . تحقيق مجيد خدوري . الطبعة الأولى ١٩٧٥م . الدار المتحدة للنشر ، بيروت .

(١٧٣) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار . تصنيف أبي بكر بن محمد بن أبي شبة . تحقيق كمال الحوت . الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ . مكتبة الرشيد ، الرياض .

(١٧٤) الكسب . تأليف أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . تحقيق سهيل زكار . الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ . الناشر : عبد الله حرصوني ، دمشق .

(١٧٥) كشف القناع عن متن الإقناع . تأليف منصور بن يونس الیهوتي . تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال . رقم الطبعة بدون دار الفكر ، بيروت .

(١٧٦) كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني . تأليف أبو الحسن المالكي . تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ . دار الفكر ، بيروت .

ل

(١٧٧) اللمع في أصول الفقه . تأليف أبي إسحاق إبراهيم الشيرازي . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

م

(١٧٨) المبدع في شرح المقنع . تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح . الطبعة بدون ، المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٧٩) المبسوط . تأليف أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي . رقم الطبعة بدون ١٤٠٦هـ . دار المعرفة ، بيروت .

(١٨٠) المجتبى من السنن . تصنيف أحمد بن شعيب النسائي . تحقيق عبد الفتاح أبو غدة . الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ . مكتب المطبوعات الإسلامية ، حلب .

(١٨١) مجمع الزوائد و منبع الفوائد . تأليف علي بن أبي بكر الهيثمي . رقم الطبعة بدون ١٤٠٧هـ . دار الريان للتراث ، القاهرة .

(١٨٢) المحرر في الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل . تأليف عبد السلام بن عبد الله بن أبي قاسم بن تيميه الحراني . الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ . مكتبة المعارف ، الرياض .

(١٨٣) المحصل في علم الأصول . تأليف محمد بن عمر الحسين الرازي . تحقيق طه جابر العلواني . الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

(١٨٤) المحلى بالآثار . تأليف أبو محمد علي بن أحمد بن حزم . تحقيق لجنة إحياء التراث . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الآفاق الجديدة ، بيروت .

(١٨٥) مختصر اختلاف العلماء . تأليف أبي جعفر الطحاوي . تحقيق عبد الله نذير أحمد . الطبعة الثانية ١٤١٧هـ . دار البشائر الإسلامية ، بيروت .

(١٨٦) مختصر الخرقى من مسائل الإمام أحمد بن حنبل . تأليف أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقى . تحقيق زهير الشاويش . الطبعة الثالثة المكتب الإسلامي ، بيروت .

(١٨٧) مختصر خليل في إمام دار الهجرة . تأليف خليل بن إسحاق بن موسى المالكي . تحقيق علي أحمد حركات . رقم الطبعة بدون ١٤١٥هـ دار الفكر ، بيروت .

(١٨٨) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل . تأليف عبد القادر بن بدران الدمشقي . صححه و قدم له و علق عليه عبد الله التركي . الطبعة الثانية ١٤٠١هـ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(١٨٩) المدونة الكبرى في الفقه المالكي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار صادر ، بيروت .

(١٩٠) مراتب الإجماع في العبادات و المعاملات و الاعتقاد . تأليف أبي محمد علي بن حزم . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٩١) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه صالح . تحقيق فضل الرحمن دين محمد . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ . الدار العلمية ، الهند .

(١٩٢) مسائل الإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله . تحقيق علي سليمان المهنا . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

(١٩٣) المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين للقاضي أبي يعلى . تحقيق عبد الكريم الاحم . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . مكتبة المعارف الرياض .

(١٩٤) المستدرك على الصحيحين . تصنيف محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . الطبعة الأولى ١٤١١هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٩٥) المستقصى من علم الأصول . تأليف أبي حامد محمد الغزالي . تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي . الطبعة الأولى ١٤١٣هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(١٩٦) مسند أبي عوانة . تصنيف يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ، أبي عوانة . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

(١٩٧) مسند أبي يعلى . تصنيف أحمد بن علي بن المثنى أبي يعلى . تحقيق حسين سليم أسد . الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ . دار المأمون للتراث ، دمشق .

(١٩٨) مسند أحمد . تصنيف الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . مؤسسة قرطبة ، مصر .

(١٩٩) مسند إسحاق بن إبراهيم بن راهويه . تحقيق عبد الغفور البلوشي . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ . مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة .

(٢٠٠) مسند الإمام أبي حنيفة . تأليف أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني . تحقيق نظر محمد الفاريابي . الطبعة الأولى ١٤١٥هـ . مكتبة الكوثر الرياض .

(٢٠١) مسند الروياني . تصنيف أبي بكر محمد بن هارون الروياني . تحقيق أيمن علي أبو يمان . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ . مؤسسة قرطبة ، القاهرة .

(٢٠٢) مسند الشافعي . تأليف أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢٠٣) مسند الشاميين . تصنيف سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني . تحقيق حمدي السلفي . الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ . مؤسسة الرسالة ، بيروت .

(٢٠٤) مسند الطيالسي . تصنيف سليمان بن داود الفارسي الطيالسي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

(٢٠٥) مشاهير علماء الأمصار . تأليف محمد بن حبان البستي . تحقيق م . فلايشهمر . رقم الطبعة بدون ١٩٥٩م . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢٠٦) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه . تصنيف أبي بكر بن إسماعيل الكناني . تحقيق محمد الكشناوي . الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ . الدار العربية ، بيروت .

(٢٠٧) المصباح المنير . تأليف أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ . رقم الطبعة بدون ١٩٨٧هـ . مكتبة لبنان ، بيروت .

(٢٠٨) مصطلحات الفقه الحنبلي و طرق استفادة الأحكام من ألفاظه . تأليف سالم علي الثقفي . الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ . الناشر و بلده بدون .

(٢٠٩) المصنف . أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني . تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي . الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(٢١٠) المطلع على أبواب المقنع . تأليف أبي عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلبي الحنبلي . الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ . المكتب الإسلامي ، و دار الفكر ، بيروت و دمشق .

(٢١١) المختصر من المختصر من شكل الآثار . تأليف أبي المحاسن يوسف بن موسى الحنفي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . مكتبة المتنبى — القاهرة .

(٢١٢) المعتمد في أصول الفقه . تأليف أبي الحسين محمد بن علي الطيب البصري . تحقيق خليل الميس . الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت .

(٢١٣) المعجم الأوسط . تصنيف أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق طارق بن عوض الله و عبد المحسن الحسيني . رقم الطبعة بدون ١٤١٥ هـ . دار الحرمين القاهرة .

(٢١٤) معجم الصحابة . تأليف أبي الحسين عبد الباقي بن قانع . تحقيق صلاح المصري . الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ . مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة .

(٢١٥) المعجم الصغير . تصنيف أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق محمود شكور محمد . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ . المكتب الإسلامي ، بيروت .

(٢١٦) المعجم الكبير . تصنيف أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني . تحقيق حمدي السلفي . الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ . مكتبة العلوم و الحكم ، الموصل .

(٢١٧) معجم لغة الفقهاء . تأليف محمد رواس قله جي و حامد صادق قنيبي . الطبعة الثانية ١٤٠٨ هـ . دار النفائس بيروت .

(٢١٨) معرفة الثقات . تأليف محمد بن حبان البستي . تحقيق عبد العليم البستوي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ . مكتبة الدار ، المدينة المنورة .

(٢١٩) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج . تأليف الخطيب محمد الشربيني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(٢٢٠) المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل الشيباني . تأليف عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ . دار الفكر ، بيروت .

- (٢٢١) المفردات في غريب القرآن . تأليف أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني . تحقيق محمد سيد الكيلاني . رقم الطبعة و تاريخها بدون . طباعة دار المعرفة ، بيروت . توزيع دار الباز للنشر ، مكة المكرمة .
- (٢٢٢) منار السبيل في شرح الدليل . تأليف إبراهيم بن محمد بن سالم ضويان . تحقيق عصام القلعجي . الطبعة الثانية مكتبة المعارف ، الرياض .
- (٢٢٣) المنتقى من السنن المسندة . تصنيف عبد الله بن علي بن الجارود . تحقيق عبد الله عمر البارودي . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ . مؤسسة الكتاب الثقافية ، بيروت .
- (٢٢٤) المنثور في القواعد . تأليف أبي عبد الله محمد بهادر الزركشي . تحقيق تيسير فائق أحمد . الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ . وزارة الأوقاف و الشؤون الإسلامية ، الكويت .
- (٢٢٥) المنحول في تعليقات الأصول . تأليف أبي حامد محمد الغزالي . تحقيق محمد حسن هيتو . الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ . دار الفكر ، بيروت .
- (٢٢٦) منهاج الطالبين و عمدة المفتين . تأليف أبي زكريا يحيى بن شرف النووي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .
- (٢٢٧) منهج الطلاب . تأليف زكريا الأنصاري . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

(٢٢٨) المنهج القويم شرح المقدمة الحضرمية . تأليف الهيثمي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار النشر و بلده بدون .

(٢٢٩) المهذب في فقه الإمام الشافعي . تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(٢٣٠) الموافقات في أصول الفقه . تأليف إبراهيم بن موسى اللحمي . تحقيق عبد الله دراز . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار المعرفة ، بيروت .

(٢٣١) مواهب الجليل شرح مختصر خليل . تأليف أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن المعروف بالخطاب . الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ . دار الفكر ، بيروت .

(٢٣٢) الموطأ . تأليف الإمام مالك بن أنس . تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

ن

(٢٣٣) الناسخ و المنسوخ . تأليف أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس . تحقيق محمد عبد السلام محمد . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ . مكتبة الفلاح ، الكويت .

(٢٣٤) النبوة و الأنبياء . تأليف محمد علي الصابوني . الطبعة الرابعة ١٤٠٩هـ . دار القلم ، دمشق .

(٢٣٥) التف في الفتاوى . تأليف علي بن الحسين بن محمد السغدري . تحقيق صلاح الدين الناهي . الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ . دار الفرقان ، الأردن .

(٢٣٦) نصب الراية لأحاديث الهداية . تأليف عبد الله بن يوسف الزيلعي . تحقيق محمد بن يوسف البنوري . رقم الطبعة بدون ١٣٥٦هـ . دار الحديث ، مصر .

(٢٣٧) النكت . تأليف محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي . تحقيق أبو الوفا الأفغاني . الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ . عالم الكتب ، بيروت .

(٢٣٨) النكت و الفوائد السنية على مشكل المحرر . تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن مفلح . الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ . مكتبة المعارف ، الرياض .

(٢٣٩) نهاية الزين في إرشاد المبتدئين . تأليف أبي عبد المعطي محمد بن عمر الجاوي . الطبعة الأولى ، تاريخها بدون . دار الفكر ، بيروت .

(٢٤٠) نور الإيضاح و نجات الأرواح . تأليف أبي الإخلاص حسن الوفاي الشرنبلاني . رقم الطبعة بدون ١٩٨٥م . دار الحكمة ، دمشق .

(٢٤١) نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار ، شرح منتقى الأخبار . تأليف محمد بن علي الشوكاني . رقم الطبعة بدون ١٩٧٣م . دار الجيل بيروت .

هـ

(٢٤٢) الهداية شرح بداية المبتدي . تأليف ابي الحسن علي بن أبي بكر المرغينلي .
رقم الطبعة و تاريخها بدون . المكتبة الإسلامية ، بيروت .

و

(٢٤٣) الورقات . تأليف عبد الملك بن عبد الله الجويني . تحقيق عبد اللطيف محمد
العبد . رقم الطبعة و تاريخها بدون . دار النشر و البلد بدون .

(٢٤٤) الوسيط في المذهب . تأليف أبي حامد محمد الغزالي . تحقيق أحمد محمود
إبراهيم و محمد تامر . الطبعة الأولى ١٤١٧هـ . دار السلام ، القاهرة .

الفهرس العام
و الموضوعات

أ	ملخص البحث
ب	شكر و عرفان
ت	إهداء
ث	المقدمة

الفصل التمهيدي ١ - ١٥٠

٢	المبحث الأول : تعريف أنواع غير المسلمين .
	المطلب الأول : أنواع غير المسلمين باعتبار ما يدينون به .
٣	الفرع الأول : اليهود و النصارى .
٤٢	الفرع الثاني : المجوس .
٦٥	الفرع الثالث : الصابئة .
٧٩	الفرع الرابع : السامرة .
٨٥	الفرع الخامس : المتمسكون بالصحف .
٩٢	المطلب الثاني : أنواع غير المسلمين باعتبار موقفهم من المسلمين .
٩٣	الفرع الأول : الحربي .
٩٤	الفرع الثاني : الذمي .
٩٦	الفرع الثالث : المعاهد .
٩٨	الفرع الرابع : المستأمن .
	الفرع الخامس : الفرق بين (الذمي) و (المعاهد أو المستأمن)
١٠٠	و الفرق بين عقد الاستئمان و عقد المعاهدة .

- المبحث الثاني : فضل الدخول في الإسلام . ١٠٣
- المطلب الأول في فضل : النجاة من النار ، و الفوز بالجنة . ١٠٤
- المطلب الثاني في فضل : الإسلام يجب ما قبله من السيئات . ١١٢
- المطلب الثالث في فضل : تبديل السيئات إلى حسنات . ١٢٦
- المطلب الرابع في فضل : ثبوت أجر ما عمل من خير في كفره . ١٣٢
- المطلب الخامس : متفرقات في فضل الدخول في الإسلام . ١٤٠

الباب الأول : فيما يثبت به الإسلام . ١٥١ - ٤٣٣

- الفصل الأول : فيما يثبت به إسلام العاقل البالغ . ١٥٢
- المبحث الأول : في اشتراط التشهد لثبوت الإسلام . ١٥٣
- المطلب الأول : صيغة التشهد المجزئة للدخول في الإسلام . ١٥٤
- الفرع الأول : إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها . ١٥٦
- الفرع الثاني : إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله . ١٦٢
- المطلب الثاني : إذا لم يتلفظ بالشهادتين ، إنما قال أسلمت ، أو آمنت ، أو أنا مسلم ، أو أنا مؤمن ، أو آمنت بالله و بمحمد ، و ما شابه ذلك . ١٧٠

- المطلب الثالث : هل يشترط مع التشهد التبرؤ من الدين
الذي كان عليه ؟ ١٨٦
- المبحث الثاني : أسلم و لم يرد الإسلام . ٢٠٠
- المبحث الثالث : أسلم بشرط . ٢١٧
- المبحث الرابع : ثبوت الإسلام بأداء العبادات . ٢٢٦
- المبحث الخامس : إسلام المكره . ٢٥٠
- المبحث السادس : إسلام السكران . ٢٧٩
- الفصل الثاني : فيما يثبت به إسلام الصغير و من في حكمه . ٢٨٨
- المبحث الأول : في إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين . ٢٨٩
- المطلب الأول : حكم صحة إسلام الصغير بنفسه دون
والديه الكافرين . ٢٩٠
- المطلب الثاني : شروط صحة إسلام الصغير بنفسه . ٣٢٣
- المبحث الثاني : إسلام الصغير بإسلام والديه أو أحدهما . ٣٣٧
- المبحث الثالث : الحكم بإسلام الصغير إذا توفي
والداه الكافران . ٣٧٠
- المبحث الرابع : في إسلام اللقيط . ٣٨٧
- المطلب الأول : الحكم بإسلام اللقيط . ٣٨٨
- المطلب الثاني : حكم ثبوت إسلام اللقيط إذا ادعى
الكافر نسبه . ٤١٤
- المبحث الخامس : إسلام المجنون . ٤٢٧
- فهرس المجلد الأول ٤٣٣ / م

(بداية المجلد الثاني)الباب الثاني : في العبادات ٤٣٤ - ٨١٨

- ٤٣٥ الفصل الأول : في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة .
- المبحث الأول : آراء العلماء في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة .
- ٤٣٦
- ٤٨٨ المبحث الثاني : أثر الخلاف في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة .
- ٥٠٢ الفصل الثاني : فيما يسقط عنه اتفاقا من عبادات بعد إسلامه .
- الفصل الثالث : فيما اختلف في سقوطه عنه من عبادات بعد إسلامه .
- ٥١٥
- ٥١٦ المبحث الأول : في الطهارة .
- المطلب الأول : في الغسل .
- ٥١٧ الفرع الأول : غسل الإسلام .
- ٥٤٤ الفرع الثاني : وقت غسل الإسلام .
- ٥٥٠ الفرع الثالث : غسل الكافر للجنابة قبل إسلامه .
- ٥٦٥ المطلب الثاني : الوضوء و التيمم .
- ٥٨٩ المطلب الثالث : الحتان .
- ٦١٨ المطلب الرابع : حلق الشعر .
- ٦٢٢ المبحث الثاني : في الصلاة .
- ٦٢٣ المطلب الأول : ما يجب عليه من صلاة حين إسلامه .
- ٦٤٣ المطلب الثاني : قضاء صلوات اليوم الذي أسلم فيه .

- ٦٥٤ المطلب الثالث: صلاة من لا يحسن اللغة بالعربية .
- الفرع الأول : صلاة من لا يحسن قراءة سورة
- ٦٥٥ الفاتحة بالعربية .
- الفرع الثاني : فيما يجب أن يفعله المسلم الحديث العاجز
- ٦٦٧ عن قراءة الفاتحة .
- الفرع الثالث : أقوال العلماء في تحديد مقدار ما يقرأ
- ٦٧٨ مما يحسن من الفاتحة أو غيرها .
- ٦٨٠ الفرع الرابع : فيما يجزئه من الذكر .
- الفرع الخامس : تكبيرة الإحرام و بقية أذكار الصلاة
- ٦٨٦ لمن لا يحسنها باللغة العربية .
- ٧٠٣ الفرع السادس : فيما يترجح في هذا المطلب .
- ٧٠٧ المبحث الثالث : في الزكاة .
- ٧٠٨ المطلب الأول : إعطاء المسلم الحديث من سهم المؤلف .
- ٧٢٨ المطلب الثاني : زكاة الفطر .
- ٧٤٥ المبحث الرابع : في الصوم .
- ٧٤٦ المطلب الأول : أسلم في نهار رمضان .
- ٧٦٨ المطلب الثاني : أسلم خلال شهر رمضان .
- ٧٧٨ المبحث الخامس : في الحج .
- ٧٧٩ أسلم بعد تجاوز الميقات .

- المطلب الأول : حلف قبل إسلامه . ٧٩٠
المطلب الثاني : نذر قبل إسلامه . ٨٠٤

الباب الثالث : في العقود و المعاملات المالية ٨١٩ - ٩٤٢

- الفصل الأول : حكم ما اكتسب من مال قبل إسلامه . ٨٢٠
الفصل الثاني : في ما استولى عليه قبل إسلامه . ٨٥٠
المبحث الأول : إذا استولى الحربي - حال كفره - على مال معصوم ، ثم يسلم . ٨٥١
المبحث الثاني : إذا استولى حربي أو ذمي - حال كفره - على مال غير معصوم ، ثم يسلم . ٨٧٧
المبحث الثالث : إذا استولى ذمي أو مستأمن - حال كفره - على مال معصوم ، ثم يسلم . ٨٨١
الفصل الثالث : في العقد على محرم قبل إسلامه . ٨٨٢
المبحث الأول : إذا كان البيع حالا أو مؤجلا و تم التقارض ، ثم أسلم المبايعان ، أو أسلم أحدهما . ٨٨٣
المبحث الثاني : إذا كان البيع حالا أو مؤجلا و لم يتم التقارض ، فأسلم الجميع . ٨٨٩
المبحث الثالث : إذا كان البيع حالا و قبض المشتري المبيع ، فأسلم هو أو البائع قبل قبض البائع الثمن . ٨٩٣

- المبحث الرابع : إذا كان البيع مؤجلا كالسلم ، فأسلم المبايعان ،
 ٨٩٧ أو أحدهما قبل التقارض .
 ٤٠٤ الفصل الرابع : القرض على محرم .
 ٩١٢ الفصل الخامس : الكفالة على محرم .
 ٩٢٥ الفصل السادس : في إحياء الموات .
 ٩٢٦ المبحث الأول : إحياء الكافر الموات .
 المبحث الثاني : على القول بعدم جواز تملك الكافر ما أحياه ،
 ٩٤٠ فهل يقر عليه بعد إسلامه .
 ٩٤٢ / م فهرس المجلد الثاني

(بداية المجلد الثالث)

الباب الرابع : في الصيد و الذبائح ٩٤٣ - ٩٩٠

- ٩٤٤ الفصل الأول : حكم صيد غير المسلم .
 الفصل الثاني : إذا أسلم من لا يحل صيده قبل إصابة
 ٩٥٧ السهم الصيد .
 الفصل الثالث : اشتراك المسلم مع من لا تحل ذكاته
 ٩٦٧ في الذبح و الصيد .
 ٩٧٢ الفصل الرابع : حكم التسمية على الذبيحة .

الباب الخامس : في الجهاد و ما يترتب عليه من آثار

٩٩١ - ١٠٦٤

- ٩٩٢ الفصل الأول : الاستعانة بالكفار في القتال .
- ١٠١٨ الفصل الثاني : إسلام أرباب الأرض العفوية .
- ١٠٣٠ الفصل الثالث : إسلام أرباب الأرض الصلحية .
- ١٠٣٩ الفصل الرابع : في الجزية .
- ١٠٤٠ المبحث الأول : سقوط الجزية بالإسلام .
- ١٠٥٩ المبحث الثاني : إذا كان عليه جزية لأكثر من سنة .

الباب السادس : في القصاص و الحدود ١٠٦٥ - ١١٩٤

- ١٠٦٦ الفصل الأول : قتل في حال كفره .
- ١٠٧٧ الفصل الثاني في الجراحة :
- المبحث الأول : سرى الجرح فأسلم الجراح قبل موت المجروح .
- ١٠٧٨
- المبحث الثاني : سرى الجرح فأسلم المجروح قبل موته .
- ١٠٩٠
- المبحث الثالث : رمى المسلم أو الذمي حربيا ، فأسلم الحربي قبل وقوع السهم به .
- ١١٠٦
- المبحث الرابع : رمى المسلم ذميا ، فأسلم الذمي قبل وقوع السهم به .
- ١١٢١

- المبحث الخامس : ضرب المسلم بطن الكافرة الحامل ،
 ١١٢٩ ثم أسلمت .
 ١١٣٦ الفصل الثالث : في الحدود .
 ١١٣٧ المبحث الأول : فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .
 المطلب الأول : ما يتعلق بالكافر الحربي إذا فعل ما يوجب
 الحد قبل إسلامه .
 ١١٣٨ المطلب الثاني : ما يتعلق بشرب الخمر بالنسبة للذمي .
 ١١٥٣ المطلب الثالث : ما يتعلق بالحدود بالنسبة للذمي من حيث
 كون الحد متعلقا بحقوق الله ، أو متعلقا بحقوق الآدميين .
 ١١٥٨ المبحث الثاني : إذا فعل حديث العهد ما يوجب الحد
 بعد إسلامه .
 ١١٧١ الخاتمة .
 ١١٩٥

الفهارس . ١٢٠٢ - ١٣٠٠

- ١٢٠٣ فهرس الآيات .
 ١٢١٣ فهرس الأحاديث .
 ١٢٢٧ فهرس الآثار .
 ١٢٣٧ فهرس الصحابة .
 ١٢٤١ فهرس الأعلام .
 ١٢٥٢ قائمة مصادر البحث .
 ١٢٩١ الفهرس العام و الموضوعات .